جُمْهُوْرِيَّةُ العِرَاقِ.
وِزَارَةُ التَّعْلِيْمِ العَالِي، وَالبَحْثِ العِلْمِيِّ.
جَامِعَةُ كَرْبَلَاءَ / كُلِّيَّةُ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُوْمِ الإِنْسَانِيَّةِ.
قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ / الدِّرَاسَاتُ العُلْيَا.

النَّقْدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ ابْنِ الفَخَّارِ

(ت754هـ) فِي كِتَابِهِ (شَرْحُ الجُمَلِ).

رِسَالَةٌ قَدَّمَهَا الطَّالِبُ

باسم داخل ناجي الطرفيّ

إِلَى مَجْلِسِ كُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُوْمِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي جَامِعَةِ كَرْبَلَاءَ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ مُتَطَلَّبَاتِ نَيْلِ شَهَادَةِ المَاجِسْتِيرِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ / اللُّغَة.

إشراف

أ.م.د. فلاح رسول حسين الحُسينيّ

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ: مِنَ الآيَةِ/76]

إِقْرَارُ المُشْرِفِ

أَشْهَدُ أَنَّ إِعْدَادَ هَذِهِ الرِّسَالَةِ المَوْسُومَةِ بِـ(النَّقْدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ ابْنِ الفَخَّارِ(ت٧٥٤هـ). فِي كِتَابِهِ (شَرْحُ الجُمَلِ)) الَّتِي قَدَّمَهَا الطَّالِبُ (باسم داخل ناجي الطرفيّ) قَدْ جَرَى بِإِشْرَافِي فِي قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِي جَامِعَةِ كَرْبَلَاءَ فِي كُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلْعُلُوْمِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَأَنَّ الرِّسَالَةَ اسْتَوْفَتْ خُطَّتَهَا اسْتِيْفَاءً تَامًّا يُؤَهِّلُهَا لِلْمُنَاقَشَةِ.

الإِمْضَاءُ:

المُشْرِفُ: أ.م. د. فلاح رسول حسين الحُسينيّ

التَّارِيْخُ: ٤ / ٧ / ٢٠٢٢م

بِنَاءً عَلَى التَّوْصِيَاتِ المُتَوَافِرَةِ، أُرَشِّحُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ لِلْمُنَاقَشَةِ.

الإِمْضَاءُ:

أ. د. ليث قابل الوائلي

رَئِيْسُ قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

التَّارِيْخُ: ٢ / ٧ / ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(النَّقْدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ ابْنِ الفَخَّارِ (٧٥٤هـ) في كِتَابِهِ (شَرْحُ الجُمَلِ)) التي أعدّها الطالب (باسم داخل ناجي محسن)، وناقشناه في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنَّها جديرةٌ بالقبول لنيل شهادة ماجستير في اللغة العربية/ لغة بتقدير (جيد جداً).

الإمضاء :

أ.م.د. غانم كامل سعود

(عضوًا)

التاريخ : ٢/١١/٢٠٢٢

الإمضاء :

أ.م.د. علياء نصرت حسن

(عضوًا)

التاريخ : / ١١ /٢٠٢٢

الإمضاء :

أ. م.د. فلاح رسول الحسيني

(عضوًا ومشرفًا)

التاريخ : / ١١ / ٢٠٢٢

الإمضاء :

أ.د. عادل عباس هويدي

(رئيسًا)

التاريخ : ٢/ ١١ /٢٠٢٢

أقرَّ مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء بقرار لجنة المناقشة، وأمضاه.

الإمضاء:

أ.د. حسن حبيب عزر الكريطي

(عميد الكلية وكالة)

الإِهْدَاءُ

إلى روح أخي الطاهرةِ، تَغمدَها
اللهُ تعَالَى بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ،
وَأَسْكنها فَسِيْحَ جَنَّاتِهِ، وإلى
شهداء العراق الأبرار.

شُكْرٌ وَامْتِنَانٌ

اللهَ ﷻ أَشْكُرُ، فَهُوَ أَحَقُّ مَنْ يُشْكَرُ لَهُ، وَأَحْمَدُهُ حَمْدَ الشَّاكِرِيْنَ لِنَعَمَائِهِ الَّتِي لَا تُعَدُّ، وَلَا تُحْصَى.

يَطِيْبُ لِي أَنْ أَنْحَنِيَ إِجْلَالًا وَإِعْظَامًا إِلَى أُسْتَاذِي الفَاضِل المُشْرِف: أ. م. د. فلاح رسول حسين الحُسينيّ الَّذي تَحَمَّلَ مَعِيَ كُلَّ شَارِدَةٍ، وَوَارِدَةٍ فِي إِعْدَادِ هَذَا البَحْثِ، وَإِذَا خَمَدَ نَارُ جَهْدِي أَجَّجَهَا بِقَبَسِ إِرْشَادَاتِهَ، وَأَشْعَلَ أَوَارَهَا بِتَوْجِيْهَاتِه القَيِّمَةِ، وَمَلْحُوْظَاتِه السَّدِيْدَةِ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي تَقْوِيْمِ البَحْثِ وَإِغْنَائِهِ، فَكَانَ المَفْزَعَ الأَوَّلَ عِنْدَ الْتِبَاسِ الأُمُوْرِ، وَطَالَمَا أَتْحَفَنِي بِتَوَاضُعِه الكَبِيْرِ، وَخُلُقِه الرَّفِيْعِ فِي مُدَّةِ إِشْرَافِه، فَلَه مِنِّي كُلُّ الامْتِنَانِ وَالاعْتِزَازِ، وَأَدْعُو مِنَ العَلِيِّ القَدِيْرِ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْه مِنْ خَيْرِ الدَّارَيْنِ.

وَأُقَدِّمُ الشُّكْرَ الوَفِيْرَ، وَالامْتِنَانَ الكَبِيْرَ إِلَى الأَسَاتِذَةِ الكِرَامِ جَمِيْعِهِمْ فِي قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فَجَزَاهُم اللهُ تَعَالَى خَيْرَ جَزَاءِ المُحْسِنِيْنَ. وَأَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الخَاصِّ إِلى جَنَابِ المُوَقَّرِ: أ. د. ليث قابل الوائلي – رَئِيْسُ قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ – فجزاهُ الله تَعَالى عَنّي خيرُ جزاءِ المُحسنينَ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِيْنَ الطَّاهِرِيْنَ.

البَاحِثُ

المُحْتَوَيَاتُ

المـوْضُوْعُ	الصَّحِيْفَةُ	
	مِنْ	إِلَى
مُقَدِّمَةٌ.	أ	د
التَّمهيدُ: ابن الفخَّار، ومعايير النقد النحوي في فكره.	1	12
المحورُ الأَوَّلُ: نبذة من حياة ابن الفخّار، وكتابه.	1	2
المحورُ الثَّانِي: النَّقدِ النَّحوي في اللغة وفي الاصطلاح.	2	5
المحورُ الثَّالِثُ: علاقةُ النَّقدِ النَّحوي بغيرِهِ من الموضوعاتِ المقاربةِ.	5	6
المِحورُ الرابع: الأصول النحوية التي استند إليها في نقده.	6	10
المحور الخامس: منهجه في النقد النَّحوي.	10	11
المحور السادس: الألفاظ والعبارات التي استعملها في نقده.	11	12
الفصل الأول: النقد النحوي في الأسماء.	13	71
المبحث الأول: النقد النحوي في مرفوعات الأسماءِ.	14	29
– عامل المبتدأ والخبر.	15	21
– الإخبار بظرف الزمان عن الجثة.	22	24

– تقديمُ الفاعلِ على عاملِهِ.	25	29
المبحث الثاني: النقد النحوي في منصوبات الأسماءِ.	30	55
– تعدُّدُ خبرِ (كانَ).	31	35
– تقديم خبر (لَيْسَ) عليها.	36	41
المـوْضُوْعُ	الصَّحِيْفَةُ	
	مِنْ	إِلَى
– تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرّفًا.	42	47
– العامل في المنادى.	48	52
– تعريف المنادى العلم.	53	55
المبحث الثالث: النقد النحوي في مجرورات الأسماءِ.	56	71
– العامل في تمييز (كم).	57	61
– العامل في الاسم النكرة بعد واو (رُبَّ).	62	66
– العاملُ في المضافِ إليهِ.	67	71
الفصل الثاني: النقد النحوي في الأفعال.	72	124

المبحث الأول: النقد النحوي في الفعل الماضي.	73	91
– وقوع الفعل الماضي حالًا من دون (قد).	74	80
– (نِعْمَ، وبِئْسَ) بين الاسمية، والفعلية.	81	87
– الدلالة الزمنية لـ(كانَ) بعد أدوات الشرط.	88	91
المبحث الثاني: النقد النحوي في الفعل المضارع.	92	111
– زمن الفعل المضارع.	93	97
– رافع الفعل المضارع.	98	103
– ناصب الفعل المضارع بعد واو المعية.	104	106
– حكم الفعل المضارع الواقع جوابًا للنهي.	107	111
المَوْضُوْعُ	الصَّحِيْفَةُ	
	مِنْ	إِلَى
المبحث الثالث: النقد النحوي في فعل الأمر.	112	124

– فعل الأمر بين البناء، والإعراب.	113	117
– دلالة (أَفعِلِ) التعجب.	118	124
الفصل الثالث: النقد النحوي في الحروف.	125	169
المبحث الأول: النقد النحوي في الحروف الأحادية.	126	136
– مرادفةُ باء التعدية لِمعنى الهمزة.	127	130
– الكاف بين الحرفية، والاسمية.	131	136
المبحث الثاني: النقد النحوي في الحروف الثنائية.	137	150
– زيادة (مِنْ) في الإيجاب.	138	141
– دلالة (من) على ابتداء الغاية.	142	146
–(لن) بين التركيب وعدمه.	147	150
المبحث الثالث: النقد النحوي في الحروف الثلاثية، وما زاد عليها.	151	169

-كسر همزة(إنَّ)، وفتحها بعد القسم.	152	154
-(ربَّ) بين الحرفيةِ، والاسميةِ.	155	159
-(إذن) بين البساطة والتركيب، وما يبنى عليهما.	160	163
-(إمَّا) المكرّرة.	164	166
-(إذما) بين الحرفية، والظرفية.	167	169
المـوْضُوْعُ	الصَّحِيْفَةُ	
	مِنْ	إِلَى
الخاتمة	170	172
قائمة المصادر والمراجع	173	195
ملخص باللغة الإنجليزية	A	C

الملخص

الحمد لله ﷻ الذي فجّر لنا من ينابيع رحمته أنهارًا، وكفانا من آلائه السوابغ ليلًا ونهارًا، والصلاة والسلام على محمد المختار ﷺ وعلى آله الأَطهارِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فالنحو هو الركن الأساس في علوم اللغة العربية؛ لأنَّه السبيل إلى صيانة اللسان من الوقوع في الخطأ، فهو طريق الراغب إلى فهم القرآن الكريم، والحديث الشريف، وهو المفزع في الكشف عن الألفاظ المغلقة على دلالتها التي لا سبيل إلى معرفتها إلَّا به، فهو المعيار الذي يعرف به صحيح الكلام من سقيمه.

لمّا كانت الآراء التي تصدر عن العلماء معرّضة للقبول أو الرفض ظهر النقد، والذي ينعم النظر في المدونة النحوية يرى أنَّ النقد النحوي نشأ منذ نشأتِها، وبرز مع وجودها، ونما بنموها، ويرجع ذلك لأمرين، أحدهما: إنّه يدلّ على انشغال النحويين بحماية اللغة، وسلامتها، والآخر: إنَّه مرتبط بتعدد الرأي النحوي في المسألة الواحدة الذي نشأ عنه خلاف في التحليل، وما يبنى عليه من اختلاف في التعليل، والتأويل، وهذا الاختلاف يفضي إلى قبول ذلك الرأي أو رفضه استنادًا إلى أصول النحو، وما استمدّ منها من أدلة.

وقد أخذ النقد النحوي مأخذًا كبيرًا من فكري؛ لذا أقبلت عليه؛ ليكون ركيزة علمية لهذا البحث، وبعد التوكل على الله تعالى عقدت العزم على البحث في خباياه؛ لإنَّ النقد النحوي يتتبع التراث النحوي من مرحلة الاستقراء إلى مرحلة إصدار الحكم، وهذا التتبع له أثر في تخليص المدونة النحوية ممّا علقَ بها من خلافات متشعبة،

وتعليلات متعددة، وتأويلات مختلفة، وهذا له دور في الحفاظ على اللغة العربية، وإنمائها، وكذلك أنَّ البحث في النقد النحوي يكشف عن أصول التفكير النحوي عند الناقد، وعند المنقود على حدّ سواء، وهذا يساعد على فهم الأصول النحوية النقلية منها والعقلية فهمًا دقيقًا يؤدي إلى وضع معايير عامّة تكون حاكمة للأبواب النحوية، والهدف ممَا تقدم تيسير النحو، وتسهيله؛ للابتعاد عن التكلّف والتعسّف في إصدار الأحكام التي لا تتفق مع المألوف من نظام اللغة العربية. فالنقد النحوي في مجملة يؤدي إلى حماية اللغة، والدفاع عمَّن نطق بها على وفق قواعدها، وعلى وفق المعهود من نظامها الصحيح؛ لتشذيبها من الأخطاء للوصول إلى الرأي الأحسن، والإرشاد إلى القول الأمثل.

فشاورت السيد المشرف، أ.م.د. فلاح رسول حسين الحسينيّ، فشجعني عليه، فوسم هذا البحث تحت عنوان: (النقد النحوي عند ابن الفخَّار (ت754هـ) في كتابه (شرح الجمل)).

واقتضت خطّة البحث بعد جمع مادة كتاب (شرح الجمل) أن يكون على مقدِّمة، وتمهيد، أعقبتهما بثلاثة فصـول، وخاتمــة تضمنت أهم النتائج، وقــائمة مصادر ومـــراجع

وملخص باللغة الإنجليزية.

أمّا التمهيد فحمل عنوانًا:(ابن الفخار، ومعايير النَّقدِ النَّحويِّ في فكرِهِ)، وتضمّن ستة محاور، الأولُ: نبذة من حياة ابن الفخّار، وكتابه، والثاني: النَّقدِ النَّحوي في اللغة وفي الاصطلاح، والثالث: علاقةُ النَّقدِ النَّحوي بغيرهِ من الموضوعاتِ المقاربةِ، والرابع: الأصول النحوية التي استند إليها، والخامس: منهجه في النقد النحويّ، والسادس: الألفاظ والعبارات التي استعملها في نقده. وفي المحاور الثلاثة

الأخيرة اقتصرت على ذكر أمثلة موجزة لها؛ خشية التكرار المعيب، وتجنّبًا للخلط بين التنظير والتطبيق.

وخصصت الفصل الأول بعنوان: (النقد النحوي في الأسماء)، وقد ضمَّ ثلاثة مباحث، الأول منها: (النقد النحوي في المرفوعات)، والمبحث الثاني جعلته دراسةً لـ: (النقد النحوي في المنصوبات)، وتناولت في المبحث الثالث: (النقد النحوي في المجرورات).

ووقع الفصل الثاني تحث عنوان: (النقد النحوي في الأفعال)، وأقمته على ثلاثة مباحث، كان: (النقد النحوي في الفعل الماضي) من حظّ المبحث الأول، و(النقد النحوي في الفعل المضارع) كان عنوانًا للمبحث الثاني، وعنوان المبحث الثالث كان: (النقد النحوي في فعل الأمر).

ودرست في الفصل الثالث: (النقد النحوي في الحروف)، وقد اشتمل على مباحث ثلاثة، أولها: (النقد النحوي في الحروف الأحاديّة)، وعني المبحث الثاني بـ(النقد النحوي في الحروف الثنائية)، ثمّ بنيت المبحث الثالث على (النقد النحوي في الحروف الثلاثية، وما زاد عليها).

وبعدها أعقبت البحث بخاتمة عرضت فيها أهمّ ما توصلت إليه من نتائج انتهيت إليها في أثنائه، تلتها قائمة المصادر والمراجع، والملخص باللغة الإنجليزية.

ولمّا تعددت موضوعات البحثِ تنوَّعتْ مصادرُه ومراجعه بين كتبِ النحو القديمة والمتأخِّرة والحديثة، وكتب التفاسيرِ، ومعاني القرآنِ وإعرابه، وكتب الخلاف النحويّ، وغيرها ممَّا يحمله هذا البحث.

وحرصت على تخريج كلّ ما ورد في هذا البحث من نصوص، وأقوال، وقراءات، وغير ذلك من مظانها المختصة بها، وكذلك حرصت على ذكر نصوص

ابن الفخّار التي ينقد فيها من سبقه، والتزمت بما ذكره من خلاف في المسألة من دون التوسع فيه، وذكرت بقيّة الآراء التي لم يذكرها في الهامش؛ اتماما للفائدة، ورتبت المسائل داخل كلّ مبحث على وفق ترتيب كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك (ت672هـ).

وأمَّا الدِّرَاسَاتُ التي دَرَسَتِ التُّراثَ النَّحويَّ لابنِ الفخَّارِ – بِحَسَبِ تَتَبُّعي– فهيَ:

1– كتاب (موقف ابن الفخَّار الإلبيري في شرح الجمل من آراء ابن مالك) جمع ودراسة د. عبد الله بن محمد السديس، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

2–أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه (شرح الجمل)، حماد بن محمد حامد الثمالي، أطروحة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، كلية التربية اللغة العربية، 1409هـ – 1410هـ.

وأنَّه لَمن باب الاعتراف بالفضل، وطِيبِ الصنيع أنْ أشكرَ أُستاذي المشرف على رعايتِه إعدادَ البحث وإخراجِه بِهذه الحُلَّةِ؛ لِما قدّمه لي من إرشاد وتوجيه، فقد استنزفتُ من وقته الكثير، ولم يدَّخِرْ وُسعًا في ذلك، فجزاه الله تعالى عني خيرَ جزاء المُحسنين، وله مني كلُّ الودِّ والوفاء.

فإنْ أصبتُ فمن الله تعالى، وهي الغايةُ المرجوةُ، وإنْ كانت الأخرى فمن نفسي، فليس لي من الكمال من شيءٍ، وما توفيقي إلاَّ بالله العلي العظيم.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

البَاحِثُ

باسم داخل الطرفيّ

/ / 1443-1444هـ

/ / 2022م

التَّمْهِيد

ابْنُ الفَخَّارِ، وَمَعَايِيْر النَّقْدِ النَّحويِّ في فِكْرِهِ

المِحورُ الأولُ: نبذة عن حياة ابن الفخّار، وكتابه.

1 – التعريف بابنِ الفخّارِ[1]:

هو محمد بن علي بن أحمد أبو عبد الله ويعرف بابن الفخّار الخَولاني، وخَولان قبيلة يمنية، يعدُّ أستاذ الجماعة، وعالم الصناعة، وسيبويه العصر، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن. كان فاضلًا تقيًّا، عاكفًا على العلم، ملازمًا للتدريس، تتفجر العربية منه تفجّر البحر، ويسترسل استرسال القطر، قد خالطت دمه ولحمه، لا يشكل عليه منها مشكل، ولا يعوزه توجيه، ولا تشذّ عنه حجة، جدّد بالأندلس ما كان قد دُرس من لسان العرب، من حين وفاة أبي علي الشلوبين (ت 645هـ) ، وكانت لهُ مشاركة في القراءة والعروض والتفسير، وقلَّ في الأندلس من لم يأخذْ عنهُ من الطلبة، توفي بغرناطة في الثاني عشر من رجب عام (754هـ)[2].

2 – كتابه:

لم يُعرف لابن الفخّار سوى كتاب واحد هو (شرح الجمل) [3]، وهو شرح لكتاب الجمل في النحو للزّجّاجي (ت337هـ) وحقق هذا الكتاب تحقيقين، الأول منها حققه حماد بن محمد الثمالي، تحت عنوان: (أبو عبد اللَّه بن الفخّار، وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: (شرح الجمل))، وهو أطروحة دكتوراه في جامعة أم القرى، كليّة اللغة العربية، 1410هـ، والثاني حققته، د. روعة محمد ناجي، في عام 2013م، واعتمدت

([1]) أغنت الدراستان السابقتان اللتان تناولتا تحقيق كتابه (شرح الجمل) الكلام عليه، وعن شيوخه، وتلامذته، وكتابه، ومكانته العلمية، وغير ذلك. يُنْظَرُ: أبو عبد اللَّه بن الفخّار، وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: (شرح الجمل):1/3–40، حماد بن محمد الثمالي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كليّة اللغة العربية، 1409هـ – 1410هـ، وشرح الجملِ:1/7–15.

([2]) يُنظر: الإحاطة:3/22–23، وبغية الوعاة:1/174–175، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:3/190.

([3]) يُنظر: بغية الوعاة:1/174–175، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:3/190.

على هذا التحقيق في دراستي للنقد النحوي عند ابن الفخَّار.

وكان عالمًا مقتدرًا في شرحه هذا، واسع الاطلاع على المؤلفات النَّحويَّة التي سبقته، طويل الباع في علم النحو، ممّا أهَّله للخوض فيه مُحاجًّا رجالاته، بالأدلة النَّحويَّة[4].

المِحورُ الثاني: النَّقدِ النَّحوي في اللغة وفي الاصطلاح.

أ- النَّقدُ في اللغة.

من ينعم النظر في مادةَ (نَقَدَ) يرى تعددًا لمعناها الدلالي بحسبِ السياق الذي تنتظم فيه، ولها معانٍ عدّة منها:

1 – العَيبُ: جاء هذا المعنى في قول أبي الدرداء: ((إنْ نَقدتَ الناسَ نَقدوكَ))[5]، أي: عِبتهم[6].

2 – تَمييزُ الشيء: ومنهُ تَمييزُ الدراهِمِ، فنقدُ الدراهِمِ هو إخراجُ الزائفِ منها[7]، والناقدُ هوَ الذي يَكشفُ عن حالها من الجودةِ، أو الرداءةِ[8]، ومِما جاءَ في هذا المعنى قولهم: ((النَّقدُ عندَ الحافرة، معناهُ: عندَ التقليبِ، والرضا، وهو مأخوذٌ من حفرِ الأرضِ؛ وذلكَ أنَّ الحافرَ يحفرُ الأرضَ؛ لينظرَ أطيبةٌ هي أم لا))[9]، وذلك تمييزٌ لها.

([4]) يُنظر: شرح الجمل:19/1.

([5]) غريب الحديث(الخطابي):284/2، وغريبُ الحديث (ابن الجوزي):430/2.

([6]) يُنظر: تهذيب اللغة:51/9، مادة (ق د ن)، تقليب (نقد).

([7]) يُنظر: العين:118/5–119، مادة (ق د ن)، تقليب (نقد)، وتهذيب اللغة:50/9.

([8]) يُنظر: جمهرة اللغة:677/2، مادة (د ق ن)، تقليب (نقد).

([9]) الزّاهر في معاني كلمات النّاس:361/1.

3 – المناقشة، فمعنى ((ناقَدْتُ فلاناً، إذا ناقشته في الأمر)) [10].

4– من معانيه أيضًا أن يديمَ الإنسانُ النظرَ بعينهِ إلى شيءٍ باختلاسٍ حتى لا يفطنَ لهُ، وشبهَ ذلكَ بنظرِ النَّاقدِ إلى ما ينقدهُ[11].

فجميع هذه المعاني من العيبِ، والتمييزِ، والمناقشة، واختلاسِ النظرِ، تدورُ في دلالتها على إبرازِ الشيءِ، وبروزهِ[12]، فالمعنى اللُّغوي للنَّقدِ يركزُ على التعرف على مواضعِ الجودةِ، أو الرداءةِ.

ب – النَّقدُ في الاصطلاح:

لمْ أجد تعريفًا للنَّقدِ النَّحوي في مؤلفات النَّحويين المتقدمين منهم والمتأخرين، لا في مصنفاتهم النَّحويَّة، ولا في مصنفاتهم التي أفردوها للحدود النَّحويَّة، فلم أقف في أيٍّ منها على تعريفه.

وقد عرفه أحد الباحثين من الذين كتبوا بالنقد النحوي، وهو الباحث سيف الدين البرزنجي بأنَّهُ: ((إعادةُ نظرٍ في تلكَ القاعدةِ النَّحويَّةِ، والعملُ على تثقيفها من خلال درءِ الأخطاءِ الصادرةِ عن النحاةِ، والعملُ على تصويبها، كذلكَ تحقيقُ الرواياتِ، وتوثيقها، وتصويبُ القواعدِ، وتدقيقها، فضلًا عن ذلك الدفاعُ عن العلماءِ، والانتصارُ لهم، والتماسُ الوجوهِ والتأويلاتِ لآرائهمْ، وتخريجها على النَّحو المقصودِ قبلَ الوقوعِ فيها، أو القدحِ بها، والعملُ على نقلِ المستطاعِ من المسائلِ الخِلافيةِ إلى

([10]) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية):544/2، مادة (نقد).

([11]) يُنظر العين:119/5، وأساس البلاغة:470/2، مادة (نقد).

([12]) يُنظر: مقاييس اللغة:467/5، مادة (نقد).

جانبِ الاتفاق...، فالنقد النَّحويُّ ما هو إلا أداةٌ من أدواتِ التنظيرِ النَّحوي، ولازمةٌ من لوازمهِ؛ لِصوغِ القواعدِ، وتنسيقها في الأبوابِ))[13].

فأرى أنَّ هذا وصفٌ لا تعريف؛ لكونه غير جامع ولا مانع؛ لأنَّه قد أخرج ما فيه عنه؛ لأنَّ النحوي الناقد لا يجب عليه أنْ يكون في عمله ((إعادةُ نظرٍ في تلكَ القاعدةِ النَّحويَّةِ، والعملُ على تثقيفها من خلال درءِ الأخطاءِ الصادرةِ عن النحاةِ، والعملُ على تصويبها))؛ لأنَّه قد يصدر حكمًا ليس فيه إعادة نظر للقاعدة النحوية، ولا فيه درء للأخطاء، ولا تصويب لها، وإنَّما قد يقبلها ويستحسنها، وبهذا فقد أخرج شطرًا من التعريف، وهو الحكم على الرأي بالجودة الذي لا يحتاج إلى ما ذكر من إعادة نظر، ودرء الأخطاء، والتصويب.

وعرفه الباحث حسين جاسم عبد الرضا بأنَّه: ((الحكمُ الصادرُ من نحويٍّ على توجيهاتِ غيرهِ من النَّحويينَ لنصوصِ القرآن الكريمِ، أو للنصوصِ الأدبيةِ الأخرى من شعرٍ، ونثرٍ، ويشملُ الإعرابَ، والاستدلالَ والمصطلحَ على وفقِ معاييرَ نقليةٍ، وعقليةٍ، على أنْ يراعى المعنى في العمليةِ النقديةِ، ويكونُ إصدارُ الحكمِ النَّحوي على ثلاثةِ أشكالٍ، الأولُ: الرفضُ، والاستهجانُ، والثاني: القبولُ والاستحسانُ، والثالثُ: تبيينُ مواطنِ الضعفِ، أو القوةِ في التوجيهِ))[14].

وكذلك هذا ليس بتعريف للنقد النحوي، فقد فعل ما فعله الباحث الذي سبقه، فقد أخرج ما فيه عنه؛ لذا كان غير جامع ولا مانع، ففي قوله:((ويشملُ الإعرابَ، والاستدلالَ، والمصطلحَ))، فبهذا التقييد جعل موضوعات النقد النحوي مقصورةً على

([13]) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري:15، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية التربية، 1427هـ - 2006م.

([14]) النقد النحوي عند الشاوي (ت 1096هـ) في كتابه المحاكمات:15، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، 1439هـ -2017م.

ما ذكره، وهي جزء من موضوعاته، فالنقد النحوي يشملها، ويشمل موضوعات أُخر، وأخالفه في أقسام إصدار الحكم النحوي التي جعلها ثلاثة، والأولى أنْ تكون على قسمين، فأرى أن القسم الثالث: (تبيينُ مواطنِ الضعفِ، أو القوةِ في التوجيهِ) يكون مندرجًا تحت أحد القسمين السابقين، فيخضع ما كان في موضع ضعف تحت القسم

الأول؛ لأنَّ الضعيف –في الغالب– يكون مرفوضًا، ويلحق ما كان قويًا بالقسم الثاني؛ لأنَّ القويَ مقبولٌ.

ويمكن أنْ يستدركَ على ما كتبه الباحث حسين جاسم عبد الرضا، فيكون تعريفًا جامعًا مانعًا.

فأرى أنَّ النَّقدَ النَّحوي هو: الحكمُ الصادرُ من نحويٍّ على توجيهاتِ غيرِهِ من النَّحويينَ في كلّ ما يتعلق بالمدونة النحوية –من الاستقراء إلى القواعد الجزئية– على وفقِ أصول النحو، ويكونُ إصدارُ الحكمِ النَّحوي بالرفض أو القبول (الجودة أو الرداءة).

فبه تمييز القواعد الجيدة من الرديئة، والصحيحة من السقيمة، استنادًا إلى الأدلة النحوية؛ فالوظيفة التي يؤديها تكمن قيمتها في أنَّها تتماز بها صحّة القواعد النحوية من فاسدها.

المحور الثالث: علاقةُ النَّقدِ النَّحوي بغيرِهِ من الموضوعاتِ المقاربةِ.

ثمة موضوعات كتبت في علم النحو تقارب النقد النحوي، وهي الاعتراضات، والمؤاخذات، والردود، فلا يخفى –على القارئ اللبيب– أنَّ هذه الموضوعات قد تمّت

دراستها على أنَّها موضوعات ترادف النقد النحوي، فكانت دراستها متفرقة بوصف كلّ واحدة منها ظاهرة مستقلة بنفسها.

وقد أصاب الباحث سيف الدين البرزنجي حين نبّه إلى أنَّ العلاقة بين هذه الموضوعات والنقد النحوي هي علاقة الجزء بالكلّ، فالنقد النحوي يعدَّ الإطار العام لها، والذي يدلك على ذلك هو أنَّ المعترض، والمؤاخِذ، والرادَّ يسمّى ناقدًا، ومن وقع عليه الاعتراض، أو المؤاخذة، أو الردّ يسمّى منقودًا، فمن الأقيس أنَّ يسمّى ما وقع بين الناقد والمنقود نقدًا، فهذه الموضـوعات هي ظواهر نـقدية اجتمعت تحت إطـارها

العام، وهو النقد النـحوي الـذي يدلّ على هذه الجزئيات كلّها، وهي لا تدلُّ إلّا على نفسها[15].

ناهيك عن أنَّ هذه الموضوعات تستعمل الألفاظ والعبارات التي تدلّ على الرفض والتضعيف على حين يستعمل النقد النحوي هذه الألفاظ والعبارات، ويستعمل الألفاظ والعبارات التي تدلّ على القبول والاستحسان، فيتبيّن من هذا أنَّ النقد النحوي أعمّ وأشمل؛ لذا تكون هذه الموضوعات جميعها خاضعة لسلطته، ومنضوية تحت سلطانه.

المِحورُ الرابع: الأصول النحوية التي استند إليها في نقده.

أصولُ النَّحو: ((أدلةُ النَّحو التي تفرعتْ منها فروعهُ، وأصولهُ))[16]، وهي ثلاثةُ أدلة، الأولُ: النقلي (السماعُ)، والثاني: العَقلي، (القياس)، والثالث: الإجماعُ[17].

([15]) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري(المقدمة):1-2.

الدليلُ الأولُ: السماع:

السماع الأصلُ الأولُ من أصولِ النَّحو الذي قامتْ عليه القواعدُ النَّحويَّةُ، وهو: ((ما ثبتَ في كلامِ من يوثق فصاحته، فشملَ كلام اللهِ تعالى، وكلام نبيهِ صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبلَ بعثته، وفي زمنهِ، وبعدهِ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرةِ المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ))[18].

واهتم ابن الفخّار بهذا الأصل اهتمامًا كبيرًا في إثبات أحكامه النَّحويَّةِ، فهو في أثناء

نقده يقدم السماع على غيرهِ من الأصول الأُخر إذا لم يكن قليلًا، أو شاذًا، أو لم يكنْ يحتمل تأويل[19]، وأدلةُ السماعِ هي:

أ – القرآنُ الكريمُ

حرص ابن الفخار على إجلال القرآن الكريم إجلالًا كبيرًا، والذي يدلك على ذلك احتجاجه به في مواضع عدّة من نقده، ومن ذلك استشهاده بقوله تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ**﴾[20]، فقد أثبت به أنَّ (كانَ) بعد (إنِ) الشرطية يقلب معناها من الماضي إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال، إذ قال:((وأولى هذه الأقوال، قول ابن الضائع؛ لبقاء (كانَ) معه على الأسلوب المطَّرد من غيرِ حذفٍ ولا حملٍ

([16]) لمع الأدلة:80.

([17]) يُنظر: لمع الأدلة:80، والاقتراح:21–22.

([18]) الاقتراح:39/1.

([19]) يُنظر: شرح الجمل:404/1.

([20]) سورة المائدة: من الآية/6.

على حرفٍ، مع حصول المعنى، كقوله تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ**﴾، وهذه مقلوبة المعنى بلا إشكالٍ))[21].

ب- الحديثُ الشَّريفُ:

انقسم النحويون حول الاستشهاد بالحديث الشريف إلى ثلاثة أقسام:

الأول: منعوا الاحتجاج به. وهو مذهب أئمة النحو من متقدمي البصريين والكوفيين

والثاني: أجازوا الاحتجاج به مطلقًا. ومنهم ابن خروف (ت609هـ)، وابن مالك، والرضيّ (ت686هـ).

والثالث: أتخذوا منهجًا وسطًا، فهم يجيزون الاحتجاج به إذا نقل بألفاظه لا بمعناه، وعلى رأسهم الشاطبيّ (ت790هـ) [22].

والذي يهمّ البحث هو استشهاد ابن الفخار به من عدمه، فالظاهر البيّن أنَّه ممّن منع الاستشهاد به.

ج- كلامُ العربِ:

هو أحد مصادر السماع، ويؤخذ عن فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم قبل بعثة الرسول وفي زمنه، وبعده إلى فساد الألسن بدخول الأعاجم، وتعد قريش من أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، ومن أكثر القبائل التي أخذ منها قيس، وتميم، وأسد، ولم يؤخذ عن حضري قط، ولا من سكان البراري اللذين يخالطون غيرهم من الأمم[23]، وكلام العرب على قسمين:

([21]) شرح الجمل:158/2.

([22]) يُنظر: خزانة الأدب:9/1-10.

([23]) يُنظر: الاقتراح:47، وفي أصول النحو (سعيد الأفغاني):21.

1- النَّثر:

حرص ابن الفخّار على أن يكون النَّثر من كلام العرب معيارًا لقبول القاعدة النَّحويَّة، أو رفضها في أثناء نقده استنادًا إلى ما ثبت عنده من قول العرب، أو لم يثبت في كلامهم، ومن ذلك استدلاله على من جعل حرف النداء عاملًا في المنادى، بقول العرب: يا إياك، فامتناع اتصال المنادى بحرف النداء مع كونه ضمير نصب، دليل على أنه ليس هو العامل[24].

2- الشِّعر:

عدَّ النحويون الشعر المرتكز الأول في الاستدلال النحوي، حت صارت كلمة الشاهد مقصورة عليه[25].

ومع مكانته هذه عندهم فقد أشار محقق كتابه (شرح الجمل) حمّاد بن مـحمَّد

الثمالي إلى مسألة مهمة عند ابن الفخار في هذا الموضع، وهي أنَّه كان مقلًّا في موضوعة الاستشهاد بالشعر، فهو لا يستشهد به إذا لم يعاضده سماع من سعة الكلام، أو يقويه قياس[26]، والباحث يؤيد ما أشار إليه المحقق، وهذا ما وجدته ظاهرًا بارزًا في أثناء هذا البحث، ومن ذلك استشهاده بقول رؤبة بن العجاج:

وقاتِم الأعماقِ خَاوي المخْتَرَقْ[27]

في مسألة إضمار (ربَّ) بعد الواو[28].

([24]) يُنظر: شرح الجمل:13/2.

([25]) يُنظر: البحث اللغوي عند العرب:42.

([26]) يُنظر: أبو عبد اللَّه بن الفخّار، وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: (شرح الجمل):144/1-146.

([27]) ديوانه:4.

([28]) ينظر: شرح الجمل:317/1.

الدليلُ الثاني: القياسُ:

عرفَ بأنَّهُ: ((حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة، ففي عملية القياس أصل هو المنقول، وفرع هو غير المنقول، وعلة تجمع بينهما، وحكم يحكم به لغير المنقول بواسطة العلة))[29].

اهتمَّ ابن الفخّار بهذا الأصل واحتج به في مواضع، منها: منع تقديم خبر ليس عليها، إذ قال: ((وأما تقدّمه في باب (إنَّ) على اسمها، فموقوف على محله؛ لخروجه عن القياس، فوجب حمله في الآية الكريمة[30]، على مقتضى القياس؛ لأنَّه لا يشبه باب (إنَّ)، والذي يشبه باب (إنَّ) تقدّمها على اسمها، كقولك: لَيْسَ في الدارِ زيدٌ قائمًا، ولا خلاف في جواز هذا، فدلّ ارتفاعُ الخلاف ههنا على الفرق، فتأمّل ذلك، وبالله التوفيق))[31].

الدليلُ الثالثُ: الإجماع:

ويعرف: ((إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة، وإنَّما يكون حجة إذا لمْ يخالفِ المنصوص ولا المقيس على المنصوص))[32].

اعتدَّ ابن الفخّار في هذا الأصل واحتج به في مواضع نقده، ويتجلى اعتداده به في استعماله لعبارات تدل على إجماعهم، ومن هذه العبارات: صحة قول

([29]) توجيه اللمع:40.

([30]) يريد قوله تبارك اسمه: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾.

([31]) شرح الجمل:269/1.

([32]) الاقتراح:39/1.

الجماعة[33]، والصواب ما ذكرناه عن الجمهور[34]، وصحةِ ما عليهِ الجمهور[35]، وغيرها من العبارات التي ستجدها منثورة مبثوثة في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

المحور الخامس: منهجه في النقد النَّحوي:

لم يكن ابن الفخّار يجري على منهج واحد في نقده، وإنَّما تعددت سُبل ذلك بحسب طبيعة المسألة التي يراد نقدها.

فمرة يبدأ في عرض المسألة بتأصيل الآراء العلمية، وإرجاعها إلى أصحابها[36]، ثم يذكر الخلاف الواقع فيها، وينقد الرأي الذي يؤيده نقد قبول واستحسان ، وأما الرأي الذي يخالفه، فينقده نقد رفض وتضعيف، ومرة أخرى يذكر الخلاف ولا ينسبه إلى مدرسة أو عالم بعينه، وإنَّما يكتفي بما يدل على أنَّ المسألة واقعة في خلاف، ويستعمل عبارات منها: (اختلف الناس)[37]، و(ذهب قوم...، وذهب آخرون)[38]، وقد يكون في

المسألة أكثر من رأي، فيذكر بعضًا منها، ويترك بعضها الآخر[39]، وفي بعض المسائل لا يلتزم بذكر الآراء بحسب تسلسلها الزمني، فيقدم، ويؤخر فيها[40]، ومن

([33]) ينظر: شرح الجمل:269/1.
([34]) ينظر: المصدر نفسه:246/1.
([35]) ينظر: المصدر نفسه:120/1.
([36]) ينظر: المصدر نفسه:132/2.
([37]) شرح الجمل:12/2.
([38]) المصدر نفسه:91/1.
([39]) ينظر: المصدر نفسه:91/1.
([40]) ينظر: المصدر نفسه:99/1.

منهجه في النقد يذكر المسألة في أكثر من موضع[41]. هذا المنهج الغالب في نقده النحوي لمن سبقه من العلماء.

المحور السادس: الألفاظ والعبارات التي استعملها في نقده.

تعدّدت الألفاظ والعبارات التي استعملها ابن الفخّار في نقده لآراء غيره من النحويين.

استعمل في غير موضع لفظ (نقد) أو (منقود) استعمالًا صريحًا للرأي المراد نقده، ومنه قوله: ((ونقد ابن الضائع هذا الموضع بأن المصدر المعرَّف بالإضافة لا يكون حالًا إلا قليلًا لا يقاس عليه))[42]. وكذلك ما ذكره في مسألة العامل في المضاف إليه، إذ قال: ((إنَّ الخافض له حرف الجرّ الذي تقتضيه الإضافة، فَحُذِفَ الخافض، وبقي عمله؛ لقوة الدلالة عليه، وعلى هذا القول جماعة منهم أبو الحسن بن الباذِشِ[43]. وهو منقود بما يلزم عليه أن يكون المضاف متصلًا اعتبارًا بالإضافة، منفصلًا اعتبارًا بتقدير الحرف، فيكون الاسم الأول متصلًا منفصلًا في حال واحدة، أو تقول: يلزم عليه أن يكون المضاف معرفةً اعتبارًا بالإضافة، نكرةً اعتبارًا بتقدير الحرف، وذلك كله مستحيل، فبطل هذا القول، فوجب اجتنابه))[44].

وإذا تجاوزنا ما صرّح به من كلمة (نقد) أو (منقود)، فيمكن أنْ تقسّم هذه الألفاظ والعبارات على وفق تقارب الدلالي إلى قسمين:

([41]) ينظر: المصدر نفسه: 99/1، وينظر:80/2.

([42]) المصدر نفسه:320/1.

([43]) هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو الحسن المعروف بابن الباذِش، ولد بغرناطة سنة (444هـ) وتوفي فيها سنة (528هـ)، كان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه، ألف في النحو كتبًا كثيرة منها على كتاب سيبويه، وعلى كتاب المقتضب، وشرح كتاب الإيضاح وغيرها. يُنظر: بغية الملتمس:419/1، والإحاطة:78/4.

([44]) شرح الجمل:499/1-500.

أحدهما: ألفاظ وعبارات تدل على القبول والاستحسان:

وهي ألفاظ وعبارات استعملها ابن الفخّار لتدل على قبوله واستحسانه لرأي من سبقه من النحويين في توجيه مسألة ما، نذكر منها: (صحيح)[45]، (وهو قول جيد)[46]،(والصواب)[47]، (وأصح هذه الأقوال)[48]، وغير ذلك مما ستراه في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

الأخرى: ألفاظ وعبارات تدل على الرفض والتضعيف:

وهي ألفاظ وعبارات استعملها ابن الفخّار لتدل عن رفضه وتضعيفه لآراء من سبقه، ومنها: (وهو باطل)[49] ،(غير صحيح)[50]، (ولا دليل في ذلك)[51]، (وهذا مذهب فاسد)[52]، (وهذا التوجيه ضعيف)[53] وغير ذلك من ألفاظ، وعبارات التي تدل على رفضه وتضعيفه.

([45]) المصدر نفسه:230/1.
([46]) المصدرنفسه:272/1.
([47]) المصدر نفسه:246/1.
([48]) المصدر نفسه:235/1.
([49]) شرح الجمل:483/1.
([50]) المصدر نفسه:13/2.
([51]) المصدر نفسه:412/1.
([52]) المصدر نفسه:91/1.
([53]) المصدر نفسه:131/2.

الفصل الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الأَسْمَاءِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي المَرْفُوْعَاتِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي المَنْصُوْبَاتِ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي المَجْرُورَاتِ.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي المَرْفُوعَاتِ.

عامل المبتدأ والخبر.

اختلف النحويون في العامل في المبتدأ والخبر، فهم فيه على خمسة مذاهب[54]:

المذهب الأول: ذهب سِيْبَوَيْهِ إلى أَنَّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، والابتداء هو مَنْ جعل الاسم أولا؛ ليخبر عنه، والعامل في الخبر هو المبتدأ، وذلك قوله: ((واعلم أَنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من أَنْ يكونَ المبني عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كلّ واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ. فأَمَّا الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ اللهِ منطلقٌ، ارتفع عبد الله؛ لأَنَّهُ ذكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأَنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته))[55]، وتابعه على ذلك أكثر البَصْرِيِّيْنَ[56].

واستدلوا على ذلك من وجهين:

أحدهما: الابتداء معنى يختصّ بالاسم كالفعل ولا فرق بينهما غير أَنَّهُ معنى، والفعل لفظ، فعمل اللفظ؛ لاختصاصه؛ لذا وجب أن يعمل المعنى؛ لاختصاصه أيضًا.

والآخر: يكون الاسم أولًا، ومسندًا إليه، هذا أصل في الجملة فوجب أَنْ يكونَ مرفوعًا لذلك، مثل الفاعل، فأَنَّهُ ارتفع بالفعل؛ لهذين الوصفيين[57].

([54]) في المسألة مذهبان آخران لم يذكرهما ابن الفَخَّار، أحدهما: العامل في المبتدأ هو ما في نفس المتكلم؛ لأنَّ الاسم لمَّا كان لا بدَّ له من حديث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ، وهذا ما نقل عن الزّجّاج. يُنظر: علل النحو: 264، وشرح المفصل (ابن يعيش):223/1. والآخر: ذكر بعض الكوفيين أنَّ الرافع للمبتدأ هو الضمير الذي يحمله الخبر. يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:126/1.

([55]) الكتاب:127/2.

([56]) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:125/1، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):358/1، والتذييل والتكميل:257/3، وهمع الهوامع:363/1.

([57]) يُنظر: علل النحو:264، والتبصرة والتذكرة:99/1، والتبيين:225–226، المسألة (27).

المذهب الثاني: المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما مترافعان. وهو مذهب الكسائيّ والفرّاء وتابعهما على ذلك أغلب الكُوْفِيِّيْنَ[58]، واختاره أبو حيان الأَنَّدلسيّ والسيوطيّ[59].

وحجتهم في ذلك أَنَّ المبتدأ يحتاج إلى الخبر، والخبر يحتاج إلى المبتدأ، وكلٌّ لا بُدَّ له من الآخر، ولا ينفكُّ أحدهما عن صاحبه، والكلام لا يتمُّ إلا بهما؛ لذا عمل كلٌّ واحدٍ منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا هما يترافعان. ولا يمتنع أَنْ يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما عاملًا ومعمولًا؛ لأَنَّ له نظائرَ كثيرةً، منها قوله تبارك اسمه: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[60]، فنصب (أيّا مَّا) بـ(تدعوا)، وجزم (تدعوا) بـ(أيّا مَّا)، فعمل كلٌّ منهما في الآخر، وكذلك قوله عزّ وجلّ:﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[61]، فـ(أينما) منصوب بـ(تكونوا)، و(تكونوا) مجزوم بـ(أينما). فكذلك ههنا يكون المبتدأ عاملًا في الخبر، والخبر عاملًا في المبتدأ، فكلٌّ منهما عاملٌ ومعمولٌ[62].

المذهب الثالث: إِنَّ الرافع للمبتدأ والخبر هو الابتداء، وهو القياس عند الأخفش إذ قال:((وأَمَّا قوله:﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[63]، فرفعه على الابتداء. وذلك أَنَّ كلَّ اسمٍ ابتدأته لم توقع عليه فعلًا من بعده فهو مرفوع، وخبره إِنْ كان هو هو فهو أيضًا مرفوع،

([58]) يُنظر: شرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):360/1، والمغني في النحو:254/2، وشرح الرضي على الكافية:227/1.

([59]) يُنظر: التذييل والتكميل:266/3، وهمع الهوامع:365/1.

([60]) سورة الإسراء: من الآية/110.

([61]) سورة النساء: من الآية/78.

([62]) يُنظر: الإنصاف:38/1، المسألة (5)، والتبيين:227-228، المسألة (27)، وشرح المفصل (ابن يعيش):222/1.

([63]) سورة الفاتحة: من الآية/2.

نحو قوله: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾[64]، وما أشبه ذلك. وهذه الجملة تأتي على جميع ما في القرآن من المبتدأ فافهمها فإنَّما رفع المبتدأ ابتداؤك إيَّاه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم وكما كانت (أنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر. وقال بعضهم: رفع المبتدأ خبره، وكلٌّ حسنٌ، والأوَّلُ أقيسُ))[65]، وتابعه على ذلك الرُّمَّانيُّ[66]، والزمخشريُّ والجُزوليُّ[67].

وحجتهم في ذلك أنَّ الابتداء معنى قائم بالمبتدأ والخبر معًا، وهو وقع بهما معًا، فهو اقتضاهما اقتضاءً واحدًا، فوجب أَنْ يعملَ فيهما جميعًا[68].

المذهب الرابع: إنَّ كلًّا مِنَ المبتدأ والخبر ارتفع؛ لتجرده عن العوامل اللفظية، بشرط التركيب، وهو مذهبُ الجرميِّ والسيرافيِّ[69]، وصحَّحهُ ابنُ عصفورٍ[70].

واستدلوا على ذلك بأَنَّهُ قد وجد التعري عن العوامل يرفعُ الاسم بشرط أَنْ يكونَ المُعرّى قد رُكّب من وجه ما، وحكى سِيْبَوَيْهِ أَنَّهُم يقولون: واحدٌ واثنان وثلاثةٌ وأربعةٌ، إذا عدّوا، هذا مع التركيب بالعطف ولم يكنِ القصدُ منه الإخبارَ، فكذلك المبتدأ ارتفع؛ لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه، فثبت بذلك أنَّ التعريَ رافعٌ[71].

المذهب الخامس: إنَّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداء، والخبر يرتفعُ بالابتداء والمبتدأ معًا، وهو قولُ المُبَرِّد، إذ قال: ((فأَمَّا رفع المُبْتَدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء التَّنبيه والتَّعْرية عن

([64]) سورة الفتح: من الآية/29.

([65]) معاني القرآن:9/1.

([66]) يُنظر: التذييل والتكميل:229/3.

([67]) يُنظر: المفصل:43، والمقدمة الجزولية في النحو:93.

([68]) يُنظر: التذييل والتكميل:260/3.

([69]) يُنظر: المصدرنفسه:261/3.

([70]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):356/1.

([71]) يُنظر: المصدرنفسه:356/1، والتذييل والتكميل:263/3.

العوامل غيره، وهـو أوَّلُ الكـلام وإنَّـما يدخـل الجارُّ والناصـبُ والرافعُ سوى الابتـداءِ،

والابتداء والمُبتدأ يرفعان الخبر))[72]. وتابعه على ذلك ابنُ السرَّاجِ[73]، وعلى هذا المذهب جماعةٌ مِنَ البَصْرِيِّيْنَ[74].

وحجتهم في ذلك أَنَّ الخبر لا يقعُ إلَّا بعد المُبتدأ والابتداء، فوجب أنْ يعملا فيه[75].

وتكلّمَ ابن الفَخَّار على هذه المسألة، وذكر المذاهب الخمسة التي ذكرت آنفًا، ولم ينسبها إلى مدرسة أو عالم، ونَقَدَ المذاهب جميعها نَقْدَ رفضٍ وتضعيفٍ، ونقدَ مذهبَ سِيْبَوَيْهِ نَقْدَ قبولٍ واستحسانٍ عن طريق وصفه بأَنَّهُ أصحُّ المذاهب، إذ قال: ((وأَمَّا الرافع للمبتدأ، فهو الابتداء المذكور، وأَمَّا الرافع للخبر، فهو الاسم المبتدأ. هذا أصحّ ما في هذا الباب، إن شاء الله))[76]، وأكَّد ذلك في موضع آخر قائلًا: ((وأصحّ هذه الأقوال القول الأول، والله أعلم))[77].

ثم بدأ بنقدِ المذاهب الأُخر، فنقد ما ذهب إليه الكسائيُّ والفرَّاء ومن تابعهما، وذلك قولُهُ: ((فأَمَّا مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما عاملٌ في صاحبه، فيعتلّ باقتضائه إيّاه من جهة أنَّ هذا مُخَبَّر عنه، وهذا مُخَبَّر به، وهو أصلٌ في وجوب العمل، وهذا وإنْ كانَ ظاهرُهُ صحيحًا فباطنه سقيمٌ؛ وذلك أَنَّهُ إذا كان كلٌّ واحدٍ منهما عاملًا في صاحبه، فهو علامة عليه من جهة أنَّ العامل علامة إعراب معموله.

---

[72] المقتضب:126/4.

[73] يُنظر: الأصول في النحو:58/1.

[74] يُنظر: الإنصاف:39/1، المسألة (5)، وشرح المفصل (ابن يعيش):223/1.

[75] يُنظر: الإنصاف:39/1، المسألة (5).

[76] شرح الجمل:233/1.

[77] المصدر نفسه:235/1.

والشيء إذا كان علامة على شيء، لم يستقم أَنْ يكونَ مُعْلَمًا لذلك الشيء؛ لِمَا فيه من لُزوم الدَّورِ))[78].

ونقد بعد ذلك ما جعلهُ الأخفشُ قياسًا، وما قاله المُبَرِّد ومن تابعه، إذ قال: ((إنَّ العاملَ اللفظيَّ أقوى مِنَ العاملِ المعنويِّ من حيثُ جمع اللفظ والمعنى، ولا يوجدُ في الأقوى ما يعمل رفعين من غير اتباع، لا بالاستقلال، ولا بالمشاركة، فأولى أنْ يمتنعَ ذلك في الأضعف المتفرد بأحد الوصفين))[79].

وبعد ذلك نقدَ مذهبَ الجرميِّ ومن تابعه، بأنَّ المبتدأ والخبر يرتفعان بتجردهما عن العوامل اللفظية بشرط التركيب، فقال: ((ويرد هذا المذهب أنَّ التجرّد من العامل اللفظي هو عدم العامل اللفظي، هذا معناه؛ لأَنَّ صاحب هذا المذهب لا يعني بالتجرّد من العامل اللفظي زواله بعد وجوده، وإنَّما يعني أَنَّهُ لا عامل لفظيًا له، فإذا كان كذلك، ظهر فساد هذا المذهب من جهة أنَّ عدم الشيء لا يتصوّرُ أَنْ يكونَ مُوجبًا لعملٍ في معمولٍ))[80].

والباحث يوافق ابن الفَخَّار الذي وافق مذهب سِيْبَوَيْهِ ومن تابعه، لما ذكره من أدلة في أثناءِ نقده للمذاهب الأُخر، ولما يأتي:

فأَمَّا ما ذهب إليه الكسائيُّ والفرّاءُ والذين تابعوهم فيردُّ عليهم بأَنَّهُ لا يدخلُ عاملٌ على عاملٍ، فالعامل في الشيء إذا كان موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره، فلمَّا جاز أَنْ تقولَ: كان زيدٌ أخاك، وإنَّ زيدًا أخوك، وظننتُ زيدًا أخاك، بطلَ أَنْ يكونَ أحدهما عاملًا في الآخر. وأَمَّا ما استدلوا به من أَنَّهُ لا يمتنعُ من أَنْ يكونَ الشيءُ عاملًا ومعمولًا في وقتٍ واحدٍ، واستشهدوا على ذلك بالآيتين الشريفتين من

---

[78] المصدر نفسه:234/1.

[79] شرح الجمل: 234/1.

[80] المصدر نفسه:235/1.

سورتي الإسراء والنساء المذكورتين آنفًا، فإنْ سلَّمنا أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما عمل في الآخر، فيكون الجزم بنيابة الاسم عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم، ويكون النصب بالفعل نفسه، أَمَّا

المبتدأ والخبر فليس كذلك بل يكونُ كلُّ واحدٍ منهما عاملًا ومعمولًا، وهذا لا يجوزُ [81].

وأَمَّا الردُّ على الأخفشِ، ومن تابعه فيكون من جهتين:

إحداهما: التمني والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأَنَّهُما معنى يمنع وجوده من دخول عامل على مصحوبه، والابتداء لا يمنع ذلك، والأقوى لا يعملُ إِلَّا في شيءٍ واحدٍ وهو الحالُ، وعليه فالأضعف أولى ألَّا يعملَ إِلَّا في شيءٍ واحدٍ.

والأخرى: يكون رفع الخبر بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فهو بمنزلة الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمّنه، ولا ينسبُ الجزمُ لمعنى الشرط، بل للاسم الذي تضمنه، فكذلك رفع الخبر ينسب للمبتدأ لا للابتداء[82].

وما ذهب إليه الجرمي ومن تابعه فيردُّ من ثلاثة أوجه:

الأول: التجرُّدُ هو شرطٌ في صحة عمل الابتداء، وليس هو العامل، وإنَّما العامل هو الابتداء.

الثاني: إِنَّهُ جعلَ تجرُّدَ المبتدأ والخبر واحدًا، وبينَهما فرقٌ، فتجرُّدُ المبتدأ تجرُّدُ الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرُّدُ الخبر إِنَّما هو ليسند إلى المبتدأ، فكيف يتحدان؟

([81]) يُنظر: الإنصاف:41/1، المسألة (5)، والتبيين:228، المسألة (27)، وشرح المفصل (ابن يعيش):222/1.

([82]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):270/1-271، والتذييل والتكميل:259/3-261.

الثالث: هو أطلقَ التجرُّدَ ولم يقيِّدْهُ؛ لذا وجب أَلَّا يكونَ مبتدأً أو خبرًا كلّ ما جاء مع حرفِ جرٍّ زائدٍ، نحوُ: ما فيها مِنْ أحدٍ[83].

وما ذهب إليه المُبَرِّد فوجه ضعفه أَنَّهُ جعل العاملَ المعنويَّ متقوِّيًا بالعامل اللفظي، والمعروف أَنْ يكونَ العامل اللفظي متقويًا باللفظ، كتقوي الفعل بواو المصاحبة. أو يكون العامل اللفظي متقويًا بالمعنى، كتقوي المضاف بمعنى (مِنْ) أو اللامِ. أَمَّا القول: إنَّ الابتداء مُقَوَّى بالعامل اللفظي (المبتدأ)، فهو قول لا نظيرَ له، فوجب اجتنابُهُ[84].

وأَمَّا ترجيح مذهب سِيْبَوَيْهِ، فبما ذكر من أدلة في ردّ بقية المذاهب؛ ولأنَّ المبتدأ هو أحدُ جزأي الجملة وهو لفظٌ، فعمل فيما يلازمه كما يعمل الفعل في الفاعل، واللفظ أقوى من المعنى، وكذلك فإنَّ الابتداء يقتضي المبتدأ، والمبتدأ يقتضي الخبر، فأضيف العمل إلى أقرب المقتضيين وأقواهما[85]، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

()[83] يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):271/1–272، وتمهيد القواعد:857/2.

()[84] يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):271/1، والتذييل والتكميل:261/3.

()[85] يُنظر: التبيين:231، المسألة (28).

الإخبار بظرف الزمان عن الجثة.

يأتي ظرف الزمان خبرًا عن الحدث، نحو: القتال يوم الجمعة، ولا خلاف في ذلك بين النحويين[86]، ولكنَّهم اختلفوا في مجيئه خبرًا عن الجثة فكان لهم فيه قولانِ[87]:

القول الأول: ذهب جمهور النحويين إلى أَنَّهُ لا يأتي ظرفُ الزمانِ خبرًا عَنِ الجثةِ[88]، وإذا جاء ما ظاهره أَنَّهُ خبر للجثة تأوّلوه على سبعة تأويلات ذكرها ابن الفخَّار جميعها[89].

وحجة منع الجمهور لهذه المسألة هي عدم حصول الفائدة في هذا التركيب، والكلام شرطه أَنْ يكونَ مفيدًا؛ لذا منعوها[90].

([86]) يُنظر: الكتاب:418/1، والأصول في النحو:63/1، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):489/1، وعلل النحو: 267، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):396/1.

()[87] في المسألة قول ثالث: أجاز قوم أن يكون ظرف الزمان خبرًا عن الجثة إذا كان فيه معنى الشرط، نحو: الرطب إذا جاء الحر، يُنظر: ارتشاف الضرب:1123/3، والتذييل والتكميل:59/4، ونتائج التحصيل:1086/3.

()[88] يُنظر: الكتاب:418/1، والأصول في النحو:63/1، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):307/2، وعلل النحو:233، 267، وشرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):348/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):320/1.

()[89] يُنظر: شرح الجمل:245/1-246.

()[90] يُنظر: كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب):250، وشرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):348/1، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):396/1، وشرح الرضي على الكافية:248/1.

القول الثاني: ذُكِرَ أنَّ ابن الطراوة أجاز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، وقيَّدَ هذا الجواز بشرط الفائدة، وإذا تعذّرت لم يجزْ[91].

واستدلَّ على صحَّة قوله بما ورد عن العرب من ذلك، في مواضع متفرقة منها، قولهم: الهلالُ الليلةَ، فالهلال جثة وقد أخبر عنه بظرف الزمان (الليلة)، وقولهم لمن سألهم: في أي شهر نحن؟ فيقولون: نحن في شهر رمضان، وكذلك ما جاء عنهم من قولهم: غلامٌ حين بقل وجهُه. ومن قولهم كذلك ما قاله قيس بن الحصين:

أكُــلُّ عَــامٍ نَعَــمٌ تَحْوُونَــهْ يُلْقِحُــهُ قَـوْمٌ وتنتِجونَــهْ[92]

فـ(كُلُّ عامٍ) ظرف زمان جاء خبرًا عن الجثة (نَعَمٌ).

فصحَّ وقوع هذه الظروف الزمانية أخبارًا عن الجثة؛ لوقوع الفائدة، وما أفاد صحَّ به الإخبارُ[93]. وتابعه على ذلك ابن مالك[94]، وأخذ به من المحدثين الأستاذ عباس حسن[95].

وتكلم ابن الفَخَّار على هذه المسألة، وذكر مذهب الجمهور، ومذهب ابن الطراوة، وذلك قوله: ((وأَمَّا الزمانيّة، فتكون أخبارًا عن الأحداثِ؛ لحصول الفائدة بذلك، ولا تكون أخبارًا عن الأشخاص؛ لعدم الفائدة في ذلك، إلا في سبعة مواضع، جاء الزمان فيها خبرًا عن الشخص في ظاهر الأمر، والمعنى على خلاف ذلك في التحصيل...، وأَمَّا أبو الحسين بن الطراوة، فخالف في ذلك، وقال: ينبغي أَنْ يكونَ ذلك كله مربوطًا بالفائدة، فيقال: ظروف الزمان والمكان كلاهما يكونُ خبرًا عن

()[91] يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:601/1، والمقاصد الشافية:30/2، والأشباه والنظائر:8/3.

()[92] يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):83/1.

()[93] يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:601/1، والمقاصد الشافية:30/2.

()[94] يُنظر: ألفية ابن مالك:17.

()[95] يُنظر: النحو الوافي:418/1.

الأحداث والأشخاص بشرط الفائدة؛ لأَنَّك تجدُ في الظرفين معًا ما لا يصحُّ الإخبارُ به عن شخصٍ ولا معنى، فلو قلت: زيدٌ في مكان والقتال في زمان، لم يجز؛ لعدم الفائدة، وتجد مواضع عدّة جاء الزمان فيها خبرًا عن الأشخاص، وهو ما تقدّم ذكره، فينبغي أن يربط ذلك بالفائدة))[96].

ونقد ابن الفَخَّار ما ذهب إليه ابن الطراوة، فقال: ((والصواب ما ذكرناه عن الجمهور من التقسيم، يدلك على ذلك أَنَّهُ ما جاء من ظروف الزمان خبرًا عن الأشخاص في ظاهر الأمر، فإن المعنى على خلاف اللفظ...، ولو كان على ما قاله أبو الحسين بن الطراوة، لاستوى الفريقان))[97].

والباحث يرى أَنَّ ما ذهب إليه الجمهور الذي تابعهم عليه ابن الفَخَّار ليس بصواب، والصواب ما ذُكر عن ابن الطراوة، لما يأتي:

أولًا: إنَّ الأصل في الجواز تعليقه على شرط الفائدة، وهو أولى من تعليقه على مواضع عدّة؛ لأَنَّ حصر الآحاد لا يمكن أن يفي بجميع مواضع الفائدة؛ لذا يجب ردها إلى أصل الجواز وهو الفائدة، فالرابط كله متعلق بفائدة الإخبار من عدمه.

ثانيًا: يكون الإخبار عن الجثة بظرف الزمان إذا حصلت الفائدة، من دون تعيين من كونه على تأويل أو من دون تأويل؛ لأَنَّ ظاهر الإسناد من قولك: الهلال الليلة، وما كان نحو ذلك على أَنَّ الجثة أخبر عنها بظرف الزمان فأفاد، والوقوف مع الظاهر هو المراد، وأَمَّا التأويل فالنظر فيه عن جواز المسألة والاعتماد على الظاهر والحمل عليه وإن أمكن غيره هو أصل جعله ابن جني بابًا تحت عنوان: (باب في الحمل

[96] () شرح الجمل:1/245-246.

[97] () شرح الجمل:1/246.

على الظاهر، وإن أمكن أَنْ يكونَ المراد غيره)[98]، ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى[99].

ثالثًا: إنَّ الأخذ بقول ابن الطراوة يعدُّ تيسيرًا للنحو العربي؛ لأنَّهُ من دون تأويل، فالنحويون قد تأوّلوا ما جاء ظاهره على أنه خبر للجثة على سبعة تأويلات، وتقديرات متكلّفة.

تقديمُ الفاعلِ على عاملِهِ.

اختلف النحويون في الفاعل، أيجوز تقديمه على فعله أم يجب فيه أن يتأخرَ عنه؟ فكانوا في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: أوجب البَصْرِيُّوْنَ أن يأتيَ الفاعل بعد عامله، ولا يجوز تقديمه عليه[100]، وفي ذلك قال المُبَرِّد: ((فإذا قلتَ: عبدُ اللهِ قامَ، فعبدُ اللهِ رُفعَ بالابتداء، و(قامَ) في موضعِ الخبرِ، وضميرهُ الذي في (قامَ) فاعلٌ، فإن زعمَ زاعمٌ أَنَّهُ إنَّما يرفعُ عبدُ اللهِ بفعلهِ فقدْ أَحَالَ))[101]. وتابعه ابن السراج إذ قال: ((ولا يجوزُ أن يقدم على الفعل، إذا قلت: قامَ زيدٌ، لا يجوز أنْ تقدمَ الفاعلَ، فتقول: زيدٌ قائمٌ، ويكون (قامَ) فارغًا، ولو جازَ هذا؛ لجازَ أن تقول: الزيدان قامَ، والزيدون قامَ))[102]

واستدلوا على ذلك بالأدلةِ الآتية:

([98]) الخصائص:252/1.

([99]) يُنظر: البحر المحيط:417/1، والمقاصد الشافية:23/2، 30، 33.

([100]) يُنظر: توجيه اللمع:121، وشرح ابن عقيل:277، وحاشية الصبان:64/2.

([101]) المقتضب:128/4.

([102]) الأصول في النحو:228/2.

الدليل الأول: لا يرفع الفعل فاعلين إلا على وجه التبعية، نحو: قامَ زيدٌ وخالدٌ، فالفعل يجب فيه ألَّا يخلوَ من فاعلٍ سواء أكان ظاهرًا أم مستترًا، فإذا قلت: زيدٌ قامَ، ورفع (زيدٌ) على الفاعلية، فإنَّ ذلكَ يؤدي إلى أَنْ يكونَ الفعل (قامَ) قد رفع فاعلين، الأول: زيدٌ، والثاني: الضمير المستتر في (قام)، والفعل لا يرفع فاعلين؛ لذا دلّ هذا على أنَّ(زيدٌ) الذي هو الاسم المتقدّم مبتدأ لا فاعل[103].

الدليل الثاني: لو كانَ الاسم المتقدم يعرب فاعلًا لجاز دخول عوامل النصب عليه، وبهذا يكون إعرابه منصوبًا لا مرفوعًا في مثل: إنَّ زيدًا قامَ، فبتقدمه سلطت العوامل عليه، فعملت (إنَّ) به، وفي هذا دليل على أنَّ الفعل قد شُغل عنه بالفاعل المضمر، ودليل على أنَّ زيدًا كان مرفوعًا بالابتداء قبل دخول (إنَّ) عليه. والابتداء عامل ضعيف؛ لأَنَّهُ عامل معنوي؛ لِذا كانت (إنَّ) ناسخة له؛ لأَنَّهُا عامل لفظي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.

الدليل الثالث: من مواضع الفعل أنّه قد يقع بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله، نحو: زيدٌ هل قامَ، فما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله؛ لِذا لا يكون الاسمُ المتقدّم إلَّا مبتدأ.

الدليل الرابع: لا يتقدّم الفاعلُ على فعله؛ لأَنَّهُ لا يتوقع حدوث الشيء من نفسهِ إلا بعد صدور الفعل منه[104].

المذهب الثاني: تقدّم الفاعل على عامله جائز، وهو منقولٌ عن قطربٍ (206هـ)، وثعلبٍ، وبعض الكُوْفِيِّيْنَ، فقد أجازوا: الزيدونَ قامَ، على تقدير: قامَ الزيدون[105]. وتابعهم من المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور خليل عمايرة[106].

([103]) يُنظر: المقتضب:128/4، والمقتصد:326/1، وشرح المفصل (ابن يعيش):298/2.

([104]) يُنظر: المقتضب:128/4، والأصول في النحو:228/2، والمقتصد:327/1-328، واللباب في علل البناء والإعراب:149/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):107/2.

واستدلوا على مذهبهم هذا بالسماعِ عن العرب كقولِ امرئِ القيس:

فَظَلَّ لنَا يَومٌ لَذيذٌ بِنَعْمَةٍ فَقِلْ في مَقيلٍ نَحْسَهُ مُتَغَيِّبُ[107]

وقولِ النّابغةِ الذُّبياني:

فلا بُدَّ منْ عَوْجاءَ تَهْوي بِراكِبٍ إلى ابْنِ الجُلَاحِ سَيْرُها اللَّيْلِ قاصِدِ[108]

وقولِ الزَّبَّاءِ:

ما لِلجِمَالِ مَشْيُها وَئِيدًا أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدًا[109]

فقالوا في شاهد امرئِ القيس: تقدّم الفاعل (نَحْسُهُ) على عامله (مُتَغيِّبِ)، التقدير: فقلْ في مَقِيلٍ مُتَغيّبٍ نَحسُهُ، وأَمَّا بيت النّابغةِ، فتقدّم الفاعلُ (سَيْرُها) على عاملهِ (قاصِدِ). تقديره: قاصِدٍ سَيْرُها، فلو لمْ يكنْ هذا التقدير لقالَ: (قاصدةٍ)؛ لأَنَّهُ صِفةٌ لـ(عوْجاءِ). وقالوا في شاهد الزَّبَّاءِ: تقدَّم الفاعلُ (مَشْيُها) على عاملهِ (وئِيدًا)، تقديرهُ: وَئِيدًا مَشْيُها[110].

وأَمَّا ابن الفَخَّار فقد ذكرَ المذهبين، ونسب قول من منع التقدّيم إلى الجمهور، وذلك قوله: ((وأَمَّا تقديم الفاعلُ على فعله، فمسألة خلافية، والأصحُّ الأشهر الذي يَعْضُدُهُ النظرُ، امتناعُ التقديم، فلا بدَّ من إقامة دليلٍ على صحةِ ما عليهِ الجمهور.

([105]) يُنظر: مجالس العلماء:244، والحلل في إصلاح الخلل:146، وشرح التسهيل (ابن مالك):108/2.

([106]) يُنظر: إحياء النحو:44، وفي نحو اللغة وتراكيبها:94.

([107]) ديوانه:389.

([108]) ديوانه:140.

([109]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):159/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):108/2، وفيه (سَيْرُها) بدلًا عن (مَشْيُها).

([110]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):159/1-160، والتذييل والتكميل:177/6، والمقاصد الشافية:548/2.

وترتيب القول في ذلك: أنَّ السؤالَ عن علَّةِ امتناعِ تقدّيمِ الفاعلِ على فعلهِ ثانٍ عن الاستدلالِ على امتناعِ تقدّيمهِ، فيقال في الجواب عن السؤال الأول:

قامَ الدليلُ على امتناعِ تقدّيمه، وهو أَنَّهُ لو كانَ (زيدٌ) من قولك: زيدٌ قامَ، فاعلًا مقدّمًا، لاجتمعت العربُ على امتناع المطابقة، فكنت تقول: الزيدان قامَ، والزيدون قامَ، والهندان قامتْ، والهندات قامتْ، وأنت إنَّما تقول ذلك بالمطابقةِ فهذه دلالةٌ واضحةٌ على أَنَّهُ لَيْسَ فاعلًا مقدّمًا. فإن قيل: إنَّما يتَّضِحُ هذا الاستدلالُ على اللغةِ الفصيحةِ، وأَمَّا على اللغةِ الأخرى، فالأظهرُ أَنَّهُ فاعلٌ مقدمٌ؛ لأَنَّ المطابقة عند هؤلاءِ إنَّما حصَلَتْ بحروفٍ لا بضمائر.

أجيب بأَنَّهُ إنَّما يكون ذلك عندهم مع تقديم الفعلِ على الأسماءِ الظاهرةِ والجاري مَجْراهَا، وأَمَّا مع تأخيرها عنها، فتجتمعُ العربُ كلَّها على لغةٍ واحدةٍ، وهي الفصيحةُ معَ التقديمِ، كما اجتمعتِ العربُ في (ما) النافيةِ على لغةٍ واحدةٍ عندَ نقصانِ شرطٍ من شروطِ إعمالها إعْمالَ (لَيْسَ)، وإلَّا فلو كانَ الفاعلُ مما يتقدَّمُ عند أحدٍ من العربِ لقالوا، أو أحدٌ منهم: أنا قامَ، على أَنْ يكونَ أصلهُ: قمتُ، فلَمَّا قدَّمَ انفصلَ الضميرُ؛ لتعذرِ الاتصالِ، والمسألةُ من بابِ ما قدَّمَ فيهِ ما أصلهُ التأخيرُ، وأُخِّر ما أصلُهُ التَّقديمُ؛ لأَنَّ الفعلَ أثرُ الفاعلِ، والمؤثِّر في الوجودِ قبلَ أثرِهِ عقلًا.

ويقال في الجوابِ عن السؤالِ الثاني: لمَّا كانَ الفاعلُ أحدَ جزئي الجملةِ لا يتمُّ الكلام دونَه، وكانَ مدلولُ الفعلِ متصلًا بمدلوله لزم من ذلك أَنْ يكونَ معه كالشيءِ الواحدِ، ألا تراهم سكَّنوا له آخر الماضي، وألحقوا علامةَ الإعرابِ بعده، في نحو: يضربانِ ويضربونِ...، وكذلك ألحقوا علامةَ التأنيثِ الفعلَ؛ دِلالةً على تأنيثِ فاعلهِ، في نحو: قامتْ هندٌ، وكذلك قالوا في النسبِ إلى الشيخ المُسِنّ: كُنْتِيٌّ؛ لأَنَّهُ يذكرُ أيامهُ فيقولُ: كنتُ وكنتُ، فهذا كلُّهُ يدلُّ على أنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيءِ الواحدِ. فإن قلتَ: فيجب

على هذا أَلَّا يكون قولك: قمتُ، كلامًا؛ لأَنَّهُما بمنزلةِ شيءٍ واحد. قلنا: هو تركيبُ إسنادٍ، وليسَ تركيبَ مزجٍ وخلطٍ، فأبصِرْ ما ذكرتُه لكَ تجدْهُ صحيحًا إن شاءَ الله، وبهِ التوفيق))[111].

ويرى الباحث أنَّ منعَ تقدّيم الفاعلِ على عاملهِ هوَ الصَّحيحُ؛ لِما ذُكِرَ من أدلَّةٍ، ولِما يأتي:

أولًا: العربُ الفصحاء يقولون: قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ، وقامتِ الهنداتُ، وبعض العربِ يُدخلونَ علامة التثنية والجمعِ، فيقولونَ: قاما الزيدانِ، وقاموا الزيدونَ، وقمْنَ الهنداتُ، فإذا تقدَّمَ الاسمُ لم يقولوا إلَّا: الزيدانِ قاما، والزيدونَ قاموا، والهنداتُ قُمْنَ، فلو كانَ الفعلُ عاملًا في حالة تأخره كعملهِ في حالة تقدمه لكانَ مُوحدًا، ولمْ يُشغلْ بضميره، فإذا جازَ تقديم الفاعل على عامله لا يحتاج إلى ضميرِ تثنيةٍ ولا جمعٍ، والضميرُ واجب الذكر عندهم، وقد جاءَ في قوله تعالى:﴿**وَهُمَا يَسۡتَغِيثَانِ ٱللَّهَ**﴾[112]، وقوله تبارك اسمه:﴿**وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ**﴾[113]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ**﴾[114]، فالفعل المتأخرُ عن الاسمِ لا يخلو من الضميرِ في القرآن الكريم[115]. وهوَ مرفوعُ المحلِ على الفاعليَّةِ، والفعلُ لا يرفعُ فاعلين إلَّا بالتبعيَّةِ؛ وعليه يجب إعراب الاسم المتقدّم مبتدأً[116].

ثانيًا: إعرابهم لـ(نحسُهُ)، و(سَيْرُها)، و(مَشْيُها)، فواعلٌ متقدّمةٌ على عواملها لا يجوزُ الاستدلال به؛ لأَنَّهُا تحتملُ أَنْ تكونَ مبتدآتٍ، فـ(نحسُهُ) مبتدأٌ خبرهُ (مُتَغيبِ)، وفيه

([111]) شرح الجمل:1/120-121.

([112]) سورة الأحقاف: من الآية/17.

([113]) سورة البقرة: من الآية/233.

([114]) سورة فاطر: من الآية/10.

([115]) يُنظر: إعراب القرآن (النَّحّاس):3/365.

([116]) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزّجّاجي:1/273-274.

ضميرٌ هو الفاعلُ يعودُ إلى (نحسُهُ)، و(سيْرُها اللَّيلُ) مبتدأٌ وخبرٌ، و(قاصدِ) صِفةٌ لـ(عوجاءَ) وفيه ضميرُ الفاعلِ، وحذفت منهُ التاءُ، كما في قولهمْ: ناقةٌ ضامرٌ، و(مَشْيُها) مبتدأٌ حُذِفَ خبرهُ؛ لأَنَّ الحالَ (وَئيدًا) سدَّ مسدَّهُ، التقديرُ: ظهرَ وَئيدًا[117]، ومن المعروف أنَّ الدليلَ إذا دخلهُ الاحتمالُ بطلَ الاستدلال به، ولا تثبتُ بهِ قاعدةٌ[118].

فبما تقدَّم من أدلَّةٍ يكونُ مذهب من منع تقديم الفاعل على عامله هو الصحيحُ؛ لِتوافقهِ معَ المعنى، ومع الصناعة النَّحويَّةِ. والله تعالى أعلم.

([117]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):160/1، والتذييل والتكميل:178/6، والمقاصد الشافية:548/2.

([118]) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزّجّاجي:423/1-424.

المَبْحَثُ الثَّانِي: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي المَنْصُوْبَاتِ.

تعدُّدُ خبرِ (كانَ).

اختلف النحويون في تعدّد خبر (كانَ) الناقصة، فكانوا في ذلك على قولين:

القول الأول: الخبر يتعدّد في بابِ الابتداءِ لفظًا ومعنًى إذا كان المخبر عنه واحدًا من دونِ عطفٍ، وكذلك يتعدّد في بابِ نواسخِ الابتداءِ، وقد حكى سِيْبَوَيْهِ هذا التعدُّد عن شيوخِه أَنَّهُم سمعوا عن لسان العربِ ذلك، إذ قال:((وذلِكَ قولُكَ: هذا عبدُ اللهِ منطلقٌ، حدَّثنَا بذلِكَ يونسُ، وأبو الخطَّابِ عمَّنْ يوثقُ بهِ من العربِ. وزعمَ الخليلُ– رحمه الله– أنَّ رفعهُ يكونُ على وجهينِ: فوجهٌ أنَّكَ حينَ قلتَ: هذا عبدُ اللهِ، أضمرتَ (هذا) أو (هو)، كأنَّكَ قلتَ: هذا منطلقٌ، أو هو منطلقٌ. والوجهُ الآخر: أنْ تجعلَهُما جميعًا خبرًا لـ(هذا)، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريدُ أنْ تنقضَ الحلاوةَ، ولكنَّكَ تزعمُ أَنَّهُ جمعَ الطعمينِ، وقالَ الله عزَّ وجَلَّ: ﴿**كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ**﴾[119]، وزعمُوا أَنَّهُا في قراءةِ أبي عبدِ اللهِ[120] ﴿**وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٞ**﴾[121]، قالَ: سمعنَا ممَّن يروِي هذا الشعرَ من العربِ يرفعُهُ:

مَنْ يَكُ ذا بَتٍ فهذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِفٌ مُشَتِّي[122]))[123].

واستند ابن جنّي على هذه الشواهد وغيرها، إلى جواز تعدّد خبر (كانَ)، واستشهد

([119]) سورة المعارج: الآيتان/15–16. قرأ عاصم في رواية حفص (نزاعة) بالنصب، وفي رواية أبي بكر عن عاصم، بالرفع، وكذلك قرئت بالرفع من سائر القرّاء، فتكون خبرًا ثانيا لـ(إنّ). يُنظر: معاني القرآن (الفرّاء):210/2، والحجة للقراء السبعة:319/6.

([120]) قراءة عبد الله بن مسعود، والأعمش برفع (شيخٌ)، فيكون (بعلي) و(شيخٌ) خبرين لـ(هذا) في أحد الوجوه. يُنظر: معاني القرآن (الفراء):23/2، 17/3، ومعاني القرآن (الأخفش):38/1–39، والمحتسب:324/1–325.

([121]) سورة هود: من الآية/72.

([122]) يُنسب إلى رؤبة بن العجّاج، ديوانه (زيادات):191.

([123]) الكتاب:83/2–84.

على هذا الجواز بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِئِينَ**﴾[124]، إذ قالَ: ((يَنبغِي أَنْ يكونَ(خاسِئِيْنَ) خبرًا آخرَ لِـ(كونُوا)، والأوَل(قِرَدةً)، فهُوَ كقولِكَ: هذا حلوٌ حامضٌ...، وإنَّما مفادُ الخبرِ من مجموعِهما))[125].

القول الثاني: ذُكر عن ابن درستويهِ لا يجوّزُ أَنْ يكونَ لِـ(كانَ) خبرين، وإذا جاء ما بعدها ما ظاهره أنّهُ خبران، فيعرب الأول منهما خبرًا، والثاني حالًا[126]، واختاره كثيرٌ من علماء المغاربةِ[127].

وقد استدلوا على قولهم هذا بدليلين:

أحدهما: المبتدأ لا يقتضي أكثر من خبرٍ واحدٍ من دونِ عطفٍ؛ ذلك أنَّهُ إذا((قيل: يرتفعُ الاسمانِ بأَنَّهُما خبرُ المبتدأِ، قيلَ: لمْ نرَ شيئًا رافعًا يرفعُ اسمينِ على هذا الحدِّ، وقد شبَّهوا ارتفاعَ خبرِ المبتدأِ بارتفاعِ الفاعلِ))[128]، فكما الفعل لا يكونُ له فاعلان إلَّا على جهة التبعية، فكذلك المبتدأ لا يكون له خبران إلَّا على جهة التبعية؛ لِذا لا يجوز أنْ نقولَ: زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ، وإنَّما نقولُ: زيدٌ ضاحكٌ وراكبٌ[129].

والآخر: (كانَ) تشبه الفعلِ المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ. واسمها مشبهٌ بالفاعلِ، وخبرها مشبهٌ بالمفعولِ، فإذا جعلت الاسمين المنصوبين بعدها خبرين بَعُدتْ عمَّا شُبِّهت به؛ لأنَّ هذا لا يجوزُ في الفعلِ المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ إلَّا بالعطفِ، مثلُ: ضربَ زيدٌ عمرًا وخالدًا؛ لذا لا يجوز: كانَ زيدٌ منطلقًا ضاحكًا؛ لأَنَّهُ امتنعَ في المشبّهِ بهِ فوجــبَ

([124]) سورة البقرة: من الآية/65.

([125]) الخصائص:2/160-161.

([126]) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل:169، والبحر المحيط:8/98.

([127]) يُنظر: ارتشاف الضرب:3/1137، والتذييل والتكميل:4/89.

([128]) الحجة للقراءِ السبعةِ:1/198-199.

([129]) يُنظر: المقرب:128، وشرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):1/359.

أنْ يكونَ ممنوعًا في المشبّهِ؛ ذلك أَنَّ المشبّه لا يقوى قوَّة المشبّهِ بهِ[130].

وذكرَ ابن الفَخَّار هذه المسألة، ونسب إلى ابن جنِّي جواز تعدّد خبرها، ونقدَ قول من منع بأن وَصَفَ قول ابن جنِّي بِأَنَّهُ قولٌ جيِّدٌ، ونسب القول بالمنع إلى ابن أبي الربيع[131]، وذلك قوله: ((مثال ذلك: كانَ في الدارِ زيدٌ، فزيدٌ اسم (كانَ)، وخبرها في المجرور...، فإن جئتَ بعدَ المرفوعِ بخبرٍ نصبته...، أَنْ يكونَ (جالسًا)[132]، والمجرور خبرين لِـ(كانَ) على مذهب ابن جِنِّي، ومنع ذلك الأستاذ أبو الحسين[133]؛ لأَنَّ (كانَ) مشبهةٌ بنحو: (ضربَ)، وهو لا ينصب مفعولين إلّا بالتشريك، فالمشبه أولى أَلَّا ينصبَ خبرين إلّا بالتشريك، ولا يكون المشبه أقوى من المشبه به أبدًا، وتعلق ابن جِنِّي بأَنَّ (كانَ) دخلت على مبتدأ له خبران في معنى خبر واحد، فوجبَ أنْ تعملَ فيما دخلت عليه، وهوَ قولٌ جيدٌ، وإلَّا فيلزم ألَّا تدخلَ على نحو قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، ولا يمنع ذلك أحدٌ، فإذا جوَّزنا دخولها عليه فأَمَّا أنْ تعملَ فيهما معًا فيتعين مذهب ابن جِنِّي، وأَمَّا أنْ تعملَ في أحدهما دونَ الآخر، وهوَ باطلٌ قطعًا))[134].

([130]) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل:169، والبسيط في شرح جمل الزّجّاجي:2/689-690.

([131]) هو أبو الحسَين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشيّ، ولد فِي إشبيلية من عام (599هـ) ونشأ فيها، ولزم الشلوبِين (ت645هـ) الذي أذن له أن يتصدر التدريس، من مصنفاته: البسِيط في شرح جمل الزجاجيّ، والملخص، والكافي في الإفصاح، وغيرها، توفي سنة (688هـ). يُنظر: برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي: 15-17، وبرنامج التجيبي:16-17، وبغية الوعاة:1/125.

([132]) في مثل: كان في الدار زيدٌ جالسًا. ينظر: الجمل في النحو (الزجاجي):43.

([133]) قال ابن أبي الربيع: ((ومن منع قال: إنّ خبر (كان) مشبه بالمفعول، وأنت إذا قلت: كان زيد منطلقا، فإنّما شبه بقولك: ضرب زيد عمرا، فكما لا يكون للفعل إلا مفعول واحد لا يكون لـ(كان) وأخواتها إلا خبر واحد، وإنّما لمْ يجزْ لـ(ضرب) أنْ يكون له إلا مفعول واحد؛ لأنّ الفعل إذا طلب معنًى لمْ يعط منه إلا لفظ واحد، ولا يعطى منه لفظان إلا على جهة التبعية...، والّذي يقوى عندي أنّ (كان) لا يكون لها خبران، ومتى جاء لها خبران، فيقدّر حذف حرف العطف)). البسيط في شرح جمل الزّجّاجي:2/689-690. ويُنظر: الملخص: 1/214، 216، وتفسير القرآن الكريم: 2/466-467.

([134]) شرح الجمل:1/272.

ويرى الباحث أنَّ قولَ من أجازَ تعدّد خبر (كانَ) هو الصواب، لِما ذكره ابن الفَخَّار، ولِما يأتي:

أولًا: على وفق هذا المنع عند ابن أبي الربيع فقد أعرب (خاسئين) صفة أو بدلًا من (قِرَدَةً)[135]. وأرى أنَّ إعراب (خاسئِينَ) يكونُ خبرًا ثانيًا لـ(كونوا)؛ لتعذَّر إعرابه صفة لـ(قردةً) من جهتين: جهة المعنى، وجهة الصناعة النحوية، فأمَّا جهة المعنى فإعرابه صفة لا يحقق المعنى المراد؛ لأَنَّه لا يمكن أنْ تصفَ القرد بالخاسئِ؛ لأَنَّهُ كذلك أبدًا؛ لذا فالأولى إتباع المعنى المقصود؛ لتصحيح الإعراب، وأمَّا جهة الصناعة النحوية فإنَّ القاعدة النحويةُ تمنعُ أَنْ يكونَ (خاسِئينَ) الذي هو جمع المذكر السالم صفة لِما لا يعقل الذي هو (قردةً)[136].

وكذلك لا يجوز إعراب (خَاسِئِيْنَ) بدلًا من (قِرَدَةً)؛ لأنَّه لو أعرب بدلًا لكان على تقدير تكرار العامل فيه، التقدير: كونوا قردةً كونوا خاسئين، وهذا التقدير فيه معنى يموت، وغرض يفوت؛ لأنَّ البدل على نيّة طرح المبدل منه (قِرَدَةً) لفظًا ومعنًى، وأمَّا إذا جُعلَ خبرًا ثانيًا فيكون (قِرَدَةً) الخبر الأول مقصودًا لفظًا ومعنًى كما يكون الخبر الثاني (خاسئين) مرادًا لفظًا ومعنًى، وعلى هذا يكون (خاسئين) خبرًا ثانيًا أجود من جعله بدلًا؛ لأنَّ المعنى المراد يتحقق بمجموعهما لفظًا ومعنًى[137]، فالذي منع التعدد لا يتوافق ما قاله مع المعنى المراد، والذي أجازه يتوافق قوله مع المعنى، وعلى هذا وجب الأخذ بالقاعدة التي نصَّ عليها ابن جنّي التي تقول متى كان: ((الإعراب، والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب)) [138].

([135]) يُنظر: تفسير القرآن الكريم:2/465-466.

([136]) يُنظر: الخصائص:2/160-161.

([137]) يُنظر: المصدر نفسه:2/161، وارتشاف الضرب:4/1961.

([138]) الخصائص:2/258.

ثانيًا: بعض التراكيب يتعدد فيها الخبر لـ(كانَ)، ولا يجوز أنْ يكونَ غيرَ متعدد، ولا يحتمل القول بغير التعدد؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى خلاف المعنى الذي يريده المتكلم، من مثل: كانتِ المجلاتُ طبيةً زراعيةً هندسيةً، فـ(طبيةً، زراعيةً، هندسيةً) خبر متعدد لـها، ولا يجوز أن تكونَ (زراعيةً، هندسيةً) صفةً لـ(طبيةً)؛ لأَنَّ ذلك يؤدي إلى كون (طبيةً) موصوفًا لـ(زراعيةً، هندسيةً)، وهذا خلاف قصد المتكلم[139].

ثالثًا: المشابهة التي عقدوها بين اسم (كانَ) والفاعل ليْسَت بصحيحة؛ لجوازِ مجيء فاعل الفعل المتعدي إلى واحدٍ نكرة، ويكونُ مفعولُه معرفةً، ولا يجوز أَنْ يكونَ اسم (كانَ) الذي شُبّه بالفاعل نكرةً، ويكون خبرها معرفة؛ لأَنَّ أصل اسم (كان) مبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرة إلَّا في مواضعَ محصورةٍ، واسم (كانَ) ليس منها، وعليه لا مشابهة بينهما، والذي يدلك على ذلك ما قاله سِيْبَوَيْهِ:((واعلمْ أَنَّهُ إذا وقعَ في هذا البابِ نكرةٌ ومعرفةٌ، فالّذي تشغلُ بهِ (كانَ) المعرفةُ؛ لأَنَّهُ حدُّ الكلامِ؛ لأَنَّهُما شيءٌ واحدٌ، ولَيْسَ بمنزلةِ قولِكَ: ضربَ رجلٌ زيدًا؛ لأَنَّهُما شيئانِ مختلفانِ، وهما في (كانَ) بمنزِلَتِهما في الابتداءِ إذا قلتَ: عبدُ اللهِ منطلقٌ. تبتدئُ بالأعرفِ ثُمَّ تَذْكر الخبرَ، وذلكَ قولُكَ: كانَ زيدٌ حليمًا...، فإن قلتَ: كانَ حليمٌ، أو رجلٌ، فقد بدأتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أنْ تخبرَ المخاطبَ عن المنْكُورِ))[140]، فـ(كانَ) لا يجوز أنْ يأتيَ اسمها نكرةً إلَّا في الكلام الضَّعيف وفي الضرورة؛ لأَنَّهُ لا يجوز أنْ نبدأَ بما فيهِ لبسٌ، وهذا خلاف الفعل المتعدي إلى واحدٍ الّذي يجوز فيهِ أَنْ يأتيَ فاعلهُ نكرةً، ومفعولهُ معرِفةً، مثلُ: ضربَ رجلٌ زيدًا[141]. وبهذا زالت المشابهة بينهما، والله تعالى أعلى وأعلم.

([139]) يُنظر: النحو الوافي:532/1.

([140]) الكتاب:47/1-48.

([141]) يُنظر: الكتاب:48/1، وشرح أبيات سيبويه (السيرافي):38/1.

تقديم خبر (لَيْسَ) عليها.

تداخلت آراء نحويي المدرستين في جواز تقديم خبر (لَيْسَ) عليها من عدمه، فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: نسب غير واحدٍ من النحويين إلى متقدِّمي البَصْرِيِّيْنَ جواز تقديم خبرِها عليها[142]، وجوّزه السيرافي، إذ قال:((وقد أنكر بعضُ النحويين تقديم خبرها عليها، وتقديمهُ جائز؛ لأَنَّ الذي منع (لَيْسَ) من التصرف في نفسها: أن معناها في زمان واحد، وإنَّما جازَ تقديم الخبر في (لَيْسَ)؛ لأَنَّهُا فعل يتصل به الضمائر))[143]، وأخذ به الفارسي، وذلك قوله:((فلمَّا وجَدنَا (لَيْسَ) قد جازَ فيهِ ما امتنعَ في غيره من تقديمِ الخبرِ، كما جازَ ذلكَ في الفعلِ، وجبَ أن يجوزَ تقديمُ خبرها عليها من حيثُ جازَ تقديمُ خبرها على اسمها، فكما جازَ: لَيْسَ قائمًا زيدٌ، بلا خلافٍ، كذلكَ جازَ: قائمًا لَيْسَ زيدٌ، كما جازَ: قائمًا كنتُ، لمَّا جازَ: كانَ قائمًا زيدٌ))[144]، وتابعهم عليه ابن جنّي، وغيرهم[145]، ونسبه ابن يعيش إلى الفراء من الكُوْفِيِّيْنَ[146].

واستدلوا أصحاب هذا المذهب بثلاثة أدلّةٍ:

([142]) نسب جماعة من النحويين إلى سيبويه أَنَّهُ جوز تقديم خبر (ليس) عليها، يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):300/1، 413، والخصائص:189/1، والحلل في إصلاح الخلل:161-162، وشرح المفصل (ابن يعيش):369/4، وشرح التسهيل (ابن مالك):351/1، والكافي في الإفصاح:665/2، وهذا فيه نظر؛ لأَنَّ سيبويه لا نصَّ له في الجواز ولا في المنع، يُنظر: الكتاب:147/1، وفي ذلك قال عبد القاهر الجرجاني: ((وليس لصاحب الكتاب في ذلك نصٌّ)). المقتصد:409/1.

([143]) شرح كتاب سيبويه:413/1.

([144]) المسائل الحلبيات:280، ويُنظر: المسائل البصريات:649/1.

([145]) يُنظر: الخصائص:189/1، والتبيين:322، المسألة (47)، وشرح المفصل (ابن يعيش):370/4، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):389/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:678/2.

([146]) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):370/4.

الدليل الأول: يجوز في (كانَ) وأغلب أخواتها أن يتقدم خبرها عليها، فكذلك يجوز في

(لَيْسَ)؛ طردًا للباب على وتيرةٍ واحدةٍ[147].

الدليل الثاني: قوله تبارك اسمه: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾[148]، فـ(يوم) معمول لـ(مصروفًا) الذي هو خبر (لَيْسَ)، وقد تقدّمَ على (لَيْسَ)، وعليه إذا جاز تقدّم المعمول جازَ تقدّمُ العاملِ، وفي هذا دليلٌ على جواز تقديم خبرِ (لَيْسَ) عليها [149]، ومن ذلك أيضًا قولُ أبي صخرٍ الهذليّ:

فَجَلَّلَ ذَا عَيْرٍ فَالإِسْنَادَ دُوْنَهُ وَعَنْ مَخْمِصِ الحُجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ[150]

فـ(عنْ مخمِصِ) جارٌّ ومجرورٌ تعلَّق (بناكبِ) الذي هو خبر (لَيْسَ)، وقد تقدمَ عليه، فدلَّ ذلك على أنَّ تقديم خبر(لَيْسَ) عليها جائز؛ لأَنَّهُ لا يجوز تقدّيم المعمول إلا حيث يجوز تقديم العامل[151].

الدليل الثالث: يجوز تقديم خبرها عليها؛ لجواز تقديم خبرها على اسمها، مثل: لَيْسَ قائمًا زيدٌ، فهذا التقديم أعطى (لَيْسَ) ضربًا من التصرف في أحد معموليها، فوجب لهذا التصرّف أنْ يجوّزَ تقديم خبرها عليها[152].

المذهب الثاني: امتناع تقديم خبرها عليها، ونسب هذا القول إلى الكُوْفِيِّيْنَ[153]، وأخذ به المُبَرِّد من البَصْرِيِّيْنَ[154].

([147]) يُنظر: الإنصاف:130/1، المسألة (18)، والتعليقة على المقرب:163.

([148]) سورة هود: من الآية/8.

([149]) يُنظر: المسائل الحلبيات:281، وشرح المفصل (ابن يعيش):370/4.

([150]) يُنظر: شرح أشعار الهذليين:920/2، وفيه: (ووالى رهامه) بدلًا من (فالإسناد دونه).

([151]) يُنظر: التمام في تفسير أشعار هذيل:173-174.

([152]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):413/1، والمسائل الحلبيات:280، والتبيين:317، المسألة (47)، والبسيط في شرح جمل الزّجّاجي:678/2.

وابن السراج، إذ قال: ((ولا يتقدمُ خبرُ (لَيْسَ) قبلَها؛ لأَنَّهُا لمْ تُصرَّفْ تَصرُّفَ (كانَ)؛ لأَنَّكَ لا تقولُ مِنها: يَفْعَلُ ولا فاعِلٌ))[155]، وتابعهم على ذلك ابن بابشاذ، وعبد القاهر الجرجاني[156]، واختاره أبو البركات الأَنَّباري، وغيره[157].

واستدلوا على مذهبهم بثلاثة أدلّةٍ أيضًا، هي:

الدليلُ الأولُ: (لَيْسَ) فعلٌ غيرُ متصرفٍ، فلا يجوز أنْ يجريَ مجرى الفعل المتصرف؛ لأَنَّ الفعل لا يتصرف في عمله إلَّا إذا كانَ متصرفًا في نفسه، ولمَّا كانت (لَيْسَ) غير متصرفة في نفسها وجبَ ألّا تتصرف في عملها؛ وعليه لا يجوز تقديم خبرها عليها.

الدليلُ الثاني: خبر(لَيْسَ) منفي بها؛ لذا لا يجوز تقديمه على الفعل الذي نفاه؛ لأَنَّ قولك: قائِمًا لَيْسَ زيدٌ، يؤكّد أَنَّ بداية الكلام مثبتة لا منفية، وهذا خلاف المراد.

الدليلُ الثالث: (لَيْسَ) في معنى (ما)؛ لأَنَّهُما ينفيان زمن الحال، ومن المعلوم أنَّ (ما) لا يتقدم خبرها عليها، فكانت (لَيْسَ) كذلك. [158].

وتناول ابن الفَخَّار هذه المسألة، وذكر الخلاف فيها، وذلك قوله: ((وأَمَّا (لَيْسَ)، فإنَّ خبرَها يتوسط بينها وبين اسمها بلا خلاف[159]، وأَمَّا تقديمه عليها،

([153]) يُنظر: المسائل الحلبيات:280، والإنصاف:130/1، المسألة (18)، والتبيين:315، المسألة (47)، وشرح المفصل (ابن يعيش):370/4، وشرح التسهيل (ابن مالك):351/1.

([154]) يُنظر: المقتضب:194/4،190، 406.

([155]) الأصول في النحو:89/1-90.

([156]) يُنظر: شرح المقدمة المحتسبة:355/2، والمقتصد:408/1.

([157]) يُنظر: الإنصاف:132/1، المسألة (18)، وشرح التسهيل (ابن مالك):351/1، والبحر المحيط:127/6، وشرح قطر الندى (ابن هشام):128، وائتلاف النصرة:123، وشرح التصريح على التوضيح:245/1.

([158]) يُنظر: المقتضب:189/4-190، والإنصاف:130/1-132، المسألة (18)، وشرح التسهيل (ابن مالك):351/1، وشرح التسهيل (المرادي):300.

([159]) ذكر ابن يعيش أنّ ابن درستويه منع توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها. ينظر: شرح المفصل:370/4.

فمنعه المُبَرِّد، وابن كَيْسَانَ، والسهيلي، وابن مالك، تعلقًا منهم باللفظِ؛ لأَنَّهُ فعل غير متصرف اللفظ. وجوزَ ذلك سائر النحاة، تعلقًا منهم بالمعنى؛ لأَنَّهُ وإن كانَ غير متصرف من جهة اللفظ، فأَنَّهُ متصرّف من جهة معناه من حيث تنفي به الأزمنة الثلاثة. ويدلّ على صحة قول الجماعة قوله عزَّ وجلَّ:﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾، ووجه الدليل من هذه الآية أنَّ (يومَ) ظرف متعلق بـ(مصروفًا)، فهو معمول خبرها، وقد تقدّم عليها، والقاعدة أن المعمول لا يتقدّم إلا حيث يصحُّ تقديم العامل))[160].

واستدل على صحة مذهب من قال بجواز تقديم خبر (لَيْسَ) بما تقدم من أدلةِ المجوزين، ثُمَّ قال: ((فإن قيل: ليس في هذا كبيرُ دليلٍ؛ لاتفاقهم على تقدّم معمول خبر (إنَّ) على اسمها، إذا كانَ ظرفًا أو مجرورًا؛ لاتساع العرب فيها، نعم، لو كانَ هذا المعمول غيرَ ظرف، لاستقام الاستدلال.

فالجواب: أَنَّهُ لا فرق بين الظرف وغيره، في أنَّ تقدّمَهُ يُؤْذِنُ بجواز تقدّم العامل. ولو كانَ الاتساع في الظرف سببًا في تقدمه حيث لا يتقدم غيره لجازَ أن تقدّمه على (إنَّ) نفسها، وعلى حرف الاستفهام، وغير ذلك مما يتعدد، فكنت تقول: في الدارِ إنَّ زيدًا قائم، ويوم الجمعة هل قام زيد. وفي الاجماعِ على امتناعِ هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الظرفَ كغيرِه.

وأَمَّا تقدّمه في باب (إنَّ) على اسمها، فموقوف على محله؛ لخروجه عن القياس، فوجب حمله في الآية الكريمة[161]، على مقتضى القياس؛ لأَنَّهُ لا يشبه باب (إنَّ)، والذي يشبه باب (إنَّ) تقدّمها على اسمها، كقولك: لَيْسَ في الدارِ زيدٌ قائمًا، ولا

([160]) شرح الجمل:269/1.

([161]) يريد قوله تبارك اسمه: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾.

خلاف في جواز هذا، فدلّ ارتفاعُ الخلاف ههنا على الفرق، فتأمّل ذلك، وبالله التوفيق))[162].

والباحث يرجح مذهب مَنْ منع تقديم خبرها عليها؛ لِما ذكرَ من أدلّةٍ، ولِما يأتي:

أولًا: تبنى القواعد النحوية، وما يقاس عليها على قول العرب في عصرِ الاحتجاج، ولا

نتعدى ما قالوه، ولا نقيس عليه غيره[163]؛ لأَنَّ علمَ النّحو معقولٌ من منقولٍ[164]، والذي يتتبع نصوص المدونة النحوية لا يجدُ فيها نصًّا واحدًا يمكن الاستناد إليه على جواز تقديم خبرها عليها، وهذا ما أكَّده أبو حيان الأَنَّدلسي قائلًا:((وقد تتبعتُ جملةً من دواوينِ العربِ فلم أظفرْ بتقدمِ خبرِ (لَيْسَ) عليها، ولا بمعمولهِ، إلّا ما دلَّ عليهِ ظاهرُ هذهِ الآيةِ[165]، وقولُ الشاعرِ:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيًّا فِي الخَفَا لَسْتُ أَقْدُمُ [166]))[167]

فالظاهرُ من هذا البيت أنَّ (أقدمُ) خبرٌ لِـ(لَيْسَ)، و(في الخَفَا) متعلقٌ به، فلا شاهد فيه على تقديم خبرها عليها، فالعرب لم يسمع عنهم أَنَّهم تفوّهوا، بمثل: قائمًا لَسْتُ[168].

([162]) شرح الجمل:269/1.

([163]) يُنظر: الخصائص:119/1.

([164]) يُنظر: نزهة الألبّاء:76.

([165]) يريد قوله تبارك اسمه: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾.

([166]) مجهول القائل، وروي (في الخنا) بدلًا عن (في الخفا). يُنظر: التذييل والتكميل:180/4.

([167]) البحر المحيط:127/6.

([168]) يُنظر: التذييل والتكميل:182/4، والنجم الثاقب:415/1.

ثانيًا: استدلال من أجاز التقديم، بقوله تبارك اسمه:﴿**أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ**﴾، غير صحيح؛ لأَنَّ الآية محتملةٌ لثلاثة أوجهٍ أخر هي:

الوجه الأول: إنَّ (يَوْمَ) مبتدأ، والخبر (لَيْسَ) وما بعدها، وبني (يَوْمَ) على الفتح؛ لأنّه أُضيف إلى الفعل مثل قوله تعالى:﴿**هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ**﴾[169]، فـ(يَوْمَ) قرأَ بفتح ميمه[170]، وهو في موضع رفع؛ لإضافته إلى الفعل.

الوجه الثاني: (يومَ) منصوب بفعل مضمر دلَّ عليه الكلام، تقديره: يلازمهمْ يومَ يأتيهمْ.

وَجملة (لَيْسَ مصروفًا) جملةٌ مستأنفةٌ، أو جملةٌ حاليةٌ مؤكدةٌ.

الوجه الثالث: إذا كان (يومَ) منصوبًا بـ(مصروفًا) فإنَّ ذلك لا يلزمُ منه جوازُ النصب في غيره؛ لأَنَّهُ ظرفٌ، والمعلوم أنَّ الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسعُ في غيره[171].

يتضح من ذكر الأوجه الثلاثة للآية الكريمة أنّهُ لا يصحُّ الاستدلال بها؛ لكونها مُحتملة، والمحتمل لا تثبتُ به قاعدة، وإنَّما تثبتُ القاعدة بالنصِ الّذي لا يحتمل، فالدَّليل إذا دخلهُ الاحتمالُ بطلَ الاستدلالُ بهِ[172].

ثالثًا: إنَّ قولهم المعمول إنَّما يقع حيث يجوز وقوع العامل، فيه نظر؛ فهذه القاعدة لا تجري في الأبواب النحوية جميعها، فالمعمول يجوز أنْ يقع حيثُ لا يقع العامل، ومن ذلك: الخبرُ إذا كانَ فعلًا لا يجوز تقديمه عند البَصْرِيِّيْنَ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل، نحو: زيدٌ قامَ، ومنه أيضًا: الفعلُ الواقعُ بعد (أَمَّا) الشرطية، فيجوز فيه

([169]) سورة المائدة: من الآية/119.

([170]) فتح ميم (يوم) هي قراءة نافع. يُنظر: السبعة في القراءات:250.

([171]) يُنظر: الإنصاف:132/1، المسألة (18)، وشرح التسهيل (ابن مالك):354/1، والتذييل والتكميل:181/4، والمقاصد الشافية:176/2.

([172]) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزّجّاجي:527/1، 594.

تقديم المعمول على العامل، ولا يجوز تقديم العامل على المعمول، ومنه قوله تبارك اسمه: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[173]، فقد تقدم معمول الفعل (اليتيمَ) ولا يجوز أنْ يتقدم العامل[174]، فلمّا كانت هذه القاعدة مخرومة في بعض الأبواب النحوية وجب عدم الاستناد إليها.

رابعًا: عقد المشابهة بين (لَيْسَ) و(كانَ) وأغلب أخواتها في جوازِ تقديمِ خبرِها عليها، فيه نظر؛ لأَنَّ (ليس) تفارقها؛ لأنَّها تفيدُ النَّفي فصارتْ ((كالحرفِ في امتناعِ تقديمِ ما في حيّزِهِ عليهِ))[175].

تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرّفًا.

اتفق النحويون على عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان غير متصرف، مثل: عشرون درهمًا[176]، واختلفوا في جواز تقديمه من عدمه إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا، مثل: طابَ زيدٌ نفسًا، فكانوا على مذهبين[177]:

المذهب الأول: ذهب سِيْبَوَيْهِ إلى أَنَّهُ لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا، وذلك قوله: ((وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأَتُ ماءً، وتفقَّأتُ شَحماً، ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه. ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه ي الصفةّ المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء؛ لأَنَّهُا ليست كالفاعل؛ وذلك لأَنَّهُ فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى

([173]) سورة الضحى: الآية/9.

([174]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):354/1، والمقاصد الشافية:175/2.

([175]) الإيضاح في شرح المفصل: 88.

([176]) يُنظر: الأصول في النحو:224/1، والتبيين:395/1، المسألة (65)، وتوجيه اللمع:211.

([177]) يُنظر: المقتضب:36/3، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):78/2، وعلل النحو:392-393، والمفصل:94، وشرح اللمع (الأصفهاني):322/1.

إلى مفعول، نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع))[178]. وعلى هذا المذهب أكثرُ البَصْرِيِّيْنَ[179]، والفراء من الكُوْفِيِّيْنَ[180].

فقد منع سيبويه التقديم نظرًا إلى أنَّ التمييز في الأصل فاعل، وقد ضعف عن طريق زوال رفعه؛ لذا ألحق لفظا بالفضلات، وعليه لا يتقدم على الفعل، فلمَّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجزْ تقديمه كما لو كان فاعلًا لفظًا[181] .

المذهب الثاني: جواز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلًا متصرفا، وهو مذهب الكسائي[182]، وبعض الكُوْفِيِّيْنَ[183]، ووافقهم على ذلك المازنيّ والمُبَرِّد، إذ قال المُبَرِّد: ((واعلم أنَّ التَّبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفِعْل، فقلت: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصببت، فَلذَلِك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كَانَ العَامِل فعلًا ، وهذا رأي أبي عثمان المازني))[184]، وأخذ به ابن مالك، وأبو حيان الأَنَّدلسي[185].

واحتجوا على ذلك من جهتين: السماع والقياس:

فأَمَّا السماع: فهو قول المخبّل السعديّ:

---

[178] الكتاب:1/204-205.

[179] يُنظر: الإنصاف:2/682، المسألة (120)، والتبيين:394، المسألة (65)، وشرح المفصل (ابن يعيش):2/42، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):2/243، والتعليقة على المقرب:211.

[180] يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):2/390، وتمهيد القواعد:5/2393.

[181] يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):2/78، وعلل النحو:393، والإنصاف:2/684، المسألة (120)، والتبيين:394-395، المسألة (65)، وشرح المفصل (ابن يعيش):2/42، وشرح الشافية الكافية:2/775.

[182] يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):2/389، وتمهيد القواعد:5/2390.

[183] يُنظر: الإنصاف:2/682، المسألة (120)، وشرح المفصل (ابن يعيش):2/42، والتعليقة على المقرب:211.

[184] المقتضب:3/36.

[185] يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):2/389، والتذييل والتكميل:9/261.

أتَهْجُرُ لَيلَى بالفرَاقِ حَبيبَها وما كانَ نَفسًا بالفرَاقِ تَطيبُ[186]

فـ(نفسًا) نُصبَ على التمييز، وقد تقدم على العامل فيه (تطيب)، والتقدير: تطيب ليلى نفسًا، فدل على جوازه[187].

وأَمَّا القياس فلأَنَّ العامل في التمييز فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، مثل: ضربَ زيدٌ عمرًا، فجاز أن يتقدم معمول (ضربَ) عليه فتقول: عمرًا ضربَ زيدٌ؛ ولهذا ذهبتم إلى تقديم الحال على العامل فيها؛ لأَنَّهُ فعل متصرف، ولا يقال لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها المتصرف عندكم، فكيف تستدلون بما لا يجوز عندكم؟ فنقول: لم يجز تقديم الحال على العامل فيها المتصرف لدليل دل عليه، وهو تقديم المضمر على المظهر، وجاز لنا أن نستدل به عليكم؛ لأَنَّكم تقولون به، وأصبح حجة عليكم[188].

وردّ البَصْرِيُّوْنَ على من أجازَ التقديم فقالوا:

أَمَّا ما استدلوا به من السماع: (وما كانَ نَفسًا بالفرَاقِ تَطيبُ)، فالرواية الصحيحة فيه: (وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ)، وعليه لا حجة فيه، وإنْ سلّمنا بصحة ما نقلتموه، فنصب (نفسًا) بفعل مقدر، والتقدير: أعني نفسًا، ولو صح ما ذكرتموه من النصب على التمييز، فهو من ضرورة الشعر، ولا يقاس عليه. واحتجاجكم بتقديم الحال على العامل فيها المتصرف لا حجة لكم فيه؛ لأَنَّكم لا تقولون به، ولا تعتقدون بصحته، فكيف يجوز أن تستدلوا على الخصم بما لا تعتقدون بصحته؟ وأَمَّا قولكم كان القياس يلزم بجواز تقديم الحال على العامل فيها

([186]) حياته وما تبقى من شعره:124.

([187]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):79/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):42/2.

([188]) يُنظر: الإنصاف:682/2-683، المسألة (120)، والتبيين:396، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):244/2، والتعليقة على المقرب:211.

إلا أَنَّهُ لم يجز عندنا لدليل دل عليه، فكذلك هو عندنا في التمييز؛ لأَنَّ التمييز في المعنى هو الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على عامله عندنا[189].

وقد تناول ابن الفَخَّار هذه المسألة، وذكر الخلاف فيها، إذ قال: ((اختلف الناس في جواز تقديم هذا التمييز المنتصب عن تمام الكلام على عامله إذا كان فعلًا، فمنع ذلك سِيْبَوَيْهِ وأكثر أصحابه، وجوزه المازني والمُبَرِّد، اعتبارًا بالحال؛ لاتفاقهما في لزوم التنكير، والانتصاب عن تمام الكلام، وبيان ما انبهم من الذَّوات والهيئات، فكما أنَّ الحال يجوز تقديمها على عاملها إذا كان فعلًا، فكذلك التمييز، وقد وافق السَّماع هذا القياس))[190]. ثم ذكر قول المخبّل السعديّ: المذكور آنفًا، وذكر بعد ذلك بأَنَّهُ أُخبر ممن يثق به أَنَّهُ لقي الشيخ أبا حيان الأَنَّدلسي وسأله عن هذه المسألة، وأخبره بامتناع التقديم، فردّ عليه بأنَّ الصحيح جوازها؛ لورودها في السماع والقياس، وأخرج له مبيضة ابن مالك وأنشد له من السماع أبياتًا كثيرة وبين وجه القياس على ما تقدّم ذكره، ونقد ابن الفَخَّار ما ذهب إليه أبو حيّان الأَنَّدلسي، فقال: ((فيرحم الله الشيخ أبا حيان، لقد أغفل أصلًا صحيحًا من أصول النحو مع كثرة دوره على ألسنة المعربين، وذلك أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا لو كان جائزًا كالحال؛ لكثر نظمًا ونثرًا كثرة لا يمكن فيها تأويل. فلمَّا كان الأمر على خلاف ذلك دلَّ دلالة واضحة على امتناع العرب من تقديمه على عامله، وإن كان فعلًا، واختصاص ذلك بالشعر مع كثرة استعماله دليل على أَنَّهُ من ضرائره. وبالله التوفيق. وإنما نظر الشيخ أبو حيان في ردّ ابن مالك على مانع التقديم، فلم يظهر له

([189]) يُنظر: الإنصاف:2/684-685، المسألة (120)، والتبيين:396-397، المسألة (65)، وشرح المفصل (ابن يعيش):2/42-43، والإيضاح في شرح المفصل:332، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):2/242.

([190]) شرح الجمل:2/280.

فيه تعقب، فحمله ذلك على مقالته آنفًا، وقد ظهر لي أن أذكر كلام ابن مالك في هذه المسألة، وأتبع كل وجه ما يظهر لي وبالله التوفيق))[191].

ثم ذكر بعد ذلك ما قاله ابن مالك على احتجاج سِيْبَوَيْهِ بأن التمييز الذي عامله فعل متصرف هو فاعل في الأصل وقد ضعف بجعله كالفضلات، فلو قدم؛ لازداد ضعفًا على ضعفه، فمنع ذلك؛ لأَنَّهُ إجحاف، ورد ذلك ابن مالك بوجوه[192]، سأقتصر على ذكر الوجه الذي نقد فيه ابن الفَخَّار ابن مالك، وهو:

قوله: إن فاعلية التمييز، تشبه فاعلية الحال في الأصالة، مثل: جاءَ راكبًا رجل، فإن أصله: جاء راكب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب، إذا لم يستغنَ عن الصفة، والصفة والموصوف شيء واحد من حيث المعنى، فقدم (راكب)، ونصب لمقتضى الحالية، فلم يمنع ذلك تقديمه على عامله وأن يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، فإذا تنوسي الأصل في الحال، فليكن كذلك في التمييز[193].

ونقد ابن الفَخَّار ذلك قائلًا: ((هذا تلفيق بعيد جدًّا؛ وذلك أنَّ ما ذكره من أصالة فاعلية الحال غير صحيح؛ لأَنَّ الحال لم تكن قطّ فاعله لا لفظًا ولا أصلًا، إنَّما أصلها أن تكون تابعة لموصوف تكون على حسبه من رفع أو نصب أو خفض، ولم يكن قطّ الرفع راتبًا لها فتكون كالتمييز))[194].

([191]) المصدر نفسه:281/2.

([192]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):390/2، وشرح الجمل:281/2-283.

([193]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):390/2.

([194]) شرح الجمل:282/2.

وختم المسألة بذكر نقد الفراء للكسائي إذ قال: ((وحكى ابن كيسان أن الكسائي أجاز: (نفسه طاب زيد)، وأن الفرّاء منعه، فلله درّ الفرّاء في منع قياس غير صحيح، وبالله التوفيق))[195].

والباحثُ يوافق ابن الفَخَّار الذي وافق مذهب سِيْبَوَيْهِ، لما ذكره ابن الفَخَّار من أدلة، ولأمرين آخرين:

أحدهما: لا يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف، كما لو كان العامل غير متصرف؛ لأَنَّهُما مشتركان في كون كل واحد منهما تمييز منسوب إلى عامل، سواء كان متصرفًا أم غير متصرف، وإذا اشترك الشيئان في وصفٍ خاص كفى ذلك للإلحاق، فكما لا يجوز أن تقول: عندي درهمًا عشرون، فكذلك لا يجوز أن تقول: نفسًا طابَ زيدٌ.

والآخر: إن تقديم التمييز يخرجه عن حقيقته، ففي تقديمه إبطال أصله، إذ حقيقة التمييز أنْ يميّز ما أبهم ويرفع الاحتمال، وهو تفسير في المعنى، والتفسير لا يكون إلا لمفسر، ولا بدَّ للمفسر أَنْ يكونَ مقدمًا على التفسير، وإلَّا لم يكن تفسيرًا له، فقولك: نفسًا طاب زيدٌ، يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز، وهو يخرج هذا الباب عن حقيقة التمييز، بخلاف إذا تأخر فإن الاحتمال يكون موجودًا والتمييز يحاول رفعه بعد وقوعه[196]، والله تعالى أعلم.

[195] () المصر نفسه: الجزء والصحيفة أنفسهما.

[196] () يُنظر: التبيين:394-395، المسألة (65)، والإيضاح في شرح المفصل:332.

العامل في المنادى.

اختلف النحويون في عامل المنادى، فكانوا على ثلاثة أقوال[197]:

([197]) في المسألة قولان آخران لم يذكرْهما ابن الفَخَّار، الأول: نسب أبو البركات الأنباري للفراء بأنَّ حرف النداء غير عامل، وما بعده ليس معمولًا له، وأنَّه مبني، وليس بفاعل ولا مفعول، يُنظر: الإنصاف:263/1، المسألة (45)، وأنَّ التغيير في الحركة حدث عن طريق تحول صوتي في التركيب، وليس تحولًا إعرابيًا، يُنظر: في النحو العربي: قواعد وتطبيق: 218، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه :304، والتراكيب اللغوية: 255 – 256. والثاني: إن حروف النداء أسماء أفعال، وهي الناصبة من غير تقدير فعل، وهو منقول عن الفارسي، وحجته في

القول الأول: ذهب سِيْبَوَيْهِ إلى أنَّ العامل في المنادى فعلٌ مقدرٌ واجب الحذف، إذ قال: ((اعلم أنَّ النّداء، كلّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه))[198]، فحروف النداء نائبة عن الفعل في اللفظ والمعنى لا في العمل، فقولك: يا عبدَ الله، يكون تقديره: أُريدُ عبدَ الله، أو أدعو عبدَالله، أو أنادي عبدَالله، فحذف الفعل وصار حرف النداء بدلًا عنه[199]، وتابعه على ذلك جمهور النحويين[200].

وحجتهم في ذلك ثلاثة أوجه:

الأول: إنَّ حرف النداء لو كان عاملًا لوجب اتصال الضمير به في قول العرب: يا إيّاك، والتقدير: يا إيَّاك أعني، فحذفوا الفعل وصار حرف النداء بدلًا عنه.

والثاني: الأصل في العمل للأفعال، والأصل في الحروف أَلَّا تعملَ، ولو عملت فلشبهها

بالفعل، والشبه بالفعل هنا ضعيف؛ لقلَّة حروفها لا سيَّما الهمزة فهي على حرف واحد.

ذلك أنَّها لا يمكن أن تكون حرفا؛ لإمالتها، والإمالة لا تجوز في الحروف، ولا يجوز أن تكون فعلا؛ لعدم القائل به، فوجب أن تكون اسمَ فعل. يُنظر: شرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):26/2.

[198] () الكتاب:182/2.

[199] () يُنظر: الكتاب:291/1، والمقتضب:202/4، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):188/2، وأسرار العربية:207، واللباب في علل البناء والإعراب:329/1، وشرح المفصل (ابن يعيش):51/5، والإيضاح في شرح المفصل: 230–231، وشرح التسهيل (ابن مالك):385/3، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):26/2، وشرح الرضي على الكافية:346/1، والتعليقة على المقرب:223، وارتشاف الضرب:2179/4.

[200] () يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل:228، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):27/2، وارتشاف الضرب:2179/4.

والثالث: حروف النداء غير مختصة، والحرف إذا كان غير مختص فأَنَّهُ لا يعمل[201].

القول الثاني: حرف النداء هو العامل في المنادى؛ لأَنَّهُ ناب عن الفعل لفظًا وعملًا[202]، وهو قول الفارسي[203]، وأخذ به ابن جني، وذلك قوله: ((وذلك أنَّ (يا) نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال (أدعو) و(أنادي) في كون كلّ واحدٍ منهما هو العامل في المفعول))[204]وصحَّحهُ الرضيُّ[205].

واستدلوا على هذا القول بأربعة أدلةٍ:

أحدها: يكون الكلام تامًّا بها وبالاسم، وهذا ليس من شأن الحروف، فدل ذلك على وقوعها موقع الفعل.

والثاني: يجوز فيها الإمالة، والإمالة من أحكام الفعل، ولا تجوز في الحروف.

والثالث: تعلق حرف الجر بها كقولك: يا لزيدٍ، وهذا من أحكام الفعل.

والرابع: نصب الحال بها كقولك: يا زيدُ راكبًا. فلما أشبهت الفعل بكل هذا عملت هي ولا حاجة لتقدير الفعل[206].

([201]) يُنظر: الكتاب:291/1، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):188/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):51/5، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):27/2.

([202]) نسب هذا القول ابن فلاح اليمني إلى المبرد، يُنظر: شرح الكافية في النحو:26/2، والمبرد ذهب في كتابه المقتضب مع قول سيبويه إذ قال: ((اعلم أنك إذا دعوت مُضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: يا عبدَالله؛ لأن يا بدل من قولك: أدعو عبد الله، وأريد عبد الله))، المقتضب:202/4، قد يكون له رأيٌ آخر لم أقف عليه.

([203]) يُنظر: الإيضاح العضدي:9.

([204]) الخصائص:279/2.

([205]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:346/1.

([206]) يُنظر: أسرار العربية:207، وشرح المفصل (ابن يعيش):52/5، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):26/2، وشرح الرضي على الكافية:346/1، والتعليقة على المقرب:223، وتمهيد القواعد:3531/7.

القول الثالث: ذهب بعض النحويين إلى أنَّ العامل في المنادى ليس الفعل المقدر الواجب الحذف، ولا حرف النداء، وإنَّما العامل في المنادى هو معنى التنبيه[207].

وتناول ابن الفَخَّار هذه المسألة، وذكر فيها الأقوال الثلاثة، إذ قال: ((اختلف الناس في الناصب للمنادى على ثلاثة مذاهب: فمنهم من قال: إِنَّهُ منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ لأَنَّ حرف النداء صارَ بدلًا من اللفظ به، ولذلك جازت إمالته، وليس في الحروف أهلِيَّةٌ للإمالة...، هذا مذهب سِيْبَوَيْهِ عند الجمهور...، وقال بعض الناس: إنَّ المنادى منصوب بحرف النداء، ومن الناس من قال: إنَّ هذا المنادى منصوب بمعنى التنبيهِ))[208].

ثم نقد بعد ذلك ما نسب إلى المُبَرِّد بأنَّ المنادى منصوب بحرف النداء، فقال: ((فإن أراد بذلك نسبة مجازيَّةً من حيث كان الحرف عِوَضًا عن الفعل، وبدلًا من اللفظ به، فيُعرَب، وإنْ أُريد بذلك نسبةٌ حقيقيةٌ كنسبة عمل (إنَّ) في اسمها مثلًا، فذلك غير صحيح من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الحرف لا يعمل في الاسم إلّا إذا أشبه الفعل، كعمل (إنَّ) في اسمها؛ لشبهها بالفعل، وليس شيء من ذلك الشبه في حرف النداءِ.

والوجه الثاني: أَنَّهُ ليس في الدنيا حرفٌ يعمل نصبًا ولا يعمل رفعًا، إذ ليس ذلك في الفعل المحمول هو عليه.

والوجه الثالث: أنَّ امتناع اتصال المنادى به إذا كان ضميرًا، والضمير المنصوب يجب اتصاله بعامله، إلَّا أنْ يمنعَ من ذلك مانعٌ، والعرب إنَّمَا تقول: يا إيَّاك، فجاءت بالضمير المنصوب منفصلًا، وأيضًا فإن الحرف لا يعمل مضمرًا، وقد قالوا في

([207]) لم أقف على هذا القول إلّا عند ابن الفَخَّار.

([208]) شرح الجمل:2/12-13.

النداء: عبد الله أقبلْ، يريدون: يا عبد الله أقبلْ، وحرف النداء يطّرد حذفه في مثل هذا، وهذا كلُّه واضح إنْ شاء الله))[209].

ثم نقد بعد ذلك المذهب الثالث وصححَّ المذهب الأول فقال: ((وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ لأَنَّ المعنى لا ينصبُ المفعولَ به، فهذه ثلاثةُ مذاهبَ أصحّها الأوَّلُ، والله أعلم))[210].

والباحث يوافق ابن الفَخَّار الذي وافق مذهب سِيْبَوَيْهِ، فأَمَّا ما نسب إلى المُبَرِّد ومن تابعه فمردود لما ذكره ابن الفَخَّار من أدلة، ولما يأتي:

أولًا: إنّ حرف النداء عوض عن الفعل، وهذا الأمر لا يوجب له العمل؛ لأَنَّ حروف المعاني جميعها إنما جيء بها نائبة عن الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار، فـ(هل) نائبة عن (استفهم)، والواو في: جاء زيدٌ وعبدُالله، نائب عن (أعطف)، و (ما) نائب عن أنفي، ومع ذلك غير جائز إعمالها، ولا يتعلق الظرف والحال بها؛ لأَنَّ ذلك خلاف للإيجاز؛ ولأَنَّ الفعل يكون ملحوظًا، فيصير كالثابت، فلا يجوز لهذه الحروف أنْ تعملَ[211].

ثانيًا: الإمالة لا توجب العمل، بدليل (بلى) فهي حرف وقد أُميلت، وهي غير عاملة[212].

ثالثًا: أَمَّا تعلق الحرف بها ونصب الحال فيكون بالفعل لا بها؛ لأَنَّ الجملة هي التي تركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، والحرف لا يسند إليه، وجملة (يا زيد) كلام تام، فدلَّ ذلك على الفعل المحذوف[213].

([209]) شرح الجمل:2/12-13.

([210]) المصدر نفسه:2/13.

([211]) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):5/52.

([212]) يُنظر: شرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):2/27.

وأَمَّا القول الثالث فهو ضعيف؛ لأَنَّ المعنى لا ينصب مفعول كما قال ابن الفَخَّار.

وبما تقدم ذكره من أدلة يكون العامل في المنادى الفعل المتروك؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء؛ لأَنَّ إظهار (أنادي) أو (أدعو) يوهم بأنك تريد الإخبار بوقوع النداء، بينما أنت تريد إنشاء النداء، ولا يكون ذلك إلا بإضمار الفعل[214].

تعريف المنادى العلم.

اختلف النحويون في تعريف المنادى العلم، نحو: يا زيدُ، فكانوا في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: إنّ المنادى العلم معرّف بالنداء لا بالعلمية، وأَنَّهُ ينكر قبل النداء، وتدخل ياء النداء على نكرة فتعرفها، وهو مذهب المُبَرِّد، إذ قال: ((وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفَة بالإشارةِ منتقل عنهُ مَا كانَ قبل ذلك فِيهِ من التَّعريف، ألا ترى

[213] يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل:229، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):27/2.

[214] يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):385/3.

أنَّك تَقول إذا أردت المعرفَة: يا رجل أقبل، فإنَّما تَقدِيره: يا أيها الرجل أقبل، ولَيْسَ على معنى مَعهُود ولكن حدثت فيهِ إشارَة النداء فلذلك لم تدخل فيهِ الألف واللَّام وصارَ معرفة بِما صارت بهِ المبهمة معارف والمبهمة مثل هذا وذاكَ ...، إلَّا أنَّك إذا ناديته فَهُوَ معرفَة بالإشارَةِ كما كانَت هذه الأَسماء غير أَنَّهُ مخاطب وهي مخبر عنها فهذا يُوضح لَك أَمر الواحِد المُفرد))[215]. وتابعه في ذلك أبو البركات الأَنَّباري وابن يعيش وابن الحاجب وابن فلاح اليمني[216].

وحجتهم في ذلك أنَّ النداء يحدث التعريف في النكرة المقصودة، نحو قولك: يا رجلُ، فكذلك يحدثها في العلم، ولا يجوز ذلك إلا بنزع التعريف الأول؛ لئلا يجتمع على الاسم تعريفان[217].

المذهب الثاني: أنَّ العلم إذا نودي بقي على تعريفه، وهو مذهب ابن السراج، وذلك قوله: ((فأَمَّا: يا زيدُ، فزيدٌ وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان))[218].

وأخذ به أبو البقاء العكبري، وابن عصفور، وابن مالك[219].

واستدلوا على ذلك من ثلاثة وجوه:

الأول: إنَّ من الأعلام ما لا يتصور فيه الشركة حتى يصح تنكيره، مثل: فرزدق، ومنها ما لا يجوز تنكيره كأسماء الإشارة.

والثاني: إذا كانت المعرفة تنكر إذا نوديت لجاز نداء ما فيه لام التعريف.

([215]) المقتضب:4/205-206.

([216]) يُنظر: أسرار العربية:209، وأمالي ابن الحاجب:2/684-685، وشرح الكافية في النحو: 2/32-33.

([217]) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:1/339، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):2/89.

([218]) الأصول في النحو:1/330.

([219]) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:1/339، وشرح جمل الزجاجي:2/89، وشرح التسهيل:3/392.

والثالث: ياء النداء تدخل على النكرة غير المقصودة، مثل: يا رجلًا، فلو وقع بها التعريف لوقع بها هنا[220].

وناقش ابن الفَخَّار مسألة تعريف المنادى العلم، وذكر المذهبين، ونسب المذهب الأول، ولم ينسب المذهب الثاني إلى صاحبه، إذ قال: ((وأَمَّا نحو: يا زيدُ، فقيل أَنَّهُ باقٍ على تعريفه الوضعيّ، اعتبارًا بما لا يقبل تنكيرًا، كالضمائر واسم الإشارة، والموصول، وكذلك قولنا: يا اللهُ، لا بدَّ فيه من القول باستدامة التعريف؛ لأَنَّ تقدير التنكير إنّما يكونَ على إحضار التعدّد بالبالِ، وذلك منافٍ للتوحيد. وقال المُبَرِّد ليس نحو: يا زيدُ، باقيًا على عَلَمِيَّتِهِ؛ لأَنَّ حرف النداء قد صار بمنزلة حرف التعريف، ولا يجمع بين تعريفين، فوجب القول بتنكير العلم، ثم يتعرَّف مع حرف النداء كغيره))[221].

ونقد مذهب المُبَرِّد، إذ قال: ((وهذا الرأي ضعيف؛ لأَنَّهُ إنْ تُصوِّرَ له ذلك في نحو: يا زيدُ، فأَنَّهُ لا يتصور له ذلك في الضمير، نحو: يا أنت، ويا إياك، ولا في اسم الإشارة نحو: يا هؤلاء، ويا هذا، ولا في الموصول، نحو: يا من يعلمُ ما في نفسي اغفر لي ذنوبي، ولا في قولنا: يا الله ارحمني؛ لأَنَّ شيئًا من هذه الأسماء لا يقبل تنكيرًا، فكان قوله ضعيفًا؛ لانكساره وعدم اطّراده. ثم لمّا تقرَّر هذا من مذهب المُبَرِّد قال قائل: يلزمه التسوية بين (يا زيدُ)، و(يا رجلُ) في الامتناع من حذف حرف النداء؛ لاستوائهما في حدوث التعريف فيه، فهو في الموضعين بمنزلة حرف

[220] يُنظر: الأصول في النحو:330/1، واللباب في علل البناء والإعراب:338/1-339، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):89/2، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):32/2.

[221] شرح الجمل:24/2.

التعريف؛ لأَنَّهُ أَمارةٌ عليه، ولذلك لا يجمع بينهما غالبًا، فكان يجب على هذا أن يستوي نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، في الامتناع من حذفه))[222].

والباحث يوافق ابن الفَخَّار الذي وافق مذهب ابن السراج، وأَمَّا ما ذهب إليه المُبَرِّد ومن أخذ به، ففيه نظر؛ لما ذكره ابن الفَخَّار، ولما يأتي:

أولًا: لا مانع من اجتماع تعريفين متغايرين، بدليل قولك: يا هذا، ويا عبد الله، ويا أنت، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف؛ لحصول الاستغناء بأحدهما. فلا مانع من كون الشيء المعيّن معرفًا بالعلمية والنداء، ولا يوجد محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين[223].

ثانيًا: لا ينبغي أنْ يعرف النداء من حيث هو خطاب، فلو كان يتعرف بالخطاب؛ لتعرف الرجل في قولك: أنت رجلٌ قائمٌ، ولكنه بقي على تنكيره، أَمَّا النكرة المقبل عليها فتعرفت به؛ لأَنَّهُ ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت: يا رجلُ، فأصله: يا أيّها الرجلُ؛ لذلك لا يحذف حرف النداء منه؛ لأَنَّهُ عوض من الألف واللام؛ ولئلا يكثر الحذف.

ثالثًا: تعريف العلمية مستدام كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول، ولأَنَّ النداء لا يلزم دخوله على معرفة اجتماع تعريفين، وإذا علم اجتماع تعريفين لكان أحدهما مؤكدًا للآخر، ومسوقًا لزيادة الوضوح، كما تساق الصفة لذلك[224].

([222]) شرح الجمل:24/2.

([223]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):392/3، وشرح الرضي على الكافية:374/1.

([224]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):89/2، وشرح التسهيل (ابن مالك):392/3.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي المَجرُورَاتِ

جرّ التمييز بعد (كم).

تأتي (كم) في العربية اسمًا يدلّ على العدد، ولها موضعان: تكون استفهاميّةً، وتكون خبريّةً، وحظنا من الموضعين الاستفهاميّة، وتمييزها يكونُ في القياسِ منصوبًا؛ لأَنَّ مجرى (كم) مجرى عدد منوّن[225]، فإذا سبقت بحرف جرٍّ جاز جرُّ تمييزها، واختلف النحويون في عامل جرّه، فكان لهم فيه قولان:

القول الأول: ذهب الخليل إلى أنَّ (كم) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جرٍّ جاز تمييزها ونصبه، وجرّه يكون على حذف (مِنْ)، والغرض الَّذي ألجأهم إلى حذفها هو تخفيف الكلام؛ لِئَلَّا يثقلَ على لسانهم، وفي ذلك قال سِيْبَوَيْهِ: ((وسألته عن قوله: على كمْ جذعٍ بيتُكَ مَبْنِي؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامّة الناس. فأَمَّا الَّذين جرّوا فأَنَّهُم أرادوا معنى (مِنْ)، ولكنَّهم حذفوها هَهنا تخفيفًا على اللِّسان، وصارت (على) عوضًا مِنها))[226].

ونظير ذلك من حذف الجارّ والتعويض عنه مع بقاء عمله، قولك: آللهِ لَيَفْعَلَنَّ، فجعلت ألف الاستفهام عوضًا عن واو القسم، فالمعوِّض إذا دخل بدلًا عن المعوَّض منه كان فيه دلالة على حذفه، وما كان فيه دلالة على حذفه جرى مجرى الثابت الملفوظ به[227]، والذي يدلّك على أنَّ حرف الجرّ (على) عوض عن (مِنَ) المحذوفة أَنَّهُ لا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: عَلَى كَمْ مِنْ جذعٍ بيتُكَ مَبْنِي؟؛ لأَنَّ الجمع بين العوض والمعوّض منه غير جائز[228].

([225]) ينظر: الكتاب:156/2، 160، والمقتضب:55/3.

([226]) الكتاب:160/2.

([227]) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):492/2، والمسائل المنثورة:86، والخصائص: 362/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):516/4.

([228]) ينظر: الكنّاش في فني النحو والصرف:168/1، وارتشاف الضرب:778/2، وتمهيد القواعد:2490/5.

وهذا قول جمهور البَصْرِيِّيْنَ[229]، والفراء من الكُوْفِيِّيْنَ[230].

القول الثاني: نُقِلَ عن هشام الكوفي[231]، وأبي عبد الله الطّوال[232]، وحكي عن الزجاج[233] أَنَّهُم ذهبوا إلى أنَّ التمييز في هذا الموضع يكون مجرورًا بإضافة (كم) إليه، وليس مجرورًا بـ(مِنَ) المحذوفة، وحجتهم في ذلك أنَّ حروف الجرِّ لا تحذف ويبقى عملها؛ لذا جُرّ بالإضافة لا بالحرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى أَنَّهُم شبّهوا تمييز (كم) الاستفهامية بتمييز (كم) الخبرية قصد التطابق؛ لأَنَّ تمييز الأخيرة يكون مجرورًا، كما شبّهوا تمييز الخبرية بتمييز الاستفهامية في حالة نصبه، فحملت إحداهما على الأخرى[234]، واستحسنه ابن السيّد البطليوسيّ؛ لأَنَّ له وجهًا من القياس، والاستعمال. فالشيآنِ المختلفانِ إذا كان بينهما شركة في بعض أحوالهما فقد يحمل أحدهما على الآخر، وذلك له نظائر في العربية، منها: حمل اسم الفاعل على الصفة المشبهة به في إضافته إلى ما فيه الألف واللام، في مثل: الضاربُ

([229]) ينظر: المقاصد الشافية:297/6، والمساعد:108/2، وهمع الهوامع:351/2.

([230]) يُنظر: همع الهوامع:351/2.

([231]) هشام بن معاوية الضرير الكوفي، تتلمذ على يد الكسائي (ت189هـ)، من مصنفاته: مختصر النحو، وحدود الحروف، والقياس، والعوامل، والأفعال واختلاف معانيها، وهذه المصنفات كلها في النحو، توفي في عام(209هـ). يُنظر: معجم الأدباء:2782/6، وإنباه الرواة:364/3، والبلغة:309.

([232]) هو محمد بن قادم أبو عبد الله الطوال وقيل اسمه أحمد بن عبد الله وقيل ابن عبيد الله بن قادم أستاذ ثعلب وشيخه، كان حيًا سنة (251هـ)، صحب الفراء، وأخذ عنه أحمد بن يحيى (ثعلب)، من تصانيفه: الكافي، والمختصر وكلاهما في النحو، وغرائب الحديث. يُنظر: البلغة: 211-212، ومعجم المؤلفين: 213/10.

([233]) اختلف النقل عن الفراء، فقال أبو حيان: ((وذكر الزّجّاج والفراء وابن السراج خفضه في كل موضع، كالنصب في الخبرية)). ارتشاف الضرب:778/2، وقال السيوطي:((الجواز بشرط أَن يدخل على (كم) حرف جر نحو: على كم جذع بيتك مبني؟ ثم الجر حينئذ بـ(من) مقدرة حذفت تخفيفًا وصار الحرف الداخل على (كم) عوضًا عنها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة)). همع الهوامع:351/2، ولم أقف على رأيه في كتابه:(معاني القرآن).

([234]) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل:239-240، وشرح التسهيل (ابن مالك):420/2، وشرح الرضي على الكافية:154/3، وارتشاف الضرب:779/2، والتذييل والتكميل:14/10، وشرح شذور الذهب (ابن هشام):332.

الرجلِ، كما قالوا: الحسنُ الوجهِ، وحملوا الصفةَ المشبهة عليه، فنصبوا ما بعدها، في قولهم: الحسنُ الوجهَ،

كما قالوا: الضاربُ الرجلَ[235].

وقد ذكر ابن الفَخَّار هذا الخلاف، ونسب القول الأول إلى الجمهور، والثاني إلى الزجاج، ونقد مذهب الزجاج بأن وصف مذهب الجمهور بِأَنَّهُ أصحّ، في أثناء كلامه على (كم) الاستفهاميّة، إذ قال: ((والموضع الثاني المختلف فيه هو جر المفسِّر بعد (كم) هذه، فذهب الجمهور إلى أَنَّهُ مجرور بإضمار (مِنْ)...، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ جرّه بإضافة (كم) إليه بالحمل على الخبريّة، كما حملت الخبريّة عليها في نصب مفسِّرها، فتكونُ كلّ واحدة منهما محمولة على صاحبتها، والأصحّ قول الجمهور؛ لأَنَّهُ لو كان على ما يقوله الزجاج -رحمه الله- لم يشترط في جرّ ما بعدها دخول خافض عليها، وهذا شبيه بردّ سِيْبَوَيْهِ على الخليل في مسألة (إذن) من النواصب، وذلك أنَّ (إذن) تنصب الفعل بنفسها[236]))[237].

وبعد عرض القولين، يميل الباحث إلى قول الجمهور الذي صحَّحه ابن الفَخَّار لِمَا ذكره في أثناء نقده لقول الزجاج، ولما يَأْتي:

أولًا: التمييز في هذا الموضع مجرور بـ(مِنَ) المحذوفة لا بإضافته إلى (كم)؛ لأَنَّ (كم) الاستفهاميّة لو كانت تعمل الجرّ عند دخول حرف الجرّ عليها لكانت عاملة للجرّ إذا عرّيت منه، وهي لا تعمل ذلك في تلك الحالة، وفي ذلك قال ابن مالك: ((لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر؛ إذ لا شيء من المميزات الصالحة ينصب مميزها، ويجر بإضافتها

([235]) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل:240.

([236]) ينظر تفصيل مسألة (إذن) في: ؟؟؟؟؟؟رقم الصفحة، من هذا البحث.

([237]) شرح الجمل:474/1.

إليه، فيشترط في إضافتها أَنْ يكونَ هو مجرورًا، فالحكم بما حكم به الزجاج، ومن وافقه حكم بما لا نظير له، فخولف مقتفيه ورُغب عنه لا فيه))[238]. وهو ضعيف؛ لالتزامهم حينئذ دخول حرف الجر عليها، ولو كان على الإضافة لم يلتزم ذلك، ولأَنَّها بمنزلة عدد لا يكون ذلك فيها[239].

ثانيًا: المراعاة الشبه ليست بواجبة، فمشابهة الشيء للشيء لا توجب أنْ يأخذَ أحكامه جميعها، فاستدلال الزّجّاج بأن مشابهة (كم) الاستفهامية لـ(كم) الخبرية تجعلها تخفض بالإضافة، هذا ليس بشيء؛ لأَنَّ المشابهة بينهما لا توجب أن تكون مثلها في الاحكام جميعها[240].

ثالثًا: ربَّما يعترِض أحدَهم فيقول: إنَّ حذف حرف الجرّ وبقاء عمله قليل شاذ باتفاق[241]، فهو قول صحيح، ويُرَد بأن وصفي القلة، والشذوذ يطلقان على حذف حرف الجرّ إذا لم يدل على حذفه دليل، أَمَّا إذا وجد دليل على حذفه كما هو الحال في (كم) الاستفهامية فلا يطلق عليه وصفا القلة، والشذوذ وهذا ما أكده السيرافي قائلًا: إنَّ ((حرفَ الجر يقبحُ إضماره إلَّا في مواضعَ قد جعلَ منه عوضٌ))[242]، وبقوله: ((فإذا عوضوا سهلَ ذلكَ إذ قد وجدَ بعضُ ما يحذفُ، إذا كانَ في الكلامِ عوضٌ منه جازَ، وإن لم يكن لم يجزْ))[243].

([238]) شرح التسهيل:240/2.

([239]) المساعد:109/2.

([240]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:360/1، وشرح ألفية ابن معطي (ابن القواس):1051/2.

([241]) يُنظر: أمالي ابن الحاجب:713/2.

([242]) شرح كتاب سيبويه:160/2.

([243]) المصدر نفسه:408/3.

فإذا وجد الدليل حذفت العرب حرف الجر، فلمَّا صارت (على) دليلًا على حذفه في قولك: عَلَى كَمْ جذعٍ بيتُكَ مَبْنِي؟ حسن حذفه؛ اختصارًا واستخـفافًا، فـجرى لقـوة

الدلالة عليه مجرى الثابت الملفوظ به[244].

وَبِهذه الأَدلّة يَنْدفِع قَولُ مَنْ قال: إنَّ تمييز (كَمِ) الاستفهامية يكون مجرورًا بإضافة (كَمْ) إليه لا بـ(مِنْ) المحذوفة؛ لِما ذكر من أدلة، والله تعالى أعلم.

([244]) يُنظر: الخصائص:362/2. وشرح المفصل (ابن يعيش):516/4.

العامل في الاسم النكرة بعد واو (رُبَّ).

اختلف النحويون في العامل في الاسم النكرة، إذا كانت (رُبَّ) محذوفة وعوض عنها بالواو، أيكون بـ(رُبَّ) المحذوفة أم بالواو؟ فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البَصْرِيُّوْنَ –ما عدا المُبَرِّد– إلى أنَّ (رُبَّ) المحذوفة لفظًا هي العاملة في الاسم المجرور بعد الواو لا الواو[245]، ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ [246]

فـ(بَلَدٍ) مجرور والعامل فيه (رُبَّ) المحذوفة، والتقدير: وَرُبَّ بلدٍ[247].

واستدلوا على أنَّ العامل بالاسم النكرة هو (رُبَّ) المحذوفة لا الواو بدليلين:

أحدهما: يأتي الاسم بعد الفاء مجرورًا على تقدير (رُبَّ) المحذوفة، ومنه قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ[248]

ويأتي كذلك بعد (بَلْ) مجرورًا على تقدير (رُبَّ) المحذوفة، ومنه قول رُؤبة بن العجاجِ:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لَا يَشْتَرِي كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[249]

([245]) يُنظر: الإنصاف:311/1، المسألة (55).

([246]) ديوانه:3.

([247]) يُنظر: الكتاب:106/1، والإنصاف:312/1، المسألة (55).

([248]) ديوانه:12. وروي (وَمُرْضِعٍ). يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال: 39.

فـ(مثلكَ) و(بَلدٍ) مجروران بـ(رُبَّ) المحذوفة؛ لأَنَّهُ لا خلا ف بين النحويين في أنَّ جرّ الاسم النكرةِ بعد الفاء، و(بَلْ) يكون بـ(رُبَّ) المحذوفة لا بهما؛ لكونهما حرفي عطف، فكذا الأمر في هذه المسألة يكون جرّ الاسم النكرة بعد الواو بـ(رُبَّ) المحذوفة لا بها؛ لأَنَّهُ حرف عطف أيضًا.

والآخر: الواو حرف عطف، والدليل على أَنَّهُ حرف عطف هو عدم جواز دخول حرف عطف آخر عليه، فلا تقول: ووبلدٍ، وكذلك ظهورها مع (رُبَّ) في مثل: وَرُبَّ بلدٍ، يثبت أَنَّهُ حرف عطف، وأَنَّهُ غير عاملة؛ لأَنَّ حرف العطف غير مختص؛ لدخوله على القبيلين، أعني: الأسماء والأفعال، وغير المختص لا يعمل؛ لذا وجب أَنْ يكونَ العامل (رُبَّ) المحذوفة[250].

المذهب الثاني: الواو هي العاملة في الاسم النكرة؛ لأَنَّهُا بدلٌ من (رُبَّ) المحذوفة، وهذا ما ذهب إليه الكُوْفِيُّوْنَ والمُبَرِّد[251]، وتابعهم عليه ابن الحاجب، إذ قال: ((وأَمَّا قوله: وبلدةٍ، فالمنازعةُ أولًا في أنَّ الخفضَ ليسَ بإضمار (رُبَّ)، وإنما هو بالواو التي بمعنى (رُبَّ)، وإذا احتملَ ذلك صار الأصلُ منازعًا فيه، فلا يصحُّ القياسُ، وكيف والخفضُ بإضمار حرف الجرّ قليلٌ شاذٌ؟))[252]، واختاره أبو حيان الأَنْدلسي[253]، ومن المحدثين أخذ به المستشرق برجشتراسر[254].

وقد استدلوا على أنَّ العامل في الاسم النكرة هو الواو بأمرين:

([249]) ديوانه:150.

([250]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):155/3، والمسائل البصريات:697/1، والمرتجل:224، وأَمالي ابن الشجري:218/1، والإنصاف:312/1، المسألة (55)، وشرح الشافية الكافية:812/2.

([251]) يُنظر: المقتضب: 319/2، 347-348، والمسائل البصريات: 699/1، والإنصاف:311/1، المسألة (55).

([252]) أَمالي ابن الحاجب:713/2.

([253]) يُنظر: النكت الحسان:111.

([254]) يُنظر: التطور النحوي:134/2-135.

أحدهما: حرف العطف لا يقع في الابتداء، والعرب تستعمل الواو في بداية كلامهم، والقول بكونها عاطفة فيه تعسف؛ لأَنَّ ذلك يؤدي إلى تقدير معطوف عليه.

والآخر: الواو عملت في الاسم النكرة بعدها؛ وذلك بحكم نيابتها عن (رُبَّ)، كما كان واو القسم عاملًا عندما نابَ عن الباء، فنيابة الحرف وعمله عمل ما ناب عنه لا ينكر في المدونة النحوية[255].

وتناول ابن الفَخَّار هذه المسألة غير أَنَّهُ لم يذكر الخلاف بين المدرستين، وإنَّما اقتصر على ذكر الخلاف بين سِيْبَوَيْهِ والمُبَرِّد، وذلك قوله: ((واعلم أنَّ (رُبَّ) تُضْمَر بعد ثلاثة أحرف، وهي الواو كقوله: (من الرجز)

وقاتِمِ الأعماقِ خَاوي المخْتَرَقْ[256]

...، واختلف في الجرِّ، فمذهب سِيْبَوَيْهِ أَنَّهُ بـ(رُبَّ) المحذوفة؛ لدلالة الحرف المعوض منها عليها. وقد تقرر أنَّ الحرف المحذوف يبقى عمله مع وجود المحرز، وهذا من ذلك، وذهب أبو العباس المُبَرِّد أن الجرّ بعد الواو بالواو نفسها لا بـ(رُبَّ) المحذوفة))[257].

ونقد ابن الفَخَّار المُبَرِّدَ، إذ قال: ((وقوعها أولًا إنَّما هو أمرٌ لفظي، والمعنى على خلاف ذلك، فأَمَّا أَنْ يكونَ الشاعر قد أسقط بعض ما رواه على جهة الانتقاء، وأَمَّا أَنْ يكونَ عطف على ما رواه في نفسه، ولم يلفظ به، فالواو على هذين الوجهين ليست صدرًا تقديرًا، وإن كان صدرًا تسطيرًا، فالصحيح أَنَّهُا عاطفة، وهذا مذهب المحققين، كسِيْبَوَيْهِ والفارسي وأمثالهما. والدليل على ذلك أَنَّهُا لو كانت خافضة بنفسها لجاز دخول العاطف عليها كما يدخل على واو القسم لَمَّا كان خافضًا بنفسه،

([255]) يُنظر: الإنصاف:311/1، المسألة (55)، وتمهيد القواعد:3058/6-3059.

([256]) الرجز لرؤبة بن العجاج، ديوانه:4.

([257]) شرح الجمل:317/1.

وفي امتناع ذلك -إجماعًا- دليل على أَنَّهُا عاطفة كما يقول المحققون، والله أعلم))[258].

والباحث يذهب إلى ما ذهب إليه البصريون؛ لِمَا سبق ذكره من أدلّةٍ، ولِمَا يأتي:

أولًا: القياس الذي قالوا به من إنَّ واو (رُبَّ) تقاس على واو القسم، فيه نظر؛ لأَنَّ واو القسم مبدلة من الباء، والباءُ ليست مقدرةً بعد الواو مثل تقدير العامل بعد حرف العطف، والذي يدلّك على ذلك هو أنّك إذا أظهرت العامل بعد حرف العطف فأَنَّهُ لا يجوز على وجهٍ من الوجوه أنْ يكونَ الواو للقسم نحو: وبالله لأذهبنَّ، وفي نحو قوله تبارك اسمه: ﴿**وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم**﴾[259]، وإنَّما تكون الواو عاطفة لا حرف قسم، ويكون حرف القسم الباء، والتاء، وعليه فجواز الجمع بين الواو، و(رُبَّ) فيه دليل على أَنَّهُ حرف عاطف وليس بعامل؛ لأَنَّهُ لو كان عاملًا مع الجمع للزم الوقوع في محذور الجمع بين العوض والمعوض عنه[260].

ثانيًا: من قال إنَّ الواو حرف عطف، والعامل في الاسم النكرة (رُبَّ) المحذوفة، فقد أبقوا الواو على أصلها من كونه حرفًا عاطفًا غير عامل، ((ومن تمسكَ بالأصلِ خرجَ عن عهدةِ المطالبةِ بالدّليلِ، ومن عدلَ عنِ الأصلِ افتقرَ إلى إقامةِ الدليلِ؛ لعدولهِ عنِ الأصلِ))[261].

ثالثًا: وأَمَّا الردّ على قول ابن الحاجب: ((كيف والخفضُ بإضمارِ حرفِ الجرِّ قليلٌ وشاذُ باتفاقٍ))، فقوله صحيحٌ، ولكن وصفي القلة والشذوذ يطلقان على حرف الجرّ إذا لم يدل على حذفه دليل، وأَمَّا إذا دلّ على حذفه دليل فلا يطلقان عليه، وهذا ما

([258]) المصدر نفسه:1/328-329.

([259]) سورة الأنبياء: من الآية/57.

([260]) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب:2/238، والإنصاف:1/314-315، المسألة (55)، واللباب في علل البناء والإعراب:1/366.

([261]) الإنصاف:1/245، المسألة (40).

قاله السيرافي: ((فإذا عوّضوا سهلَ ذلكَ إذ قد وجدَ بعضُ ما يحذفُ، إذا كانَ في الكلامِ عوضٌ منهُ جازَ، وإن لم يكن لم يجز، نحو قولهم: وبلدٍ عاميةٍ أعماؤهُ، بمعنى: وربَّ بلدٍ، ولا يجوز أن تقول: بَلدٍ، بمعنى: رُبَّ بلدٍ))[262]، فالعرب تحذف الحرف إذا دلَّ عليه دليلٌ، فلما صارت الواو المتقدمة دليلًا على (رُبَّ) حسن حذفها، فجرت لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به[263].

رابعًا: جوّز الكُوْفِيُّونَ الجرّ بإضمار (رُبَّ) من دونِ عوضٍ عنها، ومن ذلك ما قاله جميل بن معمر العذري:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ

فجُرّ(رسمِ) بـ(رُبَّ) المحذوفةِ من دون عوضٍ عنها، والتقدير: ورُبَّ رسمِ دارٍ[265]، فإذا جازَ عندهم الجرّ بها من دون دليلٍ يدلُّ على حذفها فالجرّ بها مع وجود دليل يدل على حذفها أولى. والله تعالى أعلم.

([262]) شرح كتاب سيبويه:408/3.

([263]) يُنظر:الخصائص:362/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):516/4، وارتشاف الضرب:1757/4، والتذييل والتكميل:321/11.

([264]) ديوانه:52، وفيه (الغداة) بدلًا عن (الحياة).

([265]) يُنظر: الخصائص:286/1، والإنصاف:312/1، المسألة (55)، والبديع في علم العربية:253/1، وارتشاف الضرب:1746/4.

العاملُ في المضافِ إليهِ.

اختلف النحويون في عامل المضاف إليه، فكانوا بإزاءِ ذلك على ثلاثةِ أقوالٍ:

القول الأول: ذهب سِيْبَوَيْهِ إلى أنَّ العامل في المضاف إليه هو المضاف، وذلك قوله: ((والجرُّ إنَّما يكونُ في كلِّ اسمٍ مضافٍ إليه. واعلم أنَّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيءٍ ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وبشيءٍ يكون ظرفًا، وباسمٍ لا يكون ظرفًا. فأَمَّا الذي ليس باسمٍ ولا ظرفٍ فقولك: مررتُ بعبدِ اللهِ، وهذا لعبدِ اللهِ، وما أنتَ كزيدٍ، ويا لبكرٍ...، وأَمَّا الحروف التي تكون ظرفًا، فنحو: خَلف، وأَمام...، وأَمَّا الأسماءُ، فنحو: مِثْل، وغَيْر، وكُلّ، وبَعْض. ومثلُ ذلك أيضًا الأسماءُ المختَّصةُ، نحو: حِمار، وجِدار، ومال، وأَفْعَلَ، نحو قولك: هذا أَعْمَلُ الناسِ، وما أشبه هذا من الأسماءِ كُلِّها، وذلك قولك: هذا مثْلُ عبدِ اللهِ، وهذا كلُّ مالِكَ، وبعضُ قومِكَ، وهذا حمارُ زيدٍ، وجدارُ أخيكَ))[266]. وأخذَ بهذا القول أكثرُ النحويين[267].

القول الثاني: العامل في المضاف إليه عامل معنوي، ونُسب هذا القول إلى الأخفش[268]، وتابعه عليه السهيلي[269]، واختارهُ أبو حيان الأَنْدلسي، وذلك قوله: ((الإضافة هي المُعَرّفة، وهي الجارَّةُ لا اللام المضمرة خلافًا لبعضهم؛ لأَنَّ حرف

([266]) الكتاب:1/419-420.

([267]) يُنظر: المقتضب:4/136، والأصول في النحو:1/390، والإيضاح العضدي: 246، وأسرار العربية:1/250، واللباب في علل البناء والإعراب:1/232، وتوجيه اللمع:1/251، وشرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):2/70، والبسيط في شرح الكافية:1/649، وأوضح المسالك:3/71، وحاشية الصبان:2/357.

([268]) يُنظر: همع الهوامع:2/501.

([269]) يُنظر: أَمالي السهيلي:20.

الجرّ لا يضمر مع بقاء عمله إلا شاذًا، فإنَّ الجار في الإضافة معنوي لا لفظي))[270].

القول الثالث: العامل في المضاف إليه هو حرف الجرّ المقدّر؛ لأَنَّ الاسم لا يختصّ،

وما لا يختص لا يعمل. ونسب السيوطي هذا القول إلى الزّجّاج[271]، وتابعه عليه ابن يعيش، إذ قال: إنَّ ((الجرَّ يكونُ بحرفِ الجرِّ، أو تقديرِه...، وأَمَّا المقدَّرُ، فنحو: غلامُ زيدٍ، وخاتمُ فضةٍ، فالعاملُ هنا حرفُ الجرِّ المقدَّرِ، والتّأثيرُ لهُ. وتقديرُهُ: غلامٌ لزيدٍ، وخاتمٌ مِنْ فِضةٍ، لا ينفَكُّ كلٌّ إضافةٍ حقيقيةٍ مِنْ تقديرِ أحدِ هذينِ الحرفينِ، ولولا تقديرُ وجودِ الحرفِ المذكورِ لَمَا ساغَ الجرُّ. ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٌ من المضافِ والمضافِ إليه اسمٌ ليس له أن يعملَ في الآخر؛ لأَنَّهُ ليس عملُه أحدهما بأوْلى من العَكْسَ، وإنَّما الخفضُ في المضافِ إليه بالحرفِ المقَّدرِ الذي هوَ اللام، أو (مِنْ). وحسُنَ حذفُه؛ لنيابةِ المضافِ إليه عنه، وَصَيْرورتِه عِوَضًا عنه في اللفظ، وليسَ بمنزلَتَه في العملِ))[272]. فالجرّ يكون بحرفِ الجر المقدر؛ لأَنَّ كلًّا من المضاف والمضاف إليه اسمٌ، والاسمُ لا يعمل في اسمٍ آخر، وحسن حذف حرف الجرّ؛ لنيابة المضاف إليه عنه.

وتناول ابن الفَخَّار هذه المسألة، وبيَّنَ أنَّ النحويين قد اختلفوا في عاملِ المضافِ إليه، وذكر الأقوال السابقة ولم ينسبْ رأي الأخفش ورأي الزّجّاج إليهما، ورأي سِيْبَوَيْهِ نسبه إليه وصححه فقال: ((والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أَنَّهُ

([270]) النُّكت الحسان:117.

([271]) يُنظر: همع الهوامع:501/2.

([272]) شرح المفصل:123/2-124.

مخفوض بنفس المضاف، وذلك أصل العمل الطلب، ولا شك أن المضاف طالب للمضاف إليه، فوجب أن يعمل فيه لذلك))[273].

ونقد الرأيين الآخرين، وذلك قوله:((اختلف الناس في الخافض للمضاف إليه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أَنَّهُ المضاف؛ لأَنَّهُ طالب له ليتعرّف به، أو يتخصّص به، وأصل العمل

الطلب، فوجب أَنْ يكونَ هو الخافض له، وهذا هو ظاهر كلام سِيْبَوَيْهِ، وعليه أكثرُ أصحابه.

والثاني: أنَّ الخافض له حرف الجرّ الذي تقتضيه الإضافة، فَحُذِفَ الخافض، وبقي عمله؛ لقوة الدلالة عليه، وعلى هذا القول جماعة منهم أبو الحسن بن الباذِشِ. وهو منقود بما يلزم عليه أَنْ يكونَ المضاف متصلًا اعتبارًا بالإضافة، منفصلًا اعتبارًا بتقدير الحرف، فيكون الاسم الأول متصلًا منفصلًا في حال واحدة، أو تقول: يلزم عليه أَنْ يكونَ المضاف معرفةً اعتبارًا بالإضافة، نكرةً اعتبارًا بتقدير الحرف، وذلك كله مستحيل، فبطل هذا القول، فوجب اجتنابه.

والثالث: أَنَّهُ مخفوض بالمعنى، وهو الإضافة، وهو قول أبي القاسم السهيلي[274]. وإنَّما قال ذلك، لِمَا رأى من بطلانِ القول الثاني بما ذكرناه، بطلانِ الأول بأَنَّهُ أصل له في العمل بجموده...، وأَمَّا نسبة العمل للمعنى مع إمكان نسبته إلى اللفظ، فمذهبٌ يجب اجتنابه؛ لأَنَّ العوامل اللفظية أقوى من المعنوية، وأكثر استعمالًا. ولا

[273] شرح الجمل:333/1.

[274] هذا قول الزَّجَّاج كما ذُكر في تفصيل المسألة، وتابعه عليه السهيلي.

يعرف عامل معنوي إلا ما قاله سِيْبَوَيْهِ في الرافع للمضارع، وفي الرافع للمبتدأ. وزاد الأخفش التبعية، وقال بها ابن عصفور. فالأصح ما ذكرناه أولًا))[275].

والباحث يتبنى ما ذهب إليه سِيْبَوَيْهِ، ومن تابعه، وصححه ابن الفَخَّار؛ لِمَا ذُكر، ولِمَا يأتي:

فما ذهب إليه الأخْفش، ومن تابعه فيه نظر؛ لأَنَّ القول بالعامل المعنوي أبعد بالقياس من عمل الاسم، وكذلك فإنَّ العامل هو غير المقتضي، فالعامل هو الذي تتقوم به المعاني المقتضية للإعراب، فالمقتضي للجرّ هو الإضافة، وأَمَّا العامل الذي

تحقق به الإضافة فهو الاسم المضاف[276].

فأَمَّا ما ذهب إليه الزّجّاج ومن تابعه، فيرد بكون المضاف إليه من المضاف بمنزلة التنوين، فإذا كان المضاف إليه مجرورًا بحرفٍ مقدرٍ، يكون هذا الحرف قد فصل بين التنوين والمنون، وهذا لا يجوز، ولجاز أن تنون (غلامُ) في قولك: غلامُ زيدٍ؛ لأَنَّ تقديره: غلامٌ لزيدٍ، وكذلك لا نسلم أنَّ الإضافة على تقدير حرف؛ لأَنَّ تقدير الحرف قد يصح في تعبير، وقد يمتنع في تعبير آخر، فالإضافة أعمُّ من تقديرِ حرفٍ، والذي يدل على ذلك امتناع تقدير أيّ حرف في قِسم من التعبيرات، مثل قوله جلَّ جلاله: ﴿كَمۡ أَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٖ﴾[277]. وإذا

([275]) شرح الجمل:1/499-500.

([276]) يُنظر: المفصل:113، وشرح المفصل (ابن يعيش):2/123، والإيضاح في شرح المفصل:377، وشرح الكافية في النحو (ابن فلاح اليمني):2/354.

([277]) سورة الشعراء: من الآية/7.

سلمنا أنَّ حرف الجرّ مقدرٌ فلا يصح أَنَّهُ يعملُ مقدرًا؛ لأَنَّ إضمار حرف الجرّ وإبقاء عمله ضعيف [278].

وأَمَّا ترجيح مذهب سِيْبَوَيْهِ، فبما ذكره ابن الفَخَّار، ولثلاثة أدلة أخر هي:

الدليل الأول: موجب العمل الاقتضاء، فإذا اقتضى العامل معمولًا وجبَ أن يعملَ فيه، فحرف الجرّ اقتضى اسمًا يباشره؛ ليوصلَ إليه معنى الفعل الذي تعلق به، والاسم المضاف اقتضى اسمًا يضاف هو إليه، ليتخصّص به، فوجب أَنْ يكونَ كلٌّ منهما عاملًا في ما اقتضاه، والعملُ هو الجرّ [279].

الدليل الثاني: الإضافة ليست على تقدّير حرف؛ فلو كان الجارُّ مقدّرًا لكان المضاف إلى معرفةٍ نكرةً، فالفرق واضحٌ بين معنى التّعبيرِ بإضافة الاسم لِما بعده، ومعناه بتقدير حرف الجرّ، وكذلك إذا حال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرّ، لم تصح الإضافة؛ لأَنَّ حرف الجرّ يمنعها[280].

الدليل الثالث: اتصال الضّمائرِ به دليلٌ على أنَّ العاملَ هو المضافُ؛ لأَنَّ الضمائر لا تتصلُ إلا بعواملها[281].

([278]) يُنظر: المقتصد:871/2، وتوجيه اللمع:251، وشرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):483/1، ومعاني النحو:118/3.

([279]) يُنظر: تمهيد القواعد:3162/7.

([280]) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل:377، والتذييل والتكميل:88/8، ومناهج البحث اللغوي:125.

([281]) يُنظر: المساعد:329/2، وهمع الهوامع:501/2.

الفَصْلُ الثّانِي:
النَّقْدُ النَّحْوِيُّ
فِي الأَفْعَالِ.

لمَبْحَثُ الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الفِعْلِ المَاضِي.

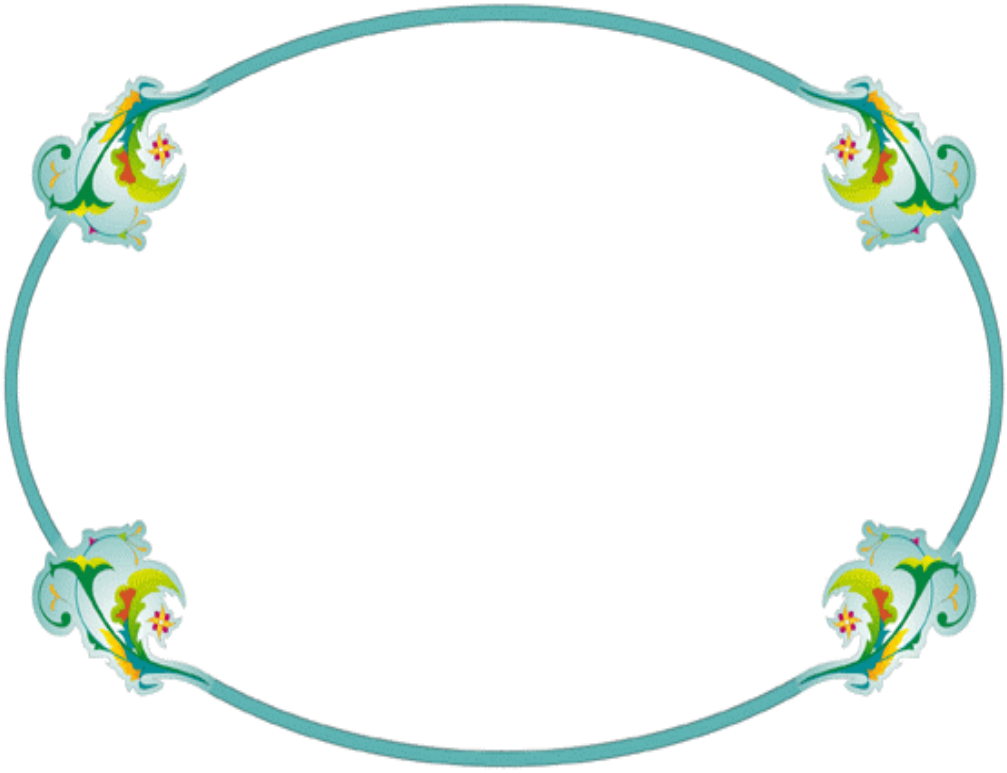

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الفِعْلِ المَاضِي.

وقوع الفعل الماضي حالًا من دون (قد).

اتفق البصريون، والكوفيون على أنَّ الفعل الماضي يأتي في موقع الحال إذا اقترن بـ(قد)، ثم اختلفوا في وجوب تقدير (قد) من عدمه، إذا لمْ تكنْ مقترنةً به، فكانوا على قولين:

القول الأول: ذهب البصريون إلَّا الأخفش إلى أن الفعل الماضي لا يأتي حالًا من دون (قد)، أو يكون بتأويل صفة لموصوف محذوف[282]، وأخذ به الفراء من الكوفيين[283].

وحجتهم في ذلك من وجهين: أحدهما: الفعل الماضي ليس فيه دلالة على الحال، فلا يجوز أن يقوم مقامه. والآخر: إن الفعل الماضي لا يجوز أن يقال فيه

()[282] يُنظر:المقتضب:124/4، والأصول في النحو:216/1، 254، وإعراب القرآن (النحاس):479/1، والإيضاح العضدي:217-218، وسر صناعة الإعراب:286/2، وأمالي ابن الشجري:146/2-147.

()[283] يُنظر: معاني القرآن:124/1.

(الآن) أو(الساعة)، وما يأتي حالًا يجب أن يصلح اقترانه بهما، فدلَّ ذلك على أنَّ الفعل الماضي لا يصح وقوعه حالًا من دون (قد)[284].

القول الثاني: ذهب أغلب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز أنْ يأتيّ الفعل الماضي حالًا، سواء سبق بـ(قد) أم لم يسبق بها[285]، وتابعهم على ذلك ابن خروف وابن مالك، وأبو حيان الأندلسي[286].

ودليلهم على ذلك السماع، والقياس.

فأما السماع فمنه نثرٌ، وشعرٌ. فأما النثر فاحتجوا بقوله تبارك اسمه: ﴿**أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ**﴾[287]، فـ(حصرت) فعل ماضٍ وقع حالًا، ولم يقترن بـ(قد)، وكقول العرب: اضْرِبْهُ قام أو قعد، وأما الشعر فاحتجوا بقول أبي صخر الهذلي:

وإنِّي لتَعْرُوني لِذِكْرَاكَ نُفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[288]

فالفعل الماضي (بلله) جاء في موضع حال، ولم يقترن بـ(قد).

وأما القياس فإنَّ كلَّ ما صحَّ أَنْ يأتيَ صفةً لنكرةٍ جاز أَنْ يأتيَ حالًا للمعرفة، والفعل الماضي يصحُّ أَنْ يأتيَ صفة للنكرة، مثل: مررت برجلٍ قعدَ، وعلى هذا فإنَّه يصحُّ أَنْ يأتيَ حالًا للمعرفة، مثل: مررت بالرجلِ قعدَ، وكذلك فإنَّ الفعل الماضي

([284]) يُنظر: الأصول في النحو:216/1، وأمالي ابن الشجري:146/2، والإنصاف:206/1، المسألة (32)، واللباب في علل البناء والإعراب:293/1، والتبيين:386، المسألة (63)، وشرح المفصل (ابن يعيش):27/2.

([285]) يُنظر: المقتضب:123/4-124،والإنصاف:205/1،المسألة(32)، واللباب في علل البناء والإعراب:193/1، والتبيين:386، المسألة (63)، وشرح المفصل (ابن يعيش):28/2.

([286]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي:384/1-385، وشرح التسهيل:272/2-273، والبحر المحيط:400/10.

([287]) سورة النساء: من الآية/90.

([288]) ديوان الهذليين:957/2، وفيه صدر البيت: إذا ذُكِرت يرتاح قلبي لذكرها.

يصحُّ أَنْ يقومَ مقامَ الفعل المستقبل، كقوله عزَّ وجلّ:﴿**إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ**﴾[289]، أي: يقول، فمن باب أولى جواز أَنْ يقومَ مقامَ الحال[290].

ورد البصريون على ما استدل به الكوفيون من السماع فقالوا: إنَّه لا دليل للكوفيين في قوله تبارك اسمه:﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾؛ لأنَّ جملة (حصرت) تتأوَّل بأكثر من وجه: الأول: أن تكون بتقدير (قد)، أي: جاؤوكم قد حصرت صدورهم، والثاني: أنها صفة لموصوف محذوف، والتقدير: جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، والثالث: أن تكون خبرًا بعد خبر، والتقدير: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم، والرابع: أن تكون للدعاء، أي: ضيق الله صدورهم، وأما قول العرب: اضْرِبْهُ قام أو قعد، فالأولى أنَّه شرط لا حال، أي: إنْ قام أو قعد، وأما قول أبي صخر الهذلي: كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ، فهو مبنيٌّ على تقدير (قد)، أي: قد بلّلَه

القطر، إلَّا أَنَّها حذفت لضرورة الشعر[291].

وأما القياس فقولهم إنَّ الفعل الماضي يأتي صفة للنكرة، كقولك: مررت برجل قعدَ؛ فلذا جازَ أن يأتي حالًا للمعرفة، مثل: مررت بالرجل قعدَ، وهذا فيه نظر؛ لأنَّ الفعل الماضي يوصف به ويكون الوصف ماضيًا، والحال يكون بابها مقارنة للفعل، فلا يصحُّ وقوعها في الماضي، وأَمَّا قولهم: إن الفعل الماضي يقوم مقام الفعل المستقبل، فليس من الواجب أنْ يقوم الفعل الماضي مقام الحال؛ لأنَّ الماضي والمستقبل يشتركان بكونهما فعلين، أما الحال فهي اسم، وليس من الضرورة إذا قام

([289]) سورة المائدة: من الآية/110.

([290]) يُنظر:الإنصاف:1/205-206، المسألة (32)، والتبيين:387-389، المسألة (63).

([291]) يُنظر: المقتضب:4/124، وسر صناعة الإعراب:2/286، وأمالي ابن الشجري:2/246-247.

الفعل مقام الفعل، فإنه يجب فيه أن يقوم مقام الاسم، وبهذا لا دليل لهم فيما استدلوا به[292].

وتناول ابن الفخّار هذه المسألة، وذكر القولين فيها، وذهب مع القائلين بوجوب تقدير (قد) مع الفعل الماضي ليكون حالًا، ونسب القول الأول بوجوب تقدير (قد) مع الفعل الماضي إذا وقع حالًا ولم تظهر معه إلى الأخفش، والمبرّد، ونسب القول الثاني بعدم وجوب تقديرها إلى أبي الحسن بن خروف وابن مالك[293]، ولعل نسبة وجوب تقدير (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالًا إلى الأخفش ينبئ عن أمرين، أحدهما: سبق القلم منه في هذه النسبة، والآخر: قد يكون للأخفش في المسألة رأيان لم أقف على الثاني منهما، وهو اعتذار حسن لابن الفخار.

ثم ذكر بعد ذلك حجج ابن مالك التي استند إليها في قبول وقوع الفعل الماضي حالًا من دون (قد)، إذ قال: ((بأن الأصل عدم التقدير، وبأن وجود (قد) وعدَمها معَ (فَعَلَ) الواقع حالًا سواء، ثم قال: فإن قيل إنَّها تدلّ على التعريف، قلنا ذلك مستغنًى عنه بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما استغنى عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتًا أو خبرًا. قال: ولو كان الماضي لا يقع حالًا إلا وقبله (قد) مقدرة؛ لامتنع وقوع الفعل المنفي بـ(لمْ) حالًا، ولو كان المنفي بـ(لمّا) أولى منه بذلك؛ لأنَّ (لمْ) لنفي (فَعَلَ) و (لمّا) نفي (قد فَعَلَ) قال: وهذا واضحٌ لا ريب فيه))[294].

ونقد ابن الفخّار ما أورده ابن مالك من الحجج قائلًا: ((هذا الذي أورده أبو عبد الله بن مالك لا يُرَدُّ بمثله على من ذُكِرَ من الأئمة، أما قوله: إنَّ الأصل عدم

([292]) يُنظر: الإنصاف:1/206-209، المسألة (32)، واللباب في علل البناء والإعراب:1/293-294.

([293]) يُنظر: شرح الجمل:1/230.

([294]) شرح الجمل:1/230.

التقدير فصحيح، ولكن يجب القول به إذا دعت الحاجة، وهو بابٌ واسعٌ لا يكاد ينحصر بالعدد، وأَمَّا تسوِيَتُهُ بينَ وجودِ (قد) وعدمِها مع (فَعَلَ) الواقع حالًا فغيرُ صحيحة؛ لأنَّها حرفُ معنى موضوعٌ للتقريبِ وتوقع ما تدخل عليه واتصاله بزمان الحال، فإذا أراد المتكلم تحصيل ذلك في نفس السامع لزمه اقتران (فَعَلَ) بها، ولا يستغنى عنها إلَّا بقرينة حالية أو لفظية إلَّا عند قصد الاحتمال))[295].

واستمر بعد ذلك ابن الفخّار بالرد على بقية الحجج إذ قال: ((وقوله: إنَّ ما تدلّ عليه من التعريف مدلول عليه بسياق الكلام. قلنا: سياق الكلام إنَّما هو محرز لما هو لها بالأصالة، وهي في ذلك كغيرها من الحروف التي لا تحذف، ويبقى معناها بشرط وجود المحرز، كنواصب الأفعال، وجوازمها، وخوافض الأسماء، وما أشبه ذلك. وقوله: كما استغنى عن تقديرها مع الماضي القريب الوقوع، إذا كان نعتًا أو خبرًا، غَفْلَةٌ عن الفرق بين الموضعين، وهو أن الحال بمنزلة ظرف الزمان، ...، ولا بد من اقتران الزمان بعامله المظروف له ضرورة، وليس ذلك في النعت ولا في الخبر))[296].

والباحث يذهب إلى خلاف قول أغلب البصريين والفراء والذي تابعهم عليه ابن الفخّار، ويرجح قول أغلب الكوفيين والأخفش، وقبل بيان سبب هذا الترجيح لا بدَّ من الردِّ على ما قاله البصريون في ردهم، فإما قولهم في قوله تبارك اسمه:﴿**أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ**﴾ بأن التقدير: جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، ونصبت (حصرت)؛ لأنَّها صفة حلّت محلّ موصوف منصوب على الحال، فهو قول ضعيف؛ لإقامة الصفة مقام الموصوف، وهذا موضع اضطرار[297]، وبذلك قال د.

([295]) المصدر نفسه: الجزء والصحيفة أنفسهما.

([296]) شرح الجمل:1/230-231.

([297]) يُنظر: سر صناعة الإعراب:2/286، والإنصاف:1/207، المسألة(32).

خليل بنيان الحسون: ((وإنه لمن العجب أن يكون (حصرت) صفة لقوم المقدر، ولا يكون حالًا من الضمير المجاور في (جاؤوكم). وإذا جازَ أن يقع الفعل الماضي حالًا بالإجماع إذا وقع صفة لموصوف محذوف فما الذي يمنع من وقوعه حالًا لاسم معرفة مذكور))[298]. وأمَّا قولهم في قول العرب: اضربه قام أو قعد، من أنه شرط لا حال، ففيه نظر؛ لأنَّ دلالة الحال في هذا القول أظهر من تقدير الشرط؛ لصحة تأويل الفعل الماضي بحال مفردة، نحو: اضربه قائمًا أو قاعدًا، أو بحال جملة، مثل: اضربه وهو قائم أو وهو قاعد، وعلى التأويلين كليهما، جاء الفعل الماضي دون الحاجة إلى تقدير (قد)[299].

وأما الأسباب التي على وفقها رجح ما ذهب إليه أغلب الكوفيين والأخفش، فمنها ما ذكر في تفصيل هذه المسألة، ومنها ما يأتي:

أولًا: السماع: وجود شواهد من فصيح الكلام نثره، وشعره، من عصر الاحتجاج، فقد جاء منها ما لا يحصى كثرة بغير (قد)، وكثر ذلك في لسانهم كثرة توجب القياس[300]، فقد جاء الفعل الماضي في موقع الحال في أكثر من موضع في القرآن الكريم من دون

الاقتران بـ(قد)، ومن ذلك قوله تعالى:﴿**فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ**﴾[301]، فـ(قُدَّ) حال، إذ التقدير: مقدودًا من دُبُرٍ، ولم يقترن بـ(قد)، ومنه أيضًا قوله تبارك اسمه:﴿**وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا**

()[298] النحويون والقرآن:45.

()[299] يُنظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير:217، علي عبد الفتاح محيي، أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، 1427هـ-2006م.

()[300] يُنظر: البحر المحيط:14/4، 300/9.

()[301] سورة يوسف: من الآية/28.

﴿وَٱلۡ ٱۡأٓخِرَةَۚ﴾[302]، فـ(خَسِرَ) في موقع حال؛ لصحة تأويلها: خاسر الدنيا، وغير مقترن بـ(قد)[303]، وغير ذلك من الشواهد القرآنية[304]. وكذلك استدلوا بقول امرئ القيس:

دَريرٍ كخُذْرُوفِ الوَلِيدِ أَمَرَّهُ تَتَابُعُ كفَّيهِ بخَيْطٍ مُوَصَّلِ[305]

فـ(أمرَّهُ) في موقع حال ولم تقترن بـ(قد)، ومنه كذلك قول طرفة بن العبد:

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مُجَنَّبًا كَسِيدِ الْغَضَا نَبَّهْتَهُ الْمُتَوَرِّدِ[306]

فـ(نَبَّهتهُ) في موقع حال أيضًا، ولم تقترن بـ(قد)، فالصحيح جواز ذلك؛ لكثرة ما جاء منه من دون (قد)، وتأويل الشيء إذ كثر فيه تعسّف، فالمقاييس العربية تبنى على وجود الكثرة[307].

ثانيًا: القياس: فيه دلالة (قد) على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى سياق الكلام عن تقدير السين وسوف في قوله تبارك اسمه: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾[308]، بل كما يستغنى عن تقدير (قد) مع

([302]) سورة الحج: من الآية/11.

([303]) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):23/1، وأمالي ابن الشجري:146/2، والبديع في علم العربية:379/1، والتذييل والتكميل:186/9، والمقاصد الشافية:508/3-509.

([304]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):372/2-373.

([305]) ديوانه:21.

([306]) ديوانه:25.

([307]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):371/2-372، والتذييل والتكميل:187/9-189.

([308]) سورة يوسف: من الآية/6.

الماضي القريب الحصول إذا جاء نعتًا أو خبرًا[309].

والذي يخلص إليه الباحث هو أنَّ القاعدة النحوية يجب أن توضع على ما قالته العرب لا أن يوضع ما قالته العرب على قاعدة أعدت سلفًا، ومن ثم يلوون أعناق هذه النصوص؛ لتوافق ما وضعوه من تلك القواعد، فالفعل الماضي يأتي حالًا من دون تقدير (قد)؛ لِما جاء في القرآن الكريم، وما جاء عن العرب نثرها وشعرها، من دون تأويل.

[309] يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):373/2.

(نِعْمَ، وبِئْسَ) بين الاسمية، والفعلية.

(نِعْمَ، وبِئْسَ) تستعملان في المدح والذم، واختلف النحويون فيهما، أهما فعلان أم اسمان، وهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) فعلان يستعملان في المدح والذم، إذ قال:((وأصلُ نِعْمَ، وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذانِ وُضعا في الرَّداءة والصلاح، ولا يكون منهما فِعْلٌ لغير هذا المعنى))[310]، وقال في موضع آخر: ((وأمَّا نِعْمَ، وبِئْسَ، ونحوهما فليس فيهما كلامٌ؛ لأنَّهما لا تغيَّران لأنَّ عامّة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تُجريهن إذا كنَّ أسماءَ للكلمة؛ لأنَّهن أفعال، والأفعال على التذكير؛ لأنَّها تضارع فاعِلًا))[311]. فهما عنده فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم، وأخذ به البصريون وتابعهم على ذلك الكسائي[312].

وقد استدلوا على ذلك من خمسة أوجه هي:

الأول: يرتفع بعدهما الفاعل كما يرتفع بعد الفعل، كقولك: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، وبكرٌ بِئْسَ الرجلُ.

والثاني: تضمنها الضمير المضمر، نحو: نِعْمَ رجلًا زيدٌ، واتصال ضمير الرفع البارز بها على ما حكاه الكسائي والأخفش، مثل: نِعْما رجلين الزيدان، ونِعْمُوا رجالًا الزيدون، ونِعمن نساء الهندات.

---

[310] الكتاب:179/2.

[311] المصدر نفسه:266/3.

[312] يُنظر: أمالي ابن الشّجري:404/2، والإنصاف:81/1، المسألة (14)، وارتشاف الضرب:2041/4، والتذييل والتكميل:69/10، وشرح التصريح على التوضيح:75/2.

والثالث: إنَّ علامة التأنيث تلحقها على حد لحوقها الفعل، قال ﷺ : ((مَنْ تَوضَّأَ يومَ

الجمعةِ فَبها ونِعْمَتْ، ومَنْ اغتسَلَ فالغُسْلُ أفْضَلُ))[313]، وكذلك قولك: نِعْمَتِ المرأةُ، وبِئْسَتِ الجاريةُ، كما تقول: قامَتِ المرأة، وقعدَتِ الجارية. وتقول: نِعْمتْ وبِئْسَتْ، فلو كانا اسمين لوقفت عليهما بالهاء، فالوقف عليهما بالتاء دليلٌ على أنَّهما فعلان، وليسا اسمين.

والرابع: بناؤهما على الفتح كالأفعال الماضية، دليل على فعليتهما، فلو كانا اسمين ما بنيا على الفتح، إذ لا موجب لبنائهما.

والخامس: دخول لام القسم عليهما، مثل: واللهِ لَنِعْمَ الصديق زيدٌ، وواللهِ لَبِئْسَ الرجلُ بكرٌ، مع أنها لا تدخل الماضي بدون (قد)[314].

المذهب الثاني: ذهب الفراء إلى أنَّ (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمان، إذ قال: ((والعرب توحّد (نِعْمَ، وبِئْسَ) وإن كانتا بعد الأسماء، فيقولون: أمّا قومك فنعموا قومًا، ونِعْمَ قومًا، وكذلك بِئْسَ. وإنَّما جازَ توحيدهما؛ لأنَّهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنَّما أدخلوهما؛ لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَل، وليسا معناهما كذلك، وأنه لا

[313] مصابيح السنة:242/1، رقم الحديث (374)، وجامع الأصول:329/7، رقم الحديث (5368)، والإلمام بأحاديث الأحكام:98/1، رقم الحديث(111).

[314] يُنظر: علل النحو:292، وشرح المقدمة المحسبة:382/2-383، والإنصاف:86/1-87، 92، المسألة (14)، واللباب في علل البناء والإعراب:180/1، والتبين:274-276، المسألة(40)، وشرح الرضي على الكافية:246/4، والتعليقة على المقرب:92، والتذييل والتكميل:69/10، وشرح التصريح على التوضيح:75/2.

يقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك))[315]، وأخذ بذلك أغلب الكوفيين[316]. واحتجوا لذلك بالأدلّة الآتية:

الدليل الأول: دخول حرف الجرّ عليهما، والجرّ من علامات الأسماء، قال حسان بن ثابت:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ لِذي الْعُرْفِ ذا مالٍ كَثيرٍ وَمُعْدِما[317]

الشاهد فيه (بِنِعْمَ) حيث دخل حرف الجر عليها، وكذلك حكي عن بعض العرب أنَّه بشر بمولودة فقيل: نِعْمَ المولودة مولودتك، فقال: واللهِ ما هي بِنِعْمَ المولودة نصرتها بكاء وبرها سرقة، وحكي عن بعض العرب أيضًا أنَّهُ قال: نِعْمَ السير على بِئْسَ العِير، فإدخال حرف الجرّ عليهما دليل على أنَّهما اسمان.

الدليل الثاني: دخول حرف النداء عليهما، فقد جاء عن بعض العرب قولهم: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير، والنداء من خصائص الأسماء، فدل على اسميتهما.

الدليل الثالث: عدم اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يحسن القول: نِعْمَ الرجلُ أمس، ولا بِئْسَ الرجلُ غدًا، وهو دليلٌ على أنّهما ليسا بفعلين.

الدليل الرابع: إنَّهما لا يتصرفان، والتصرف من خصائص الأفعال، وكذلك لا مصدر لهما، وهذا دليلٌ على اسميتهما[318].

([315]) معاني القرآن:141/2.

([316]) يُنظر: أسرار العربية:102، والإنصاف:81/1، المسألة (14)، والتبيين:274، المسألة (40)، وشرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):598/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):5/3، وأوضح المسالك:293/3.

([317]) ديوانه:218.

([318]) يُنظر: أسرار العربية:102، والإنصاف:81/1، المسألة (14)، والتبيين:274، المسألة (40).

الدليل الخامس: قول العرب: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ، على وزن فَعِيل، وهو من أوزان الأسماء ولا يوجد في أمثلة الأفعال شيء على وزن فعيل.

سادسًا: دخول اللام عليهما إذا وقعا خبرًا لأنَّ كقولك: إِنَّ زيدًا لنِعْمَ الرجل، ولا تدخل هذه اللام إلا على الاسم والفعل المضارع و(نِعْمَ) هنا ليست فعلًا مضارعًا، فثبت أنّها اسم[319].

وردوا على القول الذي احتج به البصريون على أنَّ تاء التأنيث يختصّ بها الفعل الماضي، وقالوا هذا ليس صحيحا؛ لأنَّها قد تتصل بالحرف، كقولك: رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولاتَ، كما جاء في قوله تبارك اسمه:﴿**وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ**﴾[320]، فاتصالها بالحرف يبطل ما قلتم من اختصاصها بالفعل، وإذا بطل الاختصاص جاز أنْ يكونا اسمين، وكذلك فإنَّ التاء غير لازمة لهما بمجيء المؤنث بعدهما كبقية الأفعال، فلا يصحُّ أنْ تقولَ: قامَ المرأة، وقعدَ الجارية، في سعة الكلام، ويجوز أنْ تقولَ: نِعْمَ المرأة، وبِئْسَ الجارية، وهو قولٌ حسنٌ، وبهذا بطل ما استدلوا به[321].

وأما ابن الفخّار فقد ذكر المذهبين الأول والثاني، ونسب المذهب الأول إلى البصريين وطائفة من الكوفيين، ونسب المذهب الثاني كما أُصِّلَ له، وذكر بعد ذلك ما ذُكر آنفًا من حجج المذهبين، وصحَّح المذهب الأول، ونقد ما ذهب إليه الفراء ومن تابعه، إذ قال: ((ولا دليل في ذلك؛ لاحتمال أن يكون دخول حرف الجر عليهما، على تقدير موصوف حذف لفهم المعنى، كما قالوا: واللهِ ما زيدٌ بنامَ

([319]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):5/3، والتعليقة على المقرب:92، وارتشاف الضرب:2041/4، والتذييل والتكميل:70/10، وأوضح المسالك:293/3، والمساعد:120/2، وتمهيد القواعد:2523/5.

([320]) سورة ص: من الآية/3.

([321]) يُنظر: الإنصاف:87/1-89، المسألة (14).

صاحبُه[322]، والأصل: واللهِ ما زيدٌ برجلٍ نامَ صاحبه، فكذلك قولهم: ما هيَ بِنِعْمَ الولد، أي: ما هيَ بولد نِعْمَ الولد، وعلى بِئْسَ العِيْرِ، أي: على عِيْرٍ بِئْسَ العِيْرِ، فالأصحّ ما قلناه أولًا عن البصريين بالدَّلالة التي ذكرناها، وبرفعه الفاعل، وليس من قبيل ما يرفعه، إلَّا أَنْ يكونَ فعلًا كما تقدّم، والله أعلم))[323].

والباحث يوافق ابن الفخّار الذي وافق مذهب سيبويه، وأمّا ما ذهب إليه الفراء ومن تابعه فيرد بما يأتي:

أولًا: القول باسميتها لدخول حرف الجر عليها فيه نظر؛ لأنَّ حرف الجرّ يدخل على الأفعال التي لا خلاف في فعليتها على تقدير الحكاية، نحو: ما زيدٌ بنامَ صاحِبُه، فلا خلاف في أنَّ (نامَ) فعلٌ ماضٍ، ولا يمكن القول إنَّه اسمٌ؛ لدخول حرف الجرّ عليه، وإنَّما يؤول هنا على تقدير الحكاية، ويكون تقدير الكلام فيه: واللهِ ما زيدٌ برجلٍ نامَ صاحبه، فحذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، فكذلك في (نِعْمَ، وبِئْسَ) لولا تقدير الحكاية لم يحسنْ دخول حرف الجرّ عليها، فقول حسان بن ثابت: أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ، يكون التقدير فيه: ألست بجارٍ مقولٍ فيه نِعْمَ الجار، وهذا التأويل يسري على بقية الأمثلة، فدخول حرف الجرّ على هذه الأفعال في اللفظ وعلى غيرها في التقدير، لا يكون فيه حجة على اسميتها[324].

ثانيًا: وأمَّا قولهم إنَّهما اسمان لدخول النداء عليهما، والنداء من خصائص الأسماء، كقول العرب: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير، فليس فيه دليل؛ لأنَّ المنادى هنا

([322]) هذا صدر بيت وتمامه وتذكر تمامه: (ولا مخالطِ اللِّيانِ جانِبُهْ)، مجهول القائل، يُنظر: علل النحو:293، والخصائص:368/2، والإنصاف:92/1، المسألة (14)، وخزانة الأدب:389/9.

([323]) شرح الجمل:412/1.

([324]) يُنظر:علل النحو:293/1، وأسرار العربية:104-105، والإنصاف:92/1-93، المسألة (14)، والتبين:279، المسألة (40)، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):599/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):5/3-6.

محذوف للعلم به، وتقدير الكلام: يا الله نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير أنت، وكذلك فإنَّ (نِعْمَ المولى) جملة سواء كانت اسمية أم فعلية، واتفق البصريون والكوفيون على أنَّ الجمل لا تنادى، فلا يجوز أن تقول: يا زيد منطلق، فكذلك لا يجوز أن تقول: يا نِعْمَ المولى إلَّا على تقدير حذف المنادى، وبهذا بطل الاستدلال به[325].

ثالثًا: قولهم إنَّهما اسمان لعدم اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، وعدم تصرفهما، فيرد عليه بأنَّ (نِعْمَ) وضعت لغاية المدح، و(بِئْسَ) وضعت لغاية الذم، والمدح والذم بما هو موجود، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون ولم يقع، والدليل على فساد ما قالوه إنَّ(عسى) فعل بالإجماع، وهي لا يقترن بها زمان، ولا تتصرف[326].

رابعًا: أما الرد على قولهم: جاء عن العرب إنَّهم قالوا: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ، ولا يوجد شيءٌ على وزن فعيل في أمثلة الأفعال، فهي روايةٌ شاذّةٌ تفرَّد بها قطربٌ، وإن سلَّمنا بصحتها فليس فيها دليل؛ لأنَّ هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة في (نَعِمَ) وهو الأصل في (نَعْمَ)، ومن ذلك ما قاله الفرزدق:

تَنْفي يَدَاهَا الحَصى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[327]

والشاهد فيه إشباع كسرة الهاء من الدراهم، والراء من الصيارف، فنشأت عن الكسرة الياء. وإن كل ما كانَ على وزن (فَعِلَ) من فعل، أو اسم، وعينه حرفٌ من حروفِ الحلق، جازَ فيه أربع لغات هيَ: فَعِلَ، وفِعِلَ، وفَعْلَ، وفِعْلَ، وبما أنَّ الأصل في (نِعْمَ) هو (نَعِمَ)، فتكون الياء في قولهم: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ، إشباعًا للكسرة، ولا دليلٌ فيه على الاسمية[328].

([325]) يُنظر: الإنصاف:1/96-97، المسألة (14)، والتبين:277-278، المسألة (40).

([326]) يُنظر: أسرار العربية:106، والإنصاف:1/99، المسألة (14)، والتبيين:280، المسألة (40).

([327]) لم أقف عليه في ديوانه، يُنظر: الكتاب:1/28، وفيه (الدنانير) بدلًا عن (الدراهيم).

([328]) الإنصاف:1/103، والتبيين:281، المسألة (40)، وارتشاف الضرب:4/2042.

خامسًا: قولهم: إنَّها اسمٌ لدخول اللام عليها فيه نظر؛ لأنَّ اللام تدخل على الحرف، كقوله جلَّ جلّاله:﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾[329]، وجازَ ذلك؛ لأنها أشبهت الأسماء من حيث أنَّها جامدة، وجازَ أنْ يدخلَ عليها حرف التوكيد، وكذلك جاءَ في كلام العرب دخول اللام على الفعل الماضي، كقول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ ولا صَالِ[330]

والشاهد فيه (لناموا)، فدخول اللام على الحرف، وعلى الفعل الماضي، دليلٌ على فساد قولهم[331].

سادسًا: أمَّا الرد على اعتراضهم على تاء التأنيث التي لحقت (نِعْمَتْ، وبِئْسَتْ)، وقولهم: إنَّها غير مختصةٍ بالأفعال؛ لدخولها على الحروف، مثلُ: رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولاتَ، ففيه نظر؛ لأنَّ التاء التي لحقت هذه الحروف ليست التاء التي لحقت (نِعْمَتْ، وبِئْسَتْ)؛ لأمرين: أحدهما: إنَّ التاء في (رُبَّتَ، وثُمَّتَ) جيء بها لتأنيث الحرف نفسه، لا لكون الفاعل مؤنّثًا كقولك: رُبَّتَ رجل أكرمتُ، كما تقول: رُبَّتَ امرأة أكرمتُ، فكلاهما جائز، بينما التاء التي لحقت (نِعْمَتْ، وبِئْسَتْ) جاءت؛ لأنّ الفاعل مؤنّثٌ، فلا تقول: نِعْمَتِ الرجلُ، وبِئْسَتِ الغلام، فجواز مجيء التاء مع المذكر في (رُبَّتَ، وثُمَّتَ)، دليلٌ على الفرق بينهما، والآخر: التاء التي اتصلت بِـ(رُبَّتَ، وثُمَّتَ) تكون متحركة، بينما التاء التي لحقت (نِعْمَتْ، وبِئْسَتْ) تكون ساكنة، فبان الفرق بينهما، أما (لاتَ) فهي كلمة واحدة، لا توجد زيادة فيها، وإنْ سلَّمنا بزيادتها يكن جوابها ما ذُكرَ في (رُبَّتَ، وثُمَّتَ)، وهذا دليلٌ على فساد ما ذهبوا إليه[332].

([329]) سورة الضحى: الآية/5.

([330]) ديوانه:32.

([331]) يُنظر: التبيين:280-281، المسألة (40).

([332]) يُنظر:الإنصاف:89/1، المسألة (14)، والتبيين:275، المسألة (40).

واستنادًا لما تقدم من أدلةٍ على فعلية (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فإنَّ الأخذ بمذهب سيبويه ومن تابعه أولى، وهو الصحيح، والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

دلالة (كانَ) بعد أدوات الشرط.

يستعمل الفعل الماضي بعد أدوات الشرط، ويكون مقلوب المعنى إلى الاستقبال؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا في المستقبل، واختلفوا في دلالة (كان) من بين سائر الأفعال[333]، فكان لهم فيها أربعة أقوال[334]:

القول الأول: ذهبَ الفراء إلى أنَّ (إنْ) محمولة على (لو)، فلا تقلب معنى الماضي إلى الاستقبال[335].

القول الثاني: ذهبَ المبرد إلى أنه ليس شيءٌ من الأفعال يأتي بعد (إنْ) إلا وتقلب معناه إلى الاستقبال، إلا (كان)؛ لقوتها، وأنها أصل في الأفعال الماضية، فلم تقوَ

([333]) يُنظر: الانتصار:194، والأصول في النحو:190/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):106/5، وشرح التسهيل (ابن مالك):92/4.

([334]) للمحدثين قولٌ خامس في هذه المسألة، وهو أن تدخل (إنِ) الشرطية على (كانَ) وعلى الفعل الماضي التام ويكون معنى الشرط فيها ماضيًا، وهو قول الدكتور فاضل السامرائي، والدكتور خليل بنيان الحسون، ينظر: معاني النحو:65/4-66، والنحويون والقرآن:30.

([335]) يُنظر: معاني القرآن:143/1.

(إنْ) على قلبها، فلا يكون معناها إلا ماضيًا، كقولك: إنْ كنتَ زرتني أمس أكرمتك اليوم، فبقى ما بعد (إنْ) يدل على معنى الماضي[336]، وتابعه على ذلك الرضي[337].

القول الثالث: ذهبَ ابن السراج إلى أنَّ (إنْ) دخلت على فعل آخر معناه الاستقبال، محذوف، إذ قال: ((وهذا الذي قاله أبو العباس–رحمه الله– لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إنْ) تخلو من الفعل المستقبل؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قاله عندي نقض لأصول الكلام. فالتأويل عندي لقوله: إنْ كنتَ زرتني أمس أكرمتك اليوم، إنْ تكن كنت من زارني أمس أكرمتك اليوم...، وكذلك قوله عزَّ وجل: ﴿**إن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ**﴾[338]، أي: إنْ أكن كنت، أو: إنْ أقل كنت قلته، أو: أقر بهذا الكلام))[339]، وهو مذهب الجمهور[340].

القول الرابع: إنَّ (كانَ) بعد (إنْ)، كغيرها من الأفعال يقلب معناها من الماضي إلى الاستقبال، وهو قول أبي البقاء العكبري: ((﴿**إن كُنتُ قُلۡتُهُۥ**﴾ (كنتُ) لَفْظَهَا ماضٍ، والمُرادُ المُسْتَقبلُ، والتقدير: إنْ يَصحَّ دَعْوايَ لي، وإنَّما دعا هذا؛ لأنَّ (إنِ) الشَّرطية لا معنى لها إلا في المُسْتَقبلِ))[341]، وأخذ به ابن الحاجب[342].

([336]) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:42/3، والأصول في النحو:190/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):106/5، وشرح التسهيل (ابن مالك):92/4، والبحر المحيط:66/1، والمساعد:187/3، وتمهيد القواعد:218/1، والنجم الثاقب:73/2، لم أقف على رأيه في كتابيه: (المقتضب) و(الكامل في اللغة والأدب).

([337]) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:115/4.

([338]) سورة المائدة: من الآية/16.

([339]) الأصول في النحو:91/2.

([340]) يُنظر: البحر المحيط:66/1، وتمهيد القواعد:218/1، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:92/1.

([341]) التبيان في إعراب القرآن:476/1.

([342]) يُنظر: أمالي ابن الحاجب:218/1.

وقد تكلم ابن الفخّار على هذا الخلاف، وذكر الأقوال جميعها، ونسب قول أبي البقاء العكبري لابن الضائع، إذ قال: ((والثاني: أنَّها بعد حرف الشرط كغيرها من الأفعال في أنَّها مقلوبة المعنى إلى الاستقبال. والتقدير: إنْ أكن قلته فقد علمته، أي: إنْ أكن فيما يستقبل موصوفًا بأني قلته فقد علمته، وهو مقلوب قولهم: كان زيدٌ سيقوم، وهو جائزٌ باتفاق، وهو قول ابن الضائع))[343]. وهو القول الذي رجّحه ابن الفخار، وقال فيه: ((وأولى هذه الأقوال، قول ابن الضائع؛ لبقاء (كانَ) معه على الأسلوب المطَّرد من غيرِ حذفٍ ولا حملٍ على حرفٍ، مع حصول المعنى، كقوله تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ**﴾[344]، وهذه مقلوبة المعنى بلا إشكالٍ))[345].

ونقد ابن الفخّار بقية الأقوال، إذ قال: ((وأما قول المبرد فهو مقدم لبابِ الشرط أجمع، قال ابن السراج، وأظنّهُ رجعَ عن ذلك؛ لأنه وقَعَ في الطُّرَّةِ بخطه يُنظر فيه، وأما مذهب ابن السراج ومن تَبِعَهُ فتكلف لم تدعُ إليه ضرورةٌ؛ لأنَّ المعنى حاصِلٌ دونه. وقول الفراء غير صحيح؛ لأنَّ جوابها يكون مستقبلًا، ولا يكون ذلك في (لو) وأيضًا فإنَّها دَعْوى مجردةٌ، والله أعلم))[346].

ويختار الباحث في هذه المسألة قول أبي البقاء العكبري، والذي رجحه ابن الفخّار، لما سبق ذكره من الحجج، ولما يأتي:

أولًا: إنَّ (إنِ) الشرطية مختصةٌ بالمستقبل، وحقها أنْ يأتيَ بعدها المستقبل من الأفعال؛ لأنَّ الشرط هو أنْ يقعَ شيءٌ لوقوع غيره، فلا يكون شرطها بمعنى الماضي، فإنْ دخلت عليه قلبته مستقبلًا، كقوله جلّ جلاله: ﴿**إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ**

---

[343] شرح الجمل:158/2.

[344] سورة المائدة: من الآية/6.

[345] شرح الجمل:158/2.

[346] شرح الجمل:158/2.

فَصَدَقَتۡ﴾[347]، فـ(كان) هنا بمعنى (ثبتَ)، فكأنه قيل: إنْ ثبتَ أن قميصه، وثبوت الشيء لا يلزم منه أَلَّا يكون قبل ذلك ثابتًا، فهي على بابها في الاستقبال؛ لأنَّ المعنى: إن يثبت هذا في المستقبل فهي صادقة. وهذا التأويل يجري على بقية الأمثلة[348].

ثانيًا: الحروف تغلب الأفعال، فإذا دخلت (لمْ) على الفعل المستقبل قلبت معناه إلى الماضي، مثل: لمْ يقم زيدٌ، ولا خلاف في ذلك، فكذلك حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل[349]

ثالثًا: من أصولهم أنَّ للفعل الماضي قرائن تقلب معناه إلى الاستقبال دون لفظه، ومن هذه القرائن أدوات الشرط كلها إلَّا (لو) و(لمّا)، فلو كانت (إنْ) غير قادرة على صرف معنى (كان) إلى الاستقبال؛ لقوة دلالتها على الماضي ما جاز أنْ تستعملَ بعدها والمراد بها الاستقبال، ألا ترى أنَّ المعنى دالٌّ على الاستقبال بلا شكٍّ، كما في قوله تبارك اسمه: ﴿**وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ**﴾.

وبما تقدم فإن (كان) كغيرها من الأفعال، يقلب معناها دون لفظها إلى الاستقبال، بعد أدوات الشرط ما عدا (لو) و(لمَّا)، والله تعالى أعلم بالصواب.

([347]) سورة يوسف: من الآية/26.

([348]) يُنظر: الأصول في النحو:191/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):106/5، وأمالي ابن الحاجب:218/1.

([349]) يُنظر: الأصول في النحو:190/2.

المَبْحَثُ الثَّانِي: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي

زمن الفعل المضارع.

اختلف النحويون في زمن الفعل المضارع إذا كان مرفوعًا متجردًا من القرائن، على ثلاثة أقوال[350]:

القول الأول: يكون الفعل المضارع المرفوع المتجرد من القرائن صالحًا للحال والاستقبال وهو قول سيبويه، إذ قال: ((وأما الفعل فأمثلة أخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع...، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبرًا: يقتُلُ، ويذهَبُ، ويَضرِبُ، وَيُقْتَلُ، وَيُضْرَبُ وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ))[351]، فنصّهُ يبيّنُ

([350]) في هذه المسألة ثلاثة أقوال أُخر لم يذكرها ابن الفخّار: الأول: الأصل في الفعل المضارع أنْ يدلَّ على الحال حقيقةً، ومجازًا على الاستقبال، وهو قول الفارسي، إذ قال: ((لفظ المضارع، وهو ما يلحقه الألف، والنون، والتاء، في قولك: أفعلُ أنا، وتفعلُ أنتَ، أو هيَ، ونفعلُ نحنُ، ويفعلُ، ويتسعُ فيوقعُ على الآتي أيضًا، والأصل أن يكون للحاضر))، المسائل العسكريات:59-60. وقوى هذا المذهب الرضي واختاره السيوطي، يُنظر: شرح الرضي على الكافية:16/4، وهمع الهوامع:36/1. والثاني: زمن الفعل المضارع مختص بالحال، ولا يدل على الاستقبال، وهو منقول عن ابن الطراوة، وصححه السهيلي، يُنظر: نتائج الفكر:93. والثالث: الأصل في الفعل المضارع أنْ يدلَّ على الاستقبال حقيقة، ويدل على الحال مجازًا؛ لأن الأصل أن يكون الفعل مستقبلًا، ثم حالًا، ثم ماضيًا، فالاستقبال أولى بهذا الزمن؛ لأنه أسبق، والدليل على ذلك أن العرب بنت زمن الحال عليه؛ لقربه منه، وهو منسوب إلى أبي بكر بن طاهر، نقله عنه أبو حيان الأندلسي، يُنظر: التذييل والتكميل:86/1.

([351]) الكتاب:12/1.

أنَّ زمن الفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، وتابعه المبرد[352]، وعلى هذا القول مذهب جمهور النحويين[353].

واستدلوا على ذلك بدليلين:

أحدهما: العرب وضعت قرائن تخلص الفعل المضارع لزمن الحال، وأخرى تخلصه للاستقبال، وفي هذا دليل على أنَّه يدلُّ على الزمنين معًا؛ لأنَّه لـو دلّ على أحـدهما دون الآخر ما احتاج إلى تلك القرائن.

والآخر: أنه أشبه الأسماء المشتركة كلفظة (عين) التي تدل على العين الباصرة، وعلى عين الميزان، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك[354].

القول الثاني: يدلُّ على المستقبل لا غير، ولا يوجد لفعل الحال صيغة تخصّه، وهو منسوب إلى الزّجّاج، قال أبو حيان الأندلسي: ((ذهب الزّجّاج إلى أنَّه مستقبل، وأنكر أنْ يكونَ للحال صيغة؛ لأنَّهُ لقصره لا يمكن أنْ يعبَّرَ عنه؛ لأنَّك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا؛ ولأنَّهُ لو عبر عنه في اللغة لكان له صيغة تخصّه؛ لأنَّهُ ليس من موجود في كلامهم إلَّا وله لفظ يخصّه، وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره، وأمَّا أنَّهُ لا يكون لشيء لفظ يقع عليه إلَّا المشترك فلا يوجد في كلامهم ذلك))[355]. وعليه يكون الحال ليس بزمن موجود؛ لقصره ولعدم وجود صيغة تخصه، وتابعه على ذلك تلميذه الزّجّاجي، إذ قال:((الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماضٍ ومستقبلٌ، فالمستقبل ما لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود والفعل الماضي ما تقضى، وأتى عليه زمانان لا أقل من

([352]) يُنظر: المقتضب:336/4.

([353]) يُنظر: ارتشاف الضرب:2029/4، وتمهيد القواعد:187/1، وهمع الهوامع:36/1.

([354]) يُنظر: الإيضاح في علل النحو:87-88، وأسرار العربية:47، والمغني في النحو:133/1.

([355]) يُنظر: التذييل والتكميل:81/1-82.

ذلك: زمان وجد فيه، وزمان خبر فيه عنه، فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذّي لم يأتِ وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي، وأول الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل))[356].

القول الثالث: أنكر قومٌ زمن الحال، وأنَّ الأفعال عندهم قسمان[357]: ماضٍ ومستقبل، ونسب الأصفهاني هذا القول إلى قوم من الفلاسفة، إذ قال: ((وقال قومٌ من الفلاسفة إنَّ الأفعال قسمان إمَّا أنْ يكونَ موجودًا وإما أنْ يكونَ معدومًا، فالموجود في حيّز الماضي، والمعدوم في حيّز المستقبل، وليس بين هذين شيء يسمّى حالًا، فقولكم: حال إذًا محال))[358].

وتناول ابن الفخّار هذه المسألة، وذكر الأقوال الثلاثة فيها ولم ينسبها إلى مدرسة أو عالم، وبيّن أَنَّ الأفعال تنقسم بحسب الزمن إلى ثلاثة أقسام متابعًا تقسيم سيبويه، وذكر بعدها قول مَنْ أنكر زمن الحال ونقده، وذلك قوله: ((وذهب قومٌ إلى إنكار زمان الحال، محتجّين بعدم تصوّر الإخبار عنه بكونه واقعًا أو غير واقع، فلا محسوس يشهد بوجوده، وهذا مذهب فاسد؛ لِمَا يلزم عليه من إثبات العالم في غير زمان موجود، وهو عين المحال))[359].

ثم ذكر بعد ذلك قول من أنكر فعل الحال دون زمانه وبين حجتهم ونقدها، إذ قال: ((وذهب آخرون إلى إنكار فعل الحال دون زمانه، محتجين بأمرين:

([356]) الإيضاح في علل النحو:86-87.

([357]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة:194/1، وشرح اللمع (الأصفهاني):270/1، واللباب في علل البناء والإعراب:13/2-14.

([358]) شرح اللمع:270/1.

([359]) شرح الجمل:91/1.

أحدهما: أنَّ الإخبار في حال كونه حالًا متعذر غير ممكن إلَّا بعد صيرورته في حيّز المضيّ؛ لأنَّ زمان الحال غير متسع للإخبار عنه.

والثاني: أنَّ العرب لم تَخُصَّهُ ببناء هذه العبارة ألسيت موجودة في نص أبي حيان في ذكر مذهب الزجاج، ولو كان موجودًا، لكان له بناء يخصّه، كالطرفين.

الجواب عن الأول: إنَّ الحال في استعمال العرب إنَّما هي على ما ذكرناه آنفًا، من أنَّها ما وقع ودام ولم ينقطع، فالإخبار على هذا عن فعل الحال في حال كونه حالًا غير متعذر.

والجواب عن الثاني: إنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك في كلامها، ممَّا لا يـخالفون فيــه،

وذلك أنَّ رائحة هذا اللفظ يقع على كثير من الأنواع، تنفرد كلّها بالتقييد لا بصيغة مفردة، بل تقول: رائحة العنبر، رائحة المسك، ونحو ذلك.

فإن قلت: فهلّا انفصلت عن هذا بالأشياء المشتركة، كالجون والعين.

فالجواب: أنّ كلّ مشترك له في كلّ محتمل لفظ يخصّه، كالأسود في أحد مدلوليه والأبيض في الآخر، وليس لفعل الحال لفظ يخصّه لكن جاز ذلك، إذ كان له في كلامهم نظير، وهو ما ذكرناه قبل))[360].

ويرى الباحث أنَّ قول سيبويه هو الراجح، وأنَّ القول بخلافه من إنكار زمن الحال أو إنكار صيغته يندفع بما ذكره ابن الفخّار من الأدلّة، وبما يأتي:

([360]) شرح الجمل:1/91-92.

أولًا: قول العرب للحال: الآن، فإن كان زمن الحال غير موجود، فلا يوجد معنى لقولهم: يفعلُ الآن، فدخول قرينة (الآن) عليه دليلٌ على أنَّهُ ليسَ بزمنٍ ماضٍ، ولا مستقبلٍ، وأنَّ الواردَ بهِ زمنٌ آخرُ هوَ الحال[361].

ثانيًا: الأصل إذا أخبرَ بـ(يَفْعلُ) أنْ يخبرَ به في حال وجوده، وهو الحال، نحو: زيدٌ يصلي [362]، ((فهذا الضرب، وإن كانَ شيءٌ منه قد مضى، وشيءٌ منه لم يمضِ فإنَّهُ عند العربِ ضربٌ من ضروبٍ لفعلٍ غيرِ الماضي، وغيرِ المستقبلِ، وعلى هذا عندهم حكم هذه الأفعال تتطاولُ أركانها، وتخرجُ إلى الوجودِ شيئًا فشيئًا))[363] من زمن الماضي إلى الحالِ ثمَّ يتسع زمانها إلى الاستقبال[364]. ومنه أيضًا في كلام العرب يوجد حرفٌ لنفي المستقبل نحو: (لن)، وحرفٌ لنفي الماضي نحو: (لم)، وحرفٌ لنفي الحال نحو: (ما)، وهذا دليل على وجود زمن الحال وصيغته، والقول لمن أنكره: إنَّ الموجود في محال وجوده لا بدَّ له من زمان، وهو منحصر في الماضي والمستقبل، على ما زعمتم، وهما معدومان، ولا يتصور وجود موجود في زمن معدوم؛ فثبت زمن الحال[365].

فقد تحصل مما سبق أنَّ الدَّلالةَ الزمنيَّةَ للفعلِ المضارعِ المرفوعِ المتجردِ من القرينةِ اللَّفظيَّةِ أو القرينةِ المعنويَّةِ صالح للحال والاستقبال؛ لِما ذكر من أدلة. والله تعالى أعلم.

([361]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):128/1، وشرح الرضي على الكافية:16/4.

(1) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة:194/1، وشرح اللمع (الأصفهاني):270/1، واللباب في علل البناء والإعراب:14/2.

(2) المسائل العسكريات:59.

(3) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:16/4، والتعليقة على المقرب:70.

()[365] يُنظر: المسائل العسكريات:59، وتمهيد القواعد:184/1، والنجم الثاقب:287/1.

رافع الفعل المضارع.

أجمع النحويون على أنَّ الفعل المضارع يكون مرفوعًا إذا لم يتقدّمْهُ ناصبٌ أو جازم، ولم تلحقْهُ نونَا التوكيد، ونون النُّسوةِ[366]، واختلفوا في عامل رفعه أهو عاملٌ معنويّ أم عامل لفظيّ، فكانوا على ثلاثة أقوال[367]:

([366]) ينظر: علل النحو:187، وشرح المقدمة المحسبة:346/2، والمرتجل:115، وشرح التسهيل (ابن مالك):5/4، وتسهيل الفوائد:228.

([367]) في المسألة سبعة أقوال اقتصر ابن الفخّار على ثلاثة منها، ينظر هذه الأقوال في: همع الهوامع:591/1-592، والأشباه والنظائر:518/1-519. وذهب د. مهدي المخزومي إلى أنَّ الفعل المضارع إذا جاء مرفوعًا ليس لكينونته في موقع الاسم، ولا لتجرّده من الناصب والجازم، وإنّما يرفع؛ لدلالة على الحال والاستقبال، ولا دلالة له على أحدهما، ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:133-134.

القول الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ العامل في رفع الفعل المضارع هو عامل معنوي، وهو وقوعه موقع الاسم، وذلك قوله: ((باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتُها في هذه المواضع ألزمتْها الرفعَ، وهي سبب دخول الرفع فيها. وعِلّتُه: أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنَّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمُها لا يعمل في الأسماء. وكينونتُها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأً))[368] ، وتابعه على ذلك أغلب البصريين[369].

واستدلوا على صحة قولهم من وجهين:

أحدهما: إنَّ وُقُوعَهُ موقع الاسم يكون بالمعنى لا بِاللَفظ، فلهذا أشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه.

والآخر: إنَّ قيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحوال الاسم، وهو الرفع؛ فلمّا كان كذلك لزم أن يعطى أقوى حالات الإعراب، وهي الرفع؛ لذلك كان مرفوعًا؛ لقيامه مقام الاسم، ومن المعلوم أنَّ الواقع موقع شيء يستحقُّ حكم ذلك الشيء[370].

القول الثاني: نُسب إلى الكسائي أنَّ الفعل المضارع يرتفع بعامل لفظيّ، وهو بما فِي أَوله من الزوَائد الأربع، وهي أحرف المضارعة. فهو نسب العمل إلى تلك الأحرف،

([368]) الكتاب: 3/9-10.

([369]) يُنظر: المقتضب:5/2، والأصول في النحو:146/2، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي):29/1، والإيضاح العضدي:14، واللمع في العربية: 124، والتبصرة والتذكرة:77/1، 395. وشرح المقدمة المحسبة: 346/2، والمقتصد: 121/1، وشرح المفصل (ابن يعيش):219/4.

([370]) يُنظر: علل النحو: 188، والإنصاف:2/ 449، المسألة (74)، ونتائج الفكر:62، والمغني في النحو:152/1.

وحجته في ذلك أنَّ الفعل قبل دخول حرف المضارعة عليه كان مبنيًّا، وبعد دخوله رُفِعَ، والرفعُ عملٌ فلَا بدَّ لَه من عامل، وَلم يحدث هذا العمل إلّا الحرف؛ لذا وجبَ أنْ يُضافَ العملُ إليهِ، فكون أحرف المضارعة هي العاملة أولى من كون العامل فيه عامل معنويّ؛ لأنَّ العامل المعنويّ مخفيّ، واختصّت بعمل الرفع من دون النصب والجزم؛ لضعفها، ولكونها أصبحت كالجزء منه[371].

القول الثالث: ذهب الفراء، وغيره من حذّاق الكوفيين[372]، وجماعة من البصريين منهم الأخفشُ إلى أنَّ العامل في رفع الفعل المضارع هو تجرّده من الناصب والجازم، وهو عامل معنويّ[373]، واختاره ابن مالك، وصحَّحه ابنه ابن الناظم[374].

والعلّة التي جعلتهم يقولون بالتجرّد هي أنّ الفعل المضارع تدخل عليه عوامل النصب، وعوامل الجزم، فإذا دخلت عليه نُصب أو جزم بحسب العامل الداخل عليه، وإذا لم تدخل عليه كان مرفوعًا، وعليه فالتجرّد من هذه العوامل هو الرافع له، فالتعرّي من العوامل اللفظية واستقلاله من دونهَا يدلُّ على قوَّته؛ لذلك أشبه المبتَدأ[375].

وردَّ الكوفيون على مَنْ قالَ برفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم، من ثلاث جهاتٍ:

([371]) يُنظر: علل النحو: 188، وشرح المقدمة المحسبة: 347/2، والإنصاف:2/ 448، المسألة (74)، واللباب في علل البناء والإعراب:25/2، والمغني في النحو:151/1، وشرح الرضي على الكافية: 28/4.

([372]) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):53/1، وعلل النحو:188، وأسرار العربية:48، وشرح الكافية الشافية:1519/3، وتوضيح المقاصد:1228/3، وشرح الأشموني:178/3.

([373]) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):219/4، وشرح التصريح:356/2، وموصل النبيل:1466/4، خالد عبد الله الأزهري، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1418هـ-1998م.

([374]) يُنظر: شرح التسهيل:5/4-6، وشرح ابن الناظم:676.

([375]) يُنظر: الإنصاف: 448/2 المسألة (74)، واللباب في علل البناء والإعراب: 25/2.

الأولى: إنَّ الاسم يأتي مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فلو كان رفعه؛ لكونه قائمًا مقام الاسم؛ لوجب أنْ يعربَ بإعرابه في جميع أحواله، وأعني الرفع والنصب والجر.

والثانية: إنّ بعض الحروف مختصة بالفعل، فمنها حروف التحضيض، نحو: هلّا يقومُ زيد، وكذلك (قد)، و(السين)، و(سوف)، مثل: سوف يقومُ زيد، فهذا الاختصاص فيه دليل على أنَّ الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم، وعليه يلزم أنْ يكونَ الرافع له التجرّد من الناصب والجازم، وليس وقوعه موقع الاسم.

والثالثة: لا يجوز القول إنَّه مرفوعٌ؛ لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه لو كان مرفوعًا لذلك لكان يجب أنْ ينصبَ في مثل: كاد زيد يقومُ؛ لكونه حلّ محلّ (قائمًا)، وهو منصوبٌ؛ لذا لا يقع الفعل موقع الاسم في هذا الموضع [376].

وناقش ابن الفخّار مسألة العامل في رفع الفعل المضارع، وذكر ثلاثة أقوال، وفي ذلك قال: ((اختلف الناس في تعيين الرافع للمضارع، فذهب سيبويه وجمهور نحاة البصرة إلى أنَّ ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم مرفوعًا كان ذلك الاسم، أو منصوبًا أو مخفوضًا، وذلك في الابتداء، والخبر، والحال، والصفة، كقولك: يقوم زيد، وزيد يقوم، وهذا زيد يقوم، وهذا رجل يقوم...، وأما الكوفيون وبعض البصريين فزعموا أنَّ ارتفاعه بتعرّيه من الناصب والجازم...، وحكي عن الكسائي: أنَّ المضارع إنَّما ارتفع بالزوائد التي في أوله، وهي حروف المضارعة، كأنّه ذهب إلى نسبة العمل إلى الحروف المختصة به))[377].

ومال إلى قول البصريين، وذلك بيّنٌ في أثناء نقده لاحتجاج الكوفيين، فقد نقدَ احتجاجهم بأنَّ الفعل المضارع بعد (قد)، و(السين)، و(سوف)، يكون مرفوعًا؛ وذلك

([376]) يُنظر: الإنصاف: 448/2-449، المسألة (74)، وشرح التسهيل (ابن مالك): 6/4، وشرح الرضي على الكافية: 27/4.

([377]) شرح الجمل: 96/1-98.

لصيرورة هذه الأحرف مثل بعض حروفه؛ لأنَّها سيقت لمعنًى فيه، وعليه فالفعل معها يقع موقع الاسم، وكذلك نقدَ حجتهم في ارتفاعه بعد حروف التحضيض؛ لأنّ هذه الحروف مركّبة من حرفين غير مختصّين بأحد القبيلين (الاسم، أو الفعل)، إلَّا أنَّ تركيبها أحدث حكمًا أوجب له أحد الحكمين الجائزين قبله، ناهيك عن أنَّ الفعل يجب فيه الرفع قبل دخولها عليه، ومن المعلوم أنَّ هذه الحروف غير عاملة؛ لذا وجب استصحاب حالة الرفع؛ لأنَّ العمل لا يزول إلَّا بوجود عامل آخر، ولا عاملَ هنا، ونقد استدلالهم بارتفاع الفعل المضارع بعد (كاد) وأخواتِها، وأنَّه لا يقع موقع الاسم، فأجاب عنه، بأنَّه خبر في الأصل، ولكنّه التزم فيه أحد الوجهين الجائزين في باب (كان)[378].

وبعد الفراغ من نقد احتجاج الكوفيين نقد قول الكسائيّ، إذ قالَ: ((كأنّه ذهب إلى نسبة العمل إلى الحروف المختصة به، إذ كانت الحروف العوامل إنما أوجب لها العمل الاختصاص بما تعمل فيه. وذهب عنه أن هذا الضرب مستثنى، فيقال: الحرف إذا كان مختصًّا وجب له العمل فيما اختصَّ به بشرط ألَّا يكونَ كالجزء منه. وهذا من ذاك. وهو غير مستقيم من جهة انتصابه وانجزامه، مع ثبات حروف المضارعة فيه، وليس الرفع أحقّ من غيره. ولا يصحّ الإعمال، ولا التعليق في هذه الحروف، اللهم إلَّا أنْ يكونَ ذهب إلى ذكر العلّة في رفعه ونصبه وجزمه لا إلى ذكر العامل، واقتصر على ذكر الرفع والجزم، والنصب عنده بمنزلته، وهو أليقُ بعلم الكسائي))[379].

وذكر ابن الفخّار في هذه المسألة نَقْدَ بعضِ المتأخرين لقول الكوفيين وبعض البصريين الذين ذهبوا إلى القول بالتجرّد (التعرّي)، وكان استدلالهم بإنّ التعرّيَ من

([378]) المصدر نفسه: 96/1.

([379]) شرح الجمل: 98/1.

عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء ليست بعاملة في الأفعال[380]. ونقد ابن الفخّار استدلالهم هذا، ووصفه بالوهم، إذ قال: ((وهذا الردّ أقرب إلى الوهم؛ لأنَّ تعرّي الأفعال خلاف تعرّي الأسماء، فتعرّي الأفعال تعرٍّ من الناصب والجازم، وتعرّي الأسماء تعرٍّ من نواسخ الابتداء. وإنّما وقع الاشتراك في مجرد لفظ التعرّي، ومن ههنا أُتِيَ على الرادّ))[381].

وما يرجحه الباحث في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه، ومَنْ تابعه على ذلك من أنَّ العامل في رفع الفعل المضارع، هو وقوعه موقع الاسم، لما ذكروا في استدلالهم من أدلّةٍ، ولما ذكر ابن الفخار في أثناء نقده لاحتجاج الكوفيين.

فأمّا ما قاله الكسائي فمردود بما نقده ابن الفخار، ولأمرين آخرينِ:

أحدهما: أحرف المضارعة لو كانت عاملة لم يجز أنْ يقعَ بعدها الفعل المضارع منصوبًا أو مجزومًا، وبأنّه يلزمُ أَنْ يكونَ مرفوعًا دائمًا؛ لأنَّ عامل النصب لا يجوز دخوله على عامل الرفع، فلمّا كان الفعل المضارع يرفع، وينصب، ويجزم، وهذه الأحرف في أوّله علمنا أنّها ليست بعاملة فيه، فلو كانت عاملة ما بطل عملها بعاملٍ قبلها.

والآخر: أحرف المضارعة جزء من الفعل لا تنفصل عنه في اللفظ، وهي من تمام معناه، وما كان كذلك لا يعملُ، فإذا عملت في هذه الحالة أدّى ذلك إلى أن يعمل

([380]) من هؤلاء المتأخرين الذين قالوا بهذا: أبو البركات الأنباريّ، وابن عصفور، وابن أبي الربيع، ينظر: الإنصاف:450/2، المسألة (74)، وشرح جمل الزجاجي:131/1، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:230/1.

([381]) شرح الجمل:97/1.

الشيء في نفسه، وذلك محال. فهي بعضٌ منه، وبعضُ الكلمة لَا يعمل فيها. فهو أضعفُ الأقوال وأشدُّها مخالفةً للسماع والقياس[382].

وأما قول الفراء، ومَنْ أخذ بقوله، فيردُّ عليه من جهتين:

إحداهما: هو تعليلٌ بالعدمِ المحض.

والأخرى: إنّهم جعلوا النصب والجزم قبل الرّفع؛ لأَنَّهُ يرْتَفع بتجرّده من الناصب والجازم، وَمن المعلوم أنَّ أَوَّلَ أَحْوَال الإعرَاب هو الرفع، وَقَولهم يُوجب أَنْ يكونْ الرفع بعد النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفًا[383].

عامل نصب الفعل المضارع بعد واو المعية.

اختلف النحويون في عامل نصب الفعل المضارع بعد واو المعية [384]، فكانوا على مذهبين[385]:

([382]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة:347/2، والإنصاف: 450/2، المسألة (74)، وشرح المفصل (ابن يعيش):220/4، والمقاصد الشافية:2/6.

([383]) يُنظر: علل النحو:189، وأسرار العربية:49، والإنصاف: 450/2، المسألة (74)، واللباب في علل البناء والإعراب:26/2، وشرح المفصل (ابن يعيش):220/4،

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ الناصب للفعل المضارع بعد واو المعية هي (أن) المضمرة وجوبًا، إذ قال: ((واعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء))[386]، وقال في موضع الفاء: ((اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ)))[387]، فيتضح من هذين القولين مذهب سيبويه بأن النصب بعد الواو بإضمار (أنْ)، وأخذ به البصريون[388].

واستدلوا على ذلك بأنَّ الواو لا يمكن أن تكون عاملة؛ لأنّها غير مختصة، وما كان غير مختص لا يعملُ، فلمَّا قصدوا أنْ يكونَ للفعل الثاني حكم غير حكم الفعل الأول حُوِّل المعنى إلى الاسم، فاستحال ضم الفعل إلى الاسم؛ لذا وجب تقدير (أن)؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة الاسم[389].

المذهب الثاني: الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت من باب العطف، نُقــل هذا المذهب عن الكسائي، وتابعه بعض الكوفيين، والجرمي[390].

()[384] الأصول في النحو:154/2، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):238، واللمع في العربية:129/1، وارتشاف الضرب:1723/4.

()[385] في المسألة مذهب ثالث لم يذكره ابن الفخّار وهو مذهب الفراء الذي ذهب فيه إلى أن الفعل المضارع ينصب بعد الواو بعامل معنوي سماه الصرف. إذ قال: ((والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثمّ، أو الفاء، أو (أو)، وفي أوله جحدٌ أو استفهامٌ، ثمّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعًا أن يُكَرَّ في العطف، فذلك الصرف)) معاني القرآن:235/1، وينظر:34/1. وهو مذهب بعض الكوفيين. يُنظر: الإنصاف:452/2، المسألة (75)، وارتشاف الضرب:1668/4.

()[386] الكتاب:41/3.

()[387] المصدر نفسه:28/3.

()[388] يُنظر: المقتصد:1075/2، والإنصاف:452/2،المسألة(75)، وارتشاف الضرب:1668/4، والمساعد:84/3.

()[389] يُنظر: الإنصاف:452/2-453، المسألة (75).

()[390] يُنظر: والإنصاف:452/2،المسألة(75)،وارتشاف الضرب:1668/4، والجنى الداني:157، والمساعد:84/3.

وتكلم ابن الفخّار على هذه المسألة، ونسب القول الأول إلى صاحبه، ونسب القول الثاني إلى أبي عمر الجرمي ولم يذكر الكسائي وبعض الكوفيين، وذكر أنَّ الخلاف فيها واقع بين سيبويه ومن تابعه من جهة، والجرمي من جهة أخرى، وذلك قوله: ((قوله: (اعلم أنّ الواو تَنصِبُ الفعل المستقبل)...، ظاهره مذهب أبي عُمر الجرمي، وذلك أنَّه يقول: إنَّ هذه الحروف الثلاثة: الواو، والفاء، و(أو) تنصب الفعل بنفسها من غير تقدير حرف بعدها، وحجَّته في ذلك أنّ إضمار الحروف وإبقاء عملها على خلاف الأصول وأيضًا فإنَّ (أنْ) لم تظهر قطّ في هذا الموضع، فوجب نسبة النصب إلى هذه الحروف الثلاثة، وحذّاق النحاة يُضمرون (أنْ) بعد هذه الحروف الثلاثة في هذا الموضع؛ لأنَّها الأصل في النصب، ولأنَّ إضمارها قد ثبت بعدها فيما إذا كان الفعل المضارع معطوفًا بها على اسمٍ صريحٍ قبلها، فوجب أن يضمر هنا ما ظهر هناك. وأيضًا فإن هذه الحروف الثلاثة لو كانت ناصبةً بنفسها، لجاز أن يدخل عليها حرف العطف، كما دخل على واو القسم، فكنت تقول: ما تأتينا فتحدِّثنا وفتكرمنا، وهذا لا يقوله أحد، وأيضًا فإنَّ هذه الحروف مشتركة بين الأسماء والأفعال، والحروف لا تعمل إلا بشرط الاختصاص، فالأصحّ ما ذهب إليه سيبويه))[391].

ويرى الباحث أنَّ مذهب سيبويه ومن تابعه هو الراجح، وأنّ القول بخلافه يندفع بما ذكره ابن الفخّار من الأدلة وبما يأتي:

القياس: كما جازَ قولك: وبلدٍ، على إضمار (ربَّ)، مع جواز: وربَّ بلدٍ، وهو ليس على اجتماع العوض والمعوض منه، ولكن على الردِّ إلى الأصل في حروف العطف، ولا يجوز أنْ تضمرَ في جميع حروف العطف كما أضمرت في الفاء، والواو، و(أو)؛ لأنَّ هذه الحروف أصولٌ فتحمل الوجوه، فلمَّا أخرجت إلى الوجه الذي

[391]() شرح الجمل:89/2.

تحتمله في أصلها صلح أنْ يضمرَ معها (أنْ)؛ ليؤذن بخروجها إلى ذلك الوجه، فمثلًا قولك: لا تأكل السمك وتشربِ اللبن، فهذا إشراك في النهي؛ إذ قد نهيت عنهما معًا، فأما: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، فإنما هو نهي عن الجمع بينهما، فلمَّا أخرجت إلى معنى الجمع أضمر معها (أنْ)؛ ليؤذن بتحولها إلى هذا المعنى[392]، وبهذا وبما ذكره ابن الفخّار ثبت أنَّ الناصب للفعل المضارع بعد واو المعية هو (أنِ) المضمرة. والله تعالى أعلم.

()[392] يُنظر:الكتاب:106/1، والأصول في النحو:420/1، واللمع في العربية:129/1-130، وشرح المقدمة المحسبة:228/1.

حكم الفعل المضارع الواقع جوابًا للنهي.

اختلف النحويون في حكم الفعل المضارع الذي يقع جوابًا للنهي، في نحو: لا تَدْنُ منَ الأسَدِ يَأكُلكَ، بين وجوب رفعه، وجواز جزمه، فكانوا في ذلك على قولين:

القول الأول: يكون الفعل المضارع الواقع في جواب النهي واجب الرفع، وهو قول سيبويه: ((وتقولُ: لا تدْنُ منهُ يكنْ خيرًا لكَ. فإنْ قلتَ: لا تدْنُ منَ الأسدِ يأكُلْكَ، فهوَ قبيحٌ إنْ جزمتَ، وليسَ وجهَ كلامِ الناسِ؛ لأنَّكَ لا تريدُ أنْ تجعلَ تباعدَهُ منَ الأسدِ سببًا لأكلهِ. وإنْ رفعتَ فالكلامُ حسَنٌ، كأنَّكَ قُلتَ: لا تدنُ مِنهُ فإنَّهُ يأكُلُكَ))[393]. وتابعه في ذلك جمهور النحويين[394].

ولا يجوز جزمه عندهم إلا بشرطين:

أحدهما: أنْ يصحَّ تقدير (إنِ) الشرطية قبل (لا) الناهية، ولا يؤدي هذا التقدير إلى فسادٍ في المعنى؛ لذا جازَ جزمه في مثل قولك: لا تعصِ الله يدخلْكَ الجنّةَ؛ لصحة التقدير: إنْ لا تعصِهِ يدخلْكَ الجنّةَ، دون أن يقع فسادٌ في المعنى.

والآخر: أن يكون المضمر مثل المظهر، أي: إذا كان المضمر موجبًا، لزم أنْ يكونَ الظاهر موجبًا، وإذا كان نفيًا كان الظاهر مثله، فكما لا تقدر في الأمر النهي، لا يجوز أن تقدر النهي بالإيجاب؛ لأنَّ النهي نفي، والنفي نظير النهي، فلا يجوز أنْ

([393]) الكتاب:97/3.

([394]) يُنظر: توضيح المقاصد:1257/3، ومغني اللبيب:604/2.

تقدرَ خلافه؛ لأنَّ ذلك التقدير يؤدي إلى فسادٍ في المعنى، وهذا دليل على عدم جواز جزمه[395].

القول الثاني: أجازَ الكسائي جزم الفعل المضارع في جواب النهي مطلقًا؛ لأنَّه لا يقدر الشرط فعلًا منفيًا، وإنما يقدر فعلًا مثبتًا؛ لذلك جاز الجزم عنده في قولك: لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْكَ، التقدير: إنْ تدنُ من الأسدِ يأكُلْكَ، فهو يعول في جزم الفعل على قوة المعنى، ووضوحه لا على اللفظ، فهو يرجح القرينة المعنوية على القرينة اللفظية[396]، وتابعه في ذلك الزّجّاجي، وذلك قوله: ((واعلم أنَّ جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والجحد مجزومٌ على معنى الشرط،...، وكل شيءٍ كان جوابه بالفاءِ منصوبًا، كان بغير الفاء مجزومًا))[397]، ونسب هذا المذهبُ إلى الكوفيين[398]، وتابعهم عليه السهيلي[399].

وقد استدلوا على هذا الجواز بالسّماع والقياس، فأمّا السّماع: قوله تبارك اسمه: ﴿**وَلَا تَمۡنُنْ تَسۡتَكۡثِرُ**﴾[400]، في قراءة من جزم (تستكثرْ) على جواب النهي[401]، وبقول الرسول الأعظم ﷺ: ((لا ترْجعُوا بعْدِي كفّارًا يضرِبْ بعضَكمْ رقابَ بعضٍ))[402]، والشاهد فيه جزم (يضرِبْ) على جواب النهي، وبقول أبي طلحة للرسولِ الكريمِ ﷺ: ((بأبي أنتَ وأُمي لا تُشرفْ يُصبْكَ سهمٌ من سهامِ القومِ))[403]،

([395]) يُنظر: معاني القرآن (للفراء):160/1، والمقتضب:83/2، والبديع في علم العربية:647/1، واللباب في علل البناء والإعراب:64/2، والنجم الثاقب:977/2.

([396]) يُنظر: البديع في علم العربية:647/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):43/4، ومغني اللبيب:605/2.

([397]) الجمل في النحو:210.

([398]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):193/2، والمساعد:100/3.

([399]) يُنظر: أمالي السهيلي:85-86.

([400]) سورة المدثر: الآية/6.

([401]) قراءة الحسن البصري، وابن أبي عبلة. يُنظر: معاني القرآن (للفراء):53/1، 201/3.

([402]) صحيح البخاري:35/1، رقم الحديث (221)، وفيه (يضرِبْ) مرفوعًا.

([403]) صحيح مسلم:1443/3، رقم الحديث (1811)، وفيه (لا تشرفْ لا يصبْك).

والشاهد فيه جزم (يُصبْكَ) على جواب النهي، وبقول بعض العرب: لا تسألونا نُجبْكمْ بما تكرهون، والشاهد فيه جزم(نُجبْكمْ) على جواب النهي[404].

وأما القياس فاستدلوا بجواز نصب الفعل في جواب النهي إذا اقترن بالفاء، نحو: لا تدنُ من الأسدِ فيأكُلَكَ، فإنه يجوز فيه الجزم عند سقوطها[405].

وتناول ابن الفخّار هذه المسألة، وذكر الخلاف فيها، إذ قال: ((الضابط لهذا الباب أنَّ المضارع إذا وَقَعَ جوابًا لغير الخبر، فإنه ينجزم لا بدَّ من ذلك؛ لأنَّ معنى كونهِ جوابًا: أنَّهُ مُسَبَّبٌ عمَّا قبله، ولا يستثنى من هذا الأصل على مذهبِ أهلِ البصرةِ إلا مسألةُ النهي إذا كان الثاني مُسَبَّبًا عن وجود الفعل الذي قبله. وأطلق أهلُ الكوفةِ القولَ بذلك على أصل تقديرهم في المسألة))[406].

ونقد بعد ذلك قول الزّجّاجي، وذلك قوله: ((وليس النفي مما ينجزم جوابهُ، وقد غَلِطَ أبو القاسم في التسوية بينه وبين ما ذكر، وكذلك إطلاقهُ القولَ في النهي، والأصل المرجوع إليه ما ذكرناه أولًا، وبالله التوفيق))[407].

وذكر ابن الفخّار بعد ذلك ضابط هذه المسألة ونقد مذهب الكوفيين، إذ قال: ((إذا كان المضارعُ مُسَبَّبًا عن عدم فعل النهي، لَزِمَ جزمُهُ، نحو: لا تدنُ من الأسدِ تسلمْ، فالسلامة مُسَبَّبَة عن عدم الدنوّ. وإذا كان مُسَبَّبًا عن وجود فعل النهي، وجب رفعه، كقوله: لا تدنُ من الأسدِ يأكُلُكَ، فالأكلُ مُسَبَّبٌ عن وجود الدنوّ؛ لأنَّ التقدير: إلا تدنُ منه، أي: إنْ لم تدنُ منه يأكلك. وهذا المعنى فاسد مع جزم المضارعِ بعد فعل النهي، فلهذا لَزِمَ رفعه على معنى التحذير. والكوفيون يجزمونه؛ لأنَّهم إذا قدَّروا

([404]) يُنظر: أمالي السهيلي:85-86، وشرح التسهيل (ابن مالك):44/4، وتحرير الخصاصة:615/2-616، والمقاصد الشافية:75/6، والنجم الثاقب:978/2.

([405]) يُنظر: توضيح المقاصد:1258/3، وشرح التصريح على التوضيح:348/2، وحاشية الصّبّان:456/3.

([406]) شرح الجمل:134/2.

([407]) المصدر نفسه: الجزء والصحيفة أنفسهما.

حرف الشرط، أسقطوا (لا) فقالوا: لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْكَ، على تقدير: إنْ تَدْنُ منه يأكُلْكَ، والمعنى على هذا صحيحٌ، ولكنه خطأ من جهة إسقاط حرف (لا) مع تقدير حرف الشرط، ويلزمهم على هذا إسقاطها، من نحو: لا تعصِ الله تدخلِ الجنة، وهذا شنيــع،

فكان قولهم غير صحيح))[408].

والباحث يوافق ابن الفخّار الذي وافق مذهب سيبويه، وجمهور النحويين، فما ذهب إليه الكسائي، ومن تابعه فيه نظرٌ؛ لما ذكره ابن الفخّار، ولما يأتي:

أولًا: السماع الذي استدلوا به محتمل، فأما قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَمۡنُنۡ تَسۡتَكۡثِرُ**﴾، ففيه أكثر من قراءة: قرأ الجمهور برفع (تستكثِرُ)، وقرأ عبد الله بن مسعود، والأعمش بنصبه على تقدير: ولا تمننْ أنْ تستكثِرَ. وجزم (تستكثِرْ) يحتمل أربعة أوجه، أولها: جُزمَ على أنَّه بدلٌ من (تمنُنْ). وثانيهما: سكنتِ الراء؛ لتناسب رؤوس الآيات التي قبلها. وثالثها: سكنت الراء؛ لثقل الضمة عليها. ورابعها: إنه قدر الوقف على الراء فسكنها، أي: يجري الوصل مجرى الوقف[409].

وأما ما استدلوا به من الأحاديث الشريفة ففيه نظر؛ لأنَّها جاءت في كتب الأحاديث مرفوعة، أو مجزومة على تكرار النهي، ولم تأتِ مجزومة بجواب النهي. وإن سلمنا بجزمها، فهي مجزومة على إبدال الفعل من الفعل لا على جواب النهي؛ لفساد المعنى بعد تقدير (إنْ لا تفعلْ)[410].

([408]) شرح الجمل:2/134-135.

([409]) يُنظر: معاني القرآن (للفراء):1/53، والحجة للقراء السبعة:2/388، والمحتسب:2/337-338، والبحر المحيط:10/327، وشرح قطر الندى (ابن هشام):82-83.

([410]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):4/44، وتوضيح المقاصد:3/1258.

ثانيًا: إنه لم يثبتْ في كلام العرب جزم جواب النهي إذا لم يكن آخره يشاكل أوله، وهذا ما قاله الفراء: ((والعرب لا تجازي بالنهي كما تجازي بالأمر. وذلك أنَّ النهي يأتي بالجحد، ولم تجازِ العرب بشيء من الجحود...، فإذا رأيت نهيًا بعد اسمه فعلٌ فارفع ذلك الفعل. فتقول: لا تدعنْهُ يضرِبُهُ، ولا تتركْهُ يضرِبُك. جـعلوه رفعًا إذ لـم يكن آخره

يشاكل أوله إذ كان أوله جحد وليس في آخره جحد))[411].

ثالثًا: القياس: أمَّا ما استدلوا به من القياس فغير صحيح؛ لأنَّه إذا صحَّ القياس على النصبِ، لجازَ الجزمُ بعد النفي قياسًا على النصب[412].

[411] () معاني القرآن:160/1.

[412] () يُنظر: توضيح المقاصد:1258/3، وشرح التصريح على التوضيح:385/2.

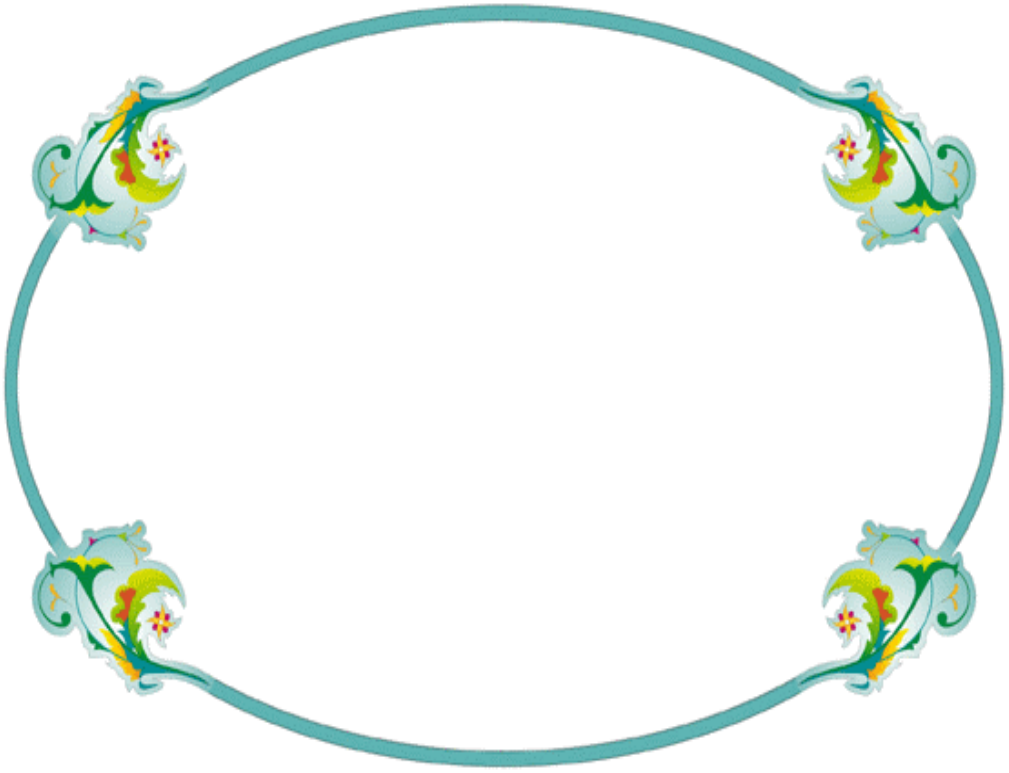

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي فِعْلِ الأَمْرِ.

فعل الأمر بين البناء، والإعراب.

فعل الأمر إذا اقترن باللام كان معربًا باتفاق النحويين. واختلفوا فيه إذا جاء من دون اللام، أهو معربٌ أم مبني[413]، فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: فعل الأمر الذي للمخاطب بغير اللّام يكون مبنيًا، وهذا مذهب البصريين[414].

وحجتهم في ذلك ما يأتي:

أولًا: أصل الفعل أن يكون مبنيًا، ولا يعرب إلا إذا كان محتملًا معاني يكون الإعراب هو الفارق بينها، أو يعرب بحكم شبهه بالاسم؛ لذا أعرب الفعل المضارع بحكم الأمرين السابقين، وفعل الأمر ليس فيه معانٍ محتملة، ولا شبه من الاسم، وعليه بقي على أصله، وهو البناء.

ثانيًا: أسماء الأفعال على وزن (فَعَالِ) مبنية، نحو: تراك؛ لأنَّه ناب عن فعل الأمر (اتركْ)، فلو كان فعل الأمر معربًا لم يكنْ ما ناب عنه مبنيًا.

([413]) يُنظر اللامات:92-93، والبديع في علم العربية:31/1.

([414]) يُنظر اللامات:92-93، والإنصاف:427/2، المسألة (72)، والبديع في علم العربية:31/1.

ثالثًا: لو كان فعل الأمر معربًا لدخل عليه العامل، فكما لا يجوز أن يكون المعمول مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، أو مجزومًا، بغير عامل، فكذلك لا يكون فعل الأمر مجزومًا بغير عامل[415].

المذهب الثاني: فعل الأمر للمخاطب بغير اللّام معربٌ مجزوم، وهذا مذهب الكوفيين[416].

وحجتهم في ذلك ما يأتي:

أولًا: أصل فعل الأمر المخاطب أن يكون باللّام، فـ(قمْ، واذهبْ)، أصلهما: لِتقمْ، ولِتذهبْ، كما تقول للغائب: لِيفْعَلْ، وفي ذلك قال الفراء: ((إلا أن العرب حذفت اللّام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصَّة في كلامهم فحذفوا اللّام كما حذفوا التاء من الفعل...، فلمّا حذفتِ التّاءُ ذهبتَ باللّام، وأحدثتَ الألفَ، في قولكَ: اضرب...؛ لأنَّ الضّاد ساكنةٌ، فلم يستقمْ أن يستأنف بحرفٍ ساكنٍ، فأدخلوا ألفًا خفيفةً يقع بها الابتداءُ))[417]. والعرب تحذف ما كثر في استعمالهم كقولهم: عِمْ صباحًا، وأيْشٍ، والأصل: أنْعِم صباحًا، وأيُّ شيءٍ، فحذفوا؛ لكثرة الاستعمال، فكذلك حذفوا اللّام من فعل الأمر؛ لكثرة الاستعمال، وهذا لا يكون مزيلًا لها عن أصلها ولا يكون مبطلًا لعملها، وكذلك استدلوا بقوله تبارك اسمه: ﴿**فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ**﴾[418]، فيمن قرأ (فليفرحوا) بالتاء[419]، وكذلك استدلوا بقول الرسول ﷺ: ((لِتأخذوا

([415]) يُنظر: اللامات:94-95، والإنصاف:435/2، المسألة (72)، والتبيين:177، المسألة (15)، واللباب في علل البناء والإعراب:17/2، ومسائل خلافية في النحو:12.

([416]) يُنظر: أسرار العربية:280، والإنصاف:427/2، المسألة (72)، والتبيين:176، المسألة (15).

([417]) معاني القرآن:469/1.

([418]) سورة يونس: من الآية/58.

([419]) قراءة النبي ﷺ وعثمان بن عفان وأُبي بن كعب والحسن وأبي رجاء ومحمد بن سيرين والأعرج وأبي جعفر بخلاف والسلمي وقتادة والجحدري وغيرهم. يُنظر: المحتسب:313/1.

مصافَّكُمْ))[420]، والتقدير: خذوا مصافكم، وبهذا يكون فعل الأمر للمخاطب أصله باللّام[421].

ثانيًا: حملوا فعل الأمر على فعل النهي؛ لأنَّ الأمر ضدّ النهي، والشيء يحمل على ضدّه كما يحمل على نظيره، ومن المعلوم أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: لا تلعبْ، فكذلك يكون فعل الأمر معربًا مجزومًا.

ثالثًا: القول في الفعل المعتل: اغْزُ، وارْمِ، واخشَ، فحذف الواو والياء والألف كما تحذف في قولك: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، وهذا دليل على أنَّه مجزوم بلام مقدرة[422].

وقد ذكر ابن الفخّار الخلاف بين البصريين، والكوفيين في هذه المسألة، وذلك قوله: ((هذه طريقةُ البصريين، أنَّ الأمرَ بغير لامٍ أصلٌ بنفسه، وليس مُخْتَصَرًا من الأمر باللّام، خلافًا للكوفيين القائلين بالاختصارِ، وأنَّ الأمرَ بغيرِ اللّام فرعُ الأمر باللّامِ، مستدلِّين على ذلك بثلاثة أدلة، وهي: حذف الأواخر، وحذف الأوائل، وقد اجتمع الأمرانِ في المعتلِّ الفاءِ واللّامِ كقولك: عِ كلامي، وَشِ ثَوْبَكْ، فهذا فعل أمرٍ محذوف اللّامِ والفاءِ. فلولا أنَّه معرَبٌ مختصرٌ من الأمر باللّام، لم تحذف فاؤه، ولا لامه؛ لأنَّ هذه اللّام إنَّما يحذفها الجازمُ. والفاء إنَّما تحذف؛ لوقوعها بينَ كسرةٍ وَحَرفِ المضارعةِ، فدلَّ هذا أنَّ قولك:عِ، أصله: لِتَعِ. والدليل الثالث جريانه عليه، إذا

([420]) معاني القرآن (للفراء):470/1، ومسند أحمد:312/22، رقم الحديث (14419)، وفيه: مناسككم، بدلًا عن مصافّكم.

([421]) يُنظر: معاني القرآن (للفراء):470/1، واللّامات:93، وأسرار العربية:280، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:146/2.

([422]) يُنظر: الإنصاف:430/2، المسألة(72): والتبيين:179، المسألة (15)، وشرح المفصل (ابن يعيش):294/4.

كان بغيرِ لامٍ كجريانهِ عليه إذا كان باللّامِ في الحركات والسَّكنات وعدد الحروف))[423].

ونقد ابن الفخار مذهب الكوفيين بما عنَّ له من آراء مخالفيهم البصريين، إذ قال: ((إنَّ حذفَ اللّام وحذف الفاء إنَّما أوجبه الحَمْل عليه، إذا كان باللّام؛ لأنَّه في معناها، ومن جنسه، وجارٍ عليه، فكأنَّهم حملوا ما ليس فيه مُوجِبُ حذف على ما يستوجب الحذف؛ لقوة هذا الشبه، وإذا كانوا يَحْمِلُونَ اسمَ الفاعل على الفعل، وليس من جنسه؛ لأنَّه في معناه وَجَارٍ عليه، فحَمْل الجنس على جِنْسِهِ أولى وأقربُ. وأما الشبه اللفظيُّ الذي استدلوا به أيضًا فإنَّ الذي يشبه ذلك ضَمَّةُ المنادى وفتحة المبني مع (لا)، فإنَّهم أجروا عليهما ما يَجْري على حركة الإعراب؛ لشبهها بها من جهة الاطراد أيضًا. فهذا مما اعتذر به البصريون عنه شبه الكوفيين، يبقى عليهم دَعْوى الفرعية، وهي خلاف الأصولِ، وأنَّ الأمر بغير اللّام أكثر استعمالًا منه باللّام، فتكون

المسألةِ من باب غلبتْ فيه الفروع الأصولَ، وذلك على خلاف الأصول أيضًا))[424].

ويرى الباحث أنَّ مذهب البصريين هو الراجح، لما ذكر من أدلة سابقة، ولما يأتي:

أولًا: قولهم (افْعلْ) أصله (لِتَفْعَلْ)، فيه نظر؛ لأنَّه لو كان أصله باللّام ما جاز حذفها، كما لا يجوز حذفها في أمر الغائب، وأمر الغائب لا يكون أمرًا إلا بإدخال اللّام عليه، فكذلك (افْعلْ). وكذلك قولهم حذف لام الأمر؛ لكثرة الاستعمال، كما قالوا

[423] () شرح الجمل:2/132.

[424] () شرح الجمل:2/ 132-133.

في: أيْشٍ، فيه نظر؛ لأنَّ الحذف يكون في الشيء إذا كثر استعماله، وقد وجدنا فعل الأمر فيما كثر استعماله، وما قلَّ استعماله، تحذف اللّام منه، نحو: احْرَنْجَمْ، ونحوه من الأفعال التي هي قليلة الاستعمال وحذفت اللّام فيها كما تحذف فيما كثر استعماله، فلو كان الحذف على ما قالوه لاختصَّ بالكثير المستعمل دون القليل، ألا ترى أنَّهم لم يقولوا في: لمْ يَصُنْ، لمْ يَصْ، كما قالوا في: لم يكن، لم يكُ؛ لأنَّه لم يكثر استعماله، فلمّا حذفت اللّام وحرف المضارعة من الأفعال جميعها الّتي كثر فيها الاستعمال، والّتي قلّ فيها الاستعمال، كان في هذا دليل على ضعف ما استدلوا به[425].

ثانيًا: حذف حرف المضارعة (التاء)، فحرف المضارعة هو علّةُ الإعراب، فإذا حذف زالت العلّة، وزوال العلّة يؤدي إلى زوال حكمها، وبهذا وجب أن يكون فعل الأمر مبنيًا.

ثالثًا: حملهم فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب من باب حمل النَّقيض على النَّقيض فيه نظر أيضًا؛ لأنَّ فعل النهي فيه مشابهةٌ للاسم؛ لوجود حرف المضارعة في أوله، وعليه استحق الإعراب، وهذه المشابهة معدومة في فعل الأمر؛ لذلك بقي على أصله من البناء[426].

رابعًا: إنْ صحَّ قولهم إنَّ فعل الأمر للمخاطب باللّام والتاء كما قالوا في: لِتَضربْ، فإذا حذف منه اللّام وحرف المضارعة، زال منه شبه الفعل بالاسم فعاد إلى البناء.

([425]) يُنظر: الأصول في النحو:174/2، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):41/1-42، والإنصاف:439/2-440، المسألة (72)، وأسرار العربية:281، واللباب في علل البناء والإعراب:19/2.

([426]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):41/1-42، وشرح اللمع (الأصفهاني):214/1، والإنصاف:240/2، المسألة (72)، وشرح المفصل (ابن يعيش):294/4.

فهو فرعٌ من أصلٍ، والفرع لا يتصرف فيه كما يتصرف في الأصل[427]. والله تعالى أعلم.

دلالة (أَفعِلْ) التعجب.

اتفق النحويون على فعلية (أَفعِلْ) في صيغة التعجب (أَفعِلْ به)[428]، واختلفوا في دلالته، بين كونه أمرًا في اللفظ والمعنى، وكونه أمرًا في اللفظ فقط، فكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب أغلب البصريين إلى أنَّهُ أمرٌ في اللفظ لكنَّه ماضٍ في الحقيقة، ومعناه الإخبار، وأنَّ قولك: أكرِمْ بزيدٍ، أصله: كرمَ زيدٌ جدًا، أي: صار ذا كرم، فلمَّا غيرت الصيغة من الماضي إلى الأمر قبح إسناد فعل الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأنَّ (أكرِم) فعل يحتاج إلى الفاعل، فجيء بالباء الزائدة مع الفاعل، فهي زيادة خصّت باللزوم ولا يجوز حذفها؛ لأنَّها وضعت للدلالة على التعجب، وجاء الجار والمجرور فاعلًا في مثل قوله تبارك اسمه: ﴿**وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا**﴾[429]، أي: كفى اللهُ حسيبًا، وكذلك في قول العرب: ما جاءني من أحد، أي: ما جاءني أحدٌ، إذ لا بدَّ للفعل من فاعل يسند إليه، وهو الجارُّ والمجرور(بزيدٍ) في قولك: أكرِم بزيدٍ[430]،

([427]) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:19/2، والمقرب:225.

([428]) يُنظر: توجيه اللمع:384-385، وشرح التسهيل (ابن مالك):333/3، وشرح الرضي على الكافية:234/4-235، والتعليقة على المقرب:101.

([429]) سورة النساء: من الآية/6.

([430]) يُنظر: المقتضب:183/4، والأصول في النحو:101/1، والمسائل العسكريات:73، واللمع في العربية:137، وشرح المقدمة المحسبة:381/2-382، وأمالي ابن الشجري:388/2، والبديع في علم العربية:497/1.

وتابعهم على ذلك ابن عصفور وابن مالك[431]، وغيرهم[432]، ورجّحهُ من المحدثين الدكتور هادي نهر[433].

واستدلوا على هذه الدلالة بما يأتي:

أولًا: (أفعلْ) لا يصاغ إلَّا ممَّا يصاغ منه (ما أفعله)، وهو دليلٌ على وجود مناسبة

بين (أفعِل به) و(ما أفعله)، ولا مناسبة في اللفظ بالإجماع. فوجب أنْ يكونَ معنى (أفعِل به) تعجبًا، وإلَّا فلا مناسبة موجودة، وهو خلاف ما دلَّ عليه الدليل. وكذلك عدم الإعلال، فالعرب تقول: أقوم به، وأبيع به، كما قالوا: ما أقومه، وما أبيعه، فلم يعلوا في القولين، وهو دليل على وجود مناسبة بينهما. فثبت أنَّ لفظه أمر ومعناه تعجب.

ثانيًا: عدم ظهور الضمير في التأنيث، والتثنية، والجمع، فإنك تقول في التأنيث: يا هند أكرِم بزيدٍ، وفي التثنية: يا زيدان أكرِمْ بعمرو، وفي الجمع: يا زيدون أكرِمْ بعمرو، ولم تقل: أكرمي، ولا أكرما، ولا أكرموا؛ لأنَّ الأمر يكون من جنس المخاطب، وأنت لم تأمر أحدًا بإيقاع الكرم وإنما أنت مخبر فلا ضمير في قولك: أكرِمْ.

ثالثًا: لا يمتنع أنْ يأتيَ لفظ الخبر بمعنى الأمر كما أتى لفظ الأمر بمعنى الخبر، نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿**قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا**﴾[434]، والتقدير: يمد له الرحمن مدًّا؛ لأنَّه سبحانه وتعالى لا يأمر نفسه، وجاء

([431]) يُنظر: المقرب:114، وشرح التسهيل:33/3.

([432]) يُنظر: شرح ابن الناظم:328، والتذييل والتكميل:10209، وتوضيح المقاصد:888/2.

([433]) يُنظر: التراكيب اللغوية:38-39.

([434]) سورة مريم: من الآية/75.

الخبر بمعنى الأمر، كقوله جلَّ جلاله:﴿**وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ**﴾ [435]، وكقول العرب: هذا الهلال، أي: أنظر إليه.

رابعًا: الكلام يحتمل الصدق والكذب، كما هو في الإخبار، فدلّ ذلك على أنَّه ليس أمرًا في الحقيقة[436].

المذهب الثاني: إنَّهُ أمرٌ في اللفظ والمعنى، والباء للتعدية داخلة على المفعول به. وهو

منسوب إلى الفراء[437]، وأخذ به ابن كيسان[438] والزجاجي، وابن مالك، وغيرهم[439]، واختاره من المحدثين الدكتور عبد السلام هارون[440]، واختلفوا فيما بينهم بعود الضمير المستتر في الفعل، ففي قولك: أَحْسِنْ بزيدٍ، ذهب ابن كيسان إلى أنَّ الضمير في (أَحْسِنْ) عائدٌ إلى الحسن المدلول عليه بـ(أَحْسِنْ)، فكأنه قيل: أَحْسِنْ يا حسن بزيدٍ، أي: دم به والزمه، وتبعه في ذلك ابن الطراوة[441]، وذهب البقية إلى أنَّه عائدٌ إلى المخاطب المستدعى منه التعجب، ولزم صيغة واحدة؛ لأنَّ صيغة التعجب (أفْعِل به) جرت مجرى الأمثال فلم يظهر مع الفعل ضمير

([435]) سورة البقرة: من الآية/228.

([436]) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:313/1، و343/3، والخصائص:303/2، وسر صناعة الإعراب:67/2، وأمالي ابن الشجري:392/1، 412، والمرتجل:148، والإنصاف:578/2،المسألة/99، وشرح التسهيل(ابن مالك):36/3.

([437]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):33/3، وشرح الرضي على الكافية:235/4، وارتشاف الضرب:2067/4، وأوضح المسالك:229/3، والمقاصد الشافية:62/1.

([438]) يُنظر: ارتشاف الضرب:2067/4، وتوضيح المقاصد:887/2، وأوضح المسالك:229/3.

([439]) يُنظر: الجمل في النحو:104، وشرح التسهيل (ابن مالك):33/3، وشرح الرضي على الكافية:235/4، وارتشاف الضرب:2067/4.

([440]) يُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو العربي:99.

([441]) يُنظر: ارتشاف الضرب:2067/4، وابن الطراوة النحوي:203-204.

المخاطبة، والتثنية، والجمع، فقولك: أحْسِنْ بزيدٍ، أمرٌ لكلِّ واحدٍ أن يجعل زيدًا حسنًا، أي: يصفه بالحسن كيف يشاء[442].

ودليلهم على ذلك أنَّ الأصل مطابقة المعنى للفظ، أي: أنْ يكونَ المعنى على حسب اللفظ إذ اللفظ هو الدال على المعنى بالقياس على أكثر الألفاظ، واللفظ في صيغة (أفعِلْ به) أمر بالإجماع، فوجب أنْ يكونَ معناه أمرًا[443].

ورُدَّ ما قاله البصريون الذين ذهبوا إلى أنَّ الجار والمجرور في موقع فاعل، بأنّه كان فاعلًا ما جاز حذفه في مثل قوله تعالى:﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾[444]، فتقديره: وأبصرهم، فحذف (بهم) دليل على أنَّه ليس بموقع فاعل؛ لأنَّ الفاعل لا يجوز حذفه، وكيف ينتصب بعد حذف حرف الجر، بل يجب أن يرتفع؛ لأنه فاعل، وقد انتصب في قول الشاعر:

ألا طَرَقَتْ رِجالَ القَومِ لَيلَى فَأَبْعِدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزارَا [445]

فنصب لفظ (دار)، حين سقط حرف الجر. فانتصب ما كان مجرورًا به، وهو دليل على أنَّه كان منصوبًا، وليس في محل رفع فاعل[446].

ونقل ابن الفخّار هذا الخلاف، وذكر أنَّ النحويين انقسموا فيه إلى ثلاثة مذاهب[447]، ولم ينسبها إلى مدرسة بعينها، أو عالم معين، إذ قال: ((اختلف الناس

([442]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):33/3، وشرح الرضي على الكافية:235/4، وارتشاف الضرب:2067/4، وأوضح المسالك:229/3، والمقاصد الشافية:62/1، وابن الطراوة النحوي:203-204.

([443]) يُنظر: التعليقة على المقرب:101، والأشباه والنظائر:140/1.

([444]) سورة مريم: من الآية/38.

([445]) مجهول القائل: وروي (لقد) بدلًا عن (ألا) و(رحال) بدلًا عن (رجال) و (الحي) بدلًا عن (القوم)، يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):35/3، والتعليقة على المقرب:103، والتذييل والتكميل:193/10، والمساعد:150/2، وتمهيد القواعد:2619/6، وهمع الهوامع:50/3.

([446]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):35/3، وشرح الرضي على الكافية:236/4، والتعليقة على المقرب:102-103، والتذييل والتكميل:193/10، والمساعد: 150/2.

في قولك في التعجب: أحسِنْ بزيدٍ، على ثلاثة مذاهب، فمنهم من قال: أحسِنْ، على لفظ الأمر، وليس بأمر في الحقيقة، والمجرور بعده في موضع رفع به؛ لأنَّهُ الفاعل...، وأما المذهب الثاني: أنَّ (أفعِلْ) فعل أمر لفظاً ومعنًى، وفاعله مضمر فيه، وهو ضمير المخاطب...، المذهب الثالث: مثل هذا من أن (أفعِلْ) فعل أمر لفظًا ومعنًى، وأنَّ المجرور في موضع نصب، إلّا أنَّ الفاعل ضمير المعنى المتعجب منه، فإذا قلت: أحسِنْ بزيدٍ، فتقديره عنده: أحسِن يا حسن بزيدٍ))[448].

وذهب ابن الفخّار في هذه المسألة مذهب أغلب البصريين، وصحَّحه إذ قال: ((وهذا أصحُّ المذاهب الثلاثة والله أعلم))[449].

وأوضح أنَّ الباء الزائدة جيء بها مع الفاعل؛ لإصلاح اللفظ، فلفظ (أفعِلْ) يطلب ما بعده على المفعولية، ومعناه يطلبه فاعلًا فجرّ المرفوع بالباء الزائدة؛ لاختلاف الطلبين، ولم ينصب؛ لاعتبار اللفظ، ولم يرفع؛ لاعتبار المعنى[450].

وذكر ابن الفخّار أنَّ صاحب المذهب الثاني تعلق بدليلين نفى بهما كون المجرور فاعلًا، أحدهما: قوله عزَّ وجلّ: ﴿ **أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِر** ﴾، فالمجرور بالباء ليس بفاعل؛ لإنَّه يحذف، والفاعل لا يحذف، والآخر: أنَّ حذف الباء يؤدي إلى نصب المجرور بها، ومنه قول الشاعر: وأجدِرْ مثلَ ذلك أن يكونا[451]، فنصب (مثلَ) بعد حذف حرف الجر دليل على أنه مفعول به وليس

([447]) قسم ابن الفخّار المذهب الثاني إلى مذهبين، حيث جعل الفراء ومن تابعه في مذهب، وأفرد مذهبا ثالثًا لابن كيسان لمخالفته لهم في عودة الضمير.

([448]) شرح الجمل:403/1-404.

([449]) المصدر نفسه:403/1.

([450]) ينظر: شرح الجمل:403/1.

([451]) عجز بيت لم يعرف صدره، وهو مجهول القائل: يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):35/3، والتذييل والتكميل:193/10.

فاعلًا[452]، ثم نقده فقال: ((هذا تلخيص هذا المذهب. وهو مع ذلك غير صحيح، أمَّا تعلقه بالدليلين، فغير مستقيم، أمَّا حذف (بهم) في الآية، فوجهه أنَّ هذا المجرور، لمَّا لزمه حرف الجر، ولم يستعمل دونه إلَّا في الضرورة، أشبه بذلك ما أصله جواز حذفه مع أنَّ حذفه ههنا لم يكن إلَّا لتقدم ذكره، فكان في حكم المثبت لفظًا، وكذلك إنَّما نصب الشاعر في العجز المذكور؛ لأنَّه قد علم في غير موضع أنَّه إذا قوي شبه شيء بشيء آخر جرى عليه حكمه، وهذا من ذاك))[453].

ثم ذكر اعتلالهم بأنَّه التزم صيغة واحدة في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث؛ لجريانه مجرى المثل، ونقد ذلك قائلًا: ((فهذا أيضًا غير سديد بدليل أنَّه يبنى قياسًا من كل فعل يبنى منه (ما أفعله) ويذكر بعده كلّ اسم يصحّ أنْ يتعجبَ منه، وليست الأمثال هـكذا؛ لأنَّ المثل يجـب قصره على الوجه الـذي وقـع عـليه فـي أول

أحواله، والله أعلم))[454].

ثم نقد بعد ذلك ما ذهب إليه ابن كيسان بأنَّ الضمير عائد إلى المعنى المتعجب منه، فقال: ((وهذا المذهب أيضًا غير سديد؛ لأنَّك لا تنادي شخصًا ثم تخاطب غيره، هذا عِيٌّ ليس من كلام العرب...، فأمَّا أنْ تناديَ إنسانًا، فإذا أقبل عليك انصرفت عنه وأمرت غيره، كما لو قلت: يا زيد أحسني يا هند إلى عمرو، فليس من عادة أولي العقل، فهو خطأ من القول))[455].

([452]) ينظر: شرح الجمل:403/1.

([453]) المصدر نفسه:404/1.

([454]) شرح الجمل:404/1.

([455]) المصدر نفسه:404/1-405.

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه أغلب البصريين وصحّحه ابن الفخّار أولى بالقبول، وهو الراجح، وقبل بيان أدلة هذا الترجيح لابدَّ من الرد على ما استدلَّ به الفراء ومن تابعه، فقولهم بأن الأصل مطابقة المعنى للفظ، فهذا الأصل قد ترك في مواضع كثيرة إذا وجد المسوغ لذلك، والمسوغ لتركه في باب التعجب موجود، فاللفظ إذا يتطلب فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ مما إذا لم يكن كذلك؛ لأنَّك عندما تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وجهد تكون به أكثر اهتمامًا ممّا إذا لم تتعب في تحصيله، والتعجب موضع المبالغة، فإذا خالف المعنى اللفظ كان به من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما؛ ولذلك جاز أنْ يكونَ اللفظ لفظ أمر والمعنى الإخبار[456].

وأما ترجيح مذهب أغلب البصريين، فبما ذكره ابن الفخّار، وبما يأتي:

أولًا: المتكلم لو كان آمرًا بالتعجب لم يكن متعجبًا؛ لأنَّ الأمر طلب إيقاع الفعل والتعجب لا يكون إلَّا من أمر قد وقع، فكما لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفًا ولا مشبهًا ولا مناديًا ولا خلاف يذكر بكون المتكلم بـ(أفعِلْ به) متعجبًا، وهو دليل

على أنَّه ليس أمرًا في المعنى[457].

ثانيًا: إنَّ (أفعِلْ به) لو كان أمرًا حقيقيًا مسندًا إلى المخاطب، فكيف يجوز أنْ يليَهُ ضمير المخاطب، كقولك: أحسِنْ بك؛ لأنَّ في ذلك إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد، وفي هذا دليل على أنَّه لا ضمير يضمر فيه[458].

([456]) يُنظر: التعليقة على المقرب:101.

([457]) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة:382/2، واللباب في علل البناء والإعراب:203/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):33/3.

([458]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):34/3.

وبما تقدم ذكره من أدلة فإن التعجب لا يكون إلَّا من شيء قد وجد، وهذا خلاف الأمر، فالأمر طلب إيقاع الشيء، وهذا لا يشبه ذاك، وبهذا يكون التعجب بلفظ الأمر، والمعنى الإخبار، والله تعالى أعلم.

الفصل الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الحُرُوْفِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الحُرُوْفِ الأُحَادِيَّةِ.

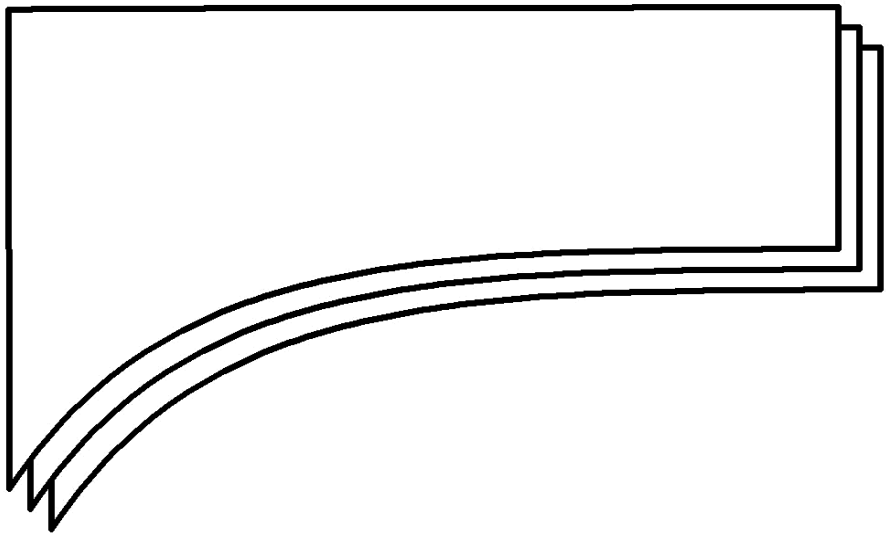

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الحُرُوْفِ الأُحَادِيَّةِ.

مرادفةُ باء التعدية لِمعنى الهمزة.

اختلف النَّحويون في بيان المعنى الذَّي تؤديهِ باء التعديةِ، أترادف الهمزة من حيث المعنى أم مختلفةٌ عن معناها؟ فكانوا بإزاءِ ذلكَ على ثلاثةِ مذاهب:

المذهبُ الأولُ: ذهبَ الجمهور إلى أنَّ باء التعدية وهمزتها متساويتان من حيث المعنى، فإذا قلتَ: خرجتُ بزيدٍ، فدلالته: أخرجتُ زيدًا، ولا يقتضي أنَّكَ خرجتَ معه، فلا تقتضي الباء مصاحبة الفاعل مع المفعول به في الفعلِ، ومن ذلك قوله جلَّ جلاله:﴿**ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ**﴾[459]، والتقدير: أذهبَ الله نورهم، فمعنى الباء معنى الهمزة في تعدية الفعلِ، وحجتهم في ذلك أنَّ الباء، والهمزة تتعاقبان على تعدية الأفعال؛ لذا امتنع الجمعُ بينهما، فلا تقول: أقمتُ بزيدٍ[460].

المذهبُ الثَّاني: إنَّ باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل، بخلاف الهمزة وهو منقول عن المبرد[461]، وأخذ به الزمخشري، وذلك قوله: ((والفرقُ بينَ (أَذهبهُ)، و(ذهبَ بهِ)، أَنَّ معنَى: أَذهبهُ، أَزالهُ وجعلهُ ذاهبًا، ويقالُ: ذهبَ بهِ، إذا

([459]) سورة البقرة: من الآية/17.

([460]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):14/2، وشرح المقدمة المحسبة:368/2، وشرح التسهيل (ابن مالك):133/2، ومغني اللبيب:102/1.

([461]) يُنظر: الأصول في النحو:466/3، لم أجد رأي المبرد في كتابيه: المقتضب، والكامل في اللغة والأدب.

استصْحبهُ ومضَى بهِ معهُ))[462]، فالهمزة تفيد الإزالة، والباء يفيد الاستصحاب، وصحّحه السهيلي[463].

المذهبُ الثَّالثُ: ذهبَ عبد القاهر الجرجاني إلى الجمع بين المذهبين السابقين، فالباء عنده تحتمل الوجهين، أحدهما: تفيد معنى المصاحبة، ومنه قول امرئ القيس:

خَلِيْلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ

والآخر: لا تفيد معنى المصاحبة؛ لأنَّ القول بها يؤدي إلى الإخلال بالمعنى، ودليل ذلك قوله تبارك اسمه: ﴿**يَكَادُ سَنَا بَرۡقِهِۦ يَذۡهَبُ بِٱلۡأَبۡصَٰرِ**﴾[465]، فلا يمكن تصور معنى المصاحبة فيه؛ لأنَّ البرق والأَبصار ليسا بأشخاص، فلا يجوز فيهما معنى المصاحبة، وإنَّما المعنى: أَنَّ البرق يكادُ يزيل نورَ البصرِ[466].

وأيَّد ابن الفخّار مذهبَ الجمهورِ في أثناء كلامه على باء التعدية، ونقد مذهب المبرد، إذ قال: ((ومن ذلك أنْ تكونَ للنقل بمعنى الهمزة، كقولك: ذهبت بزيدٍ، على معنى: أذهبت زيدًا. وأنكر هذا الوجهَ أبو العباس المبرد، ورد قوله بهذه الآية الكريمة: ﴿**وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ**﴾[467]، فإنَّ المعنى ولا بد: ولو شاء الله لأذهب سمعهم وأبصارهم. ولا يجوز اعتقاد كونها للمصاحبة؛ لأنَّ اللهَ تبارك وتعالى مُنزَّهٌ عن صفات المُحْدَثين، إلا أنْ يقالَ: إنَّ الآية من المتشابه الذي يجب الإيمان به بعد نفي التحديد والتكييف، ولكنها تُمَرُّ كما جاءت كنظائرها، أو يقال: إنَّها للمصاحبة الحقيقية على أن يكون فاعل (ذهب) ضمير الرعد والبرق،

([462]) الكشّاف:111/1.

([463]) يُنظر: الرَّوض الأُنف:253/3.

([464]) ديوانه:41.

([465]) سورة النور: من الآيَة/43.

([466]) يُنظر: المقتصد:592/1-593.

([467]) سورة البقرة: من الآيَة/20.

وأضمر مفردًا على معنى ما ذكر، كقولهم: هو أحسنُ الفتيان وأجمله، فكأنه في المعنى: ولو شاء الله لذهب الرعد والبرق بسمعهم وأبصارهم، فالسمع راجع إلى الرعد، والأبصار راجعة إلى البرق. والمأخذ الأول هو الوجه الذي ينبغي أن تُحْمَل عليه الآية؛ لأنَّه لا اعتذار عنه. وقد حُكِيَ من كلامهم: تكلم فلان فما سقط بحرف، وما أسقط حرفًا، باتحاد المعنى، وهذا نص في الموضع. والله أعلم))[468].

وما يرجحه الباحث في هذه المسألة هو مذهب عبد القاهر الجرجاني؛ لأنَّه الأقرب إلى الصواب، أمَّا مذهب الجمهور فهو لا يفرق بين الباء والهمزة من حيث الدلالة، وقولهم أنَّها لا تقتضي المشاركة بين الفاعل والمفعول به فيه نظر؛ لأنَّ الكثير من الشواهد تتعين فيها المشاركة، ومنها بيت امرئِ القيسَ: (خليْليَّ مُرَّا بِي على أُمِّ جُندبِ)، فليس من اللازم أن يكون الأمران المتعاقبان متساويين في الدلالة، فالتنوين مثلًا يعاقب (أل) التعريف، وليست دلالتهما واحدة، فـ(أل) التعريف تكسب الاسم تعريفًا، وليس للتنوين حظ في تلك الدلالة[469]، وكذلك فإن القول بها يغير الدلالة في مثل قوله تعالى: ﴿**ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ**﴾، فقولك: ذهب به، أبلغ من قولك: أذهبه،، فالفرق بينهما موجود؛ لأن التعدية بالباء تفيد الاستصحاب، والملازمة، أمَّا التعدية بالهمزة، فتفيد الإزالة والتنحية[470]. فلا وجود للترادف بين المعنيين.

وأمَّا ما ذهب إليه المبرد، ومن تابعه فيرد بما ذكره ابن الفخّار في قوله تبارك اسمه: ﴿**وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ**﴾، وكذلك فهو لا يتفق مع الكثير من الشواهد منها ما قاله امرؤُ القيسِ:

([468]) شرح الجمل:325/1.

([469]) يُنظر: علل النحو:175/1.

([470]) يُنظر: إرشاد العقل السليم:51/1، والتحرير والتنوير:310/1، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:19/2-20.

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حَالِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ

فمعنى الصَّفوْ: الصخرة، وهي لمْ تصاحب الذي تزلَّه، وإنَّما يزلّ المتنزل، أي: تجعله يزلّ، فجاءت الباء هنا بمعنى الهمزة ولا يمكن الجمع بينهما؛ لأنّض معناهما واحد. ومن ذلك أيضًا قول قيس بن الخطيم:

دِيَارُ الَّتِي كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاءُ

فالمعنى في قول الشاعر يتعارض مع معنى المصاحبة للباء، فقوله: تحُلُّ بنا، أي: تحِلُّنا، والمعنى تصيرنا حلالًا غير محرمين، وهي غير داخلة معهم في ذلك؛ لأَنَّها لم تكن حرامًا، فتصير حلالًا بعد ذلك، وغيرُ ذلك من الشواهد التي لا تكون فيها الباء

بمعنى المصاحبة[473].

وبما تقدم ذكره لا يكون معنى الباء للمصاحبة مطلقًا، ولا لعدمها، وإنَّما يكون معناها بحسب السياق الذي ترد فيه، والله تعالى أعلم.

([471]) ديوانه:20.

([472]) ديوانه:31.

([473]) يُنظر: المقتصد:594/1، وشرح جمل الزَّجَّاجي (ابن عصفور):494/1، والبحر المحيط:130/1.

الكاف بين الاسمية، والحرفية.

تستعملُ العربُ الكاف عاملةً، وغير عاملةٍ، فالعاملة تكون جارّةً، وغير العاملة تأتي ضمير نصبٍ، أو ضمير جرٍّ، أو حرف خطاب [474].

واختلف النحويون فيها إذا كانت عاملةً، أحرفٌ هي أم اسمٌ؟ فنشأ عن هذا الاختلاف أربعة آراء هي:

الرأي الأول: إنَّ الكاف تكون حرفَ جرٍّ في فصيح الكلام، ولا تكون اسمًا إلا في الضرورة، هذا رأي سيبويه، إذ قال: ((وَمثلُ ذلكَ: أنتَ كَعبدِ اللهِ، كَأَنَّهُ يَقولُ: أنتَ كعبدِ اللهِ، أي: أنتَ في حالٍ كَعبدِ اللهِ، فأُجري مُجرى بِعبدِ اللهِ. إلا أنَّ ناسًا مِنَ العربِ إذا اضطرُّوا في الشّعرِ جعلوها بِمنزلةِ (مِثلٍ))) [475]، فلا تكون الكاف اسما إلا في الشّعر، ومن ذلكَ قولُ الأعشى الكبيرِ:

أَتَنتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيْهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ [476]

([474]) يُنظر: الأصول في النحو:1/439-440.

([475]) الكتاب:1/408.

([476]) يُنظر: ديوانه:1/221، وفيه (هل تنتهون)، و(لا ينهى).

فالكافُ في: كالطَّعنِ، اسم في محلِّ رفعٍ فاعل للفعلِ (ينهى)، التَّقديرُ: مِثلُ الطَّعنِ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ حرفًا؛ لأَنَّ ذلكَ يلزمُ منهُ أَنْ تجعلها صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، تقديرهُا شيءٌ كالطعنِ، فإذا كانت كذلكَ بقيَ الفعلُ من دونِ فاعلٍ، والفاعلُ لا يحذف [477]، وأخذَ بهذا الرأيِ جماعةٌ مِنَ البصريّين [478].

الرأي الثاني: إنَّ الكاف تكونُ اسمًا في الشعرِ، وفي فصيح الكلامِ، نسب هذا القول إلى الأخفش[479]، وتابعهُ ابن جني على هذا، وذلك قوله: ((واعلمْ أَنَّهُ كما جازَ أَنْ تجعلَ هذهِ الكافَ فاعلةً في بيتِ الأعشى، وغيرهِ، فكذلكَ يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ مبتدأةً، فتقولُ على هذا: كزيدٍ جاءني، وأنتَ تُريدُ: مثلُ زيدٍ جاءني، وكبكرٍ غلامٌ لمحمدٍ، فإن أدخلتَ (إنَّ) على هذا قلتَ: إنَّ كبكرٍ غلامٌ لمحمدٍ، فرفعتَ الغلامَ؛ لأَنَّهُ خبرُ (إنَّ)، والكافُ في موضعِ نصبٍ؛ لأَنَّها اسمُ (إنَّ)))[480]، فما جاء منها اسمًا يحملُ على الشُّيوعِ والاطراد، لا الضَّرورةِ والاستقباحِ[481].

وأخذَ بهِ مكِّيّ بنُ أبي طالبٍ، واستدل على اسمية الكاف في فصيحِ الكلامِ، بقولهِ تباركِ وتعالى:﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾[482]، فالكافُ

([477]) يُنظر: المقتضب:141/4، والمسائل البصريات:538/1، والمسائل العضديات:219.

([478]) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):503/4.

([479]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):477/1، وشرح الرضي على الكافية:324/4، والبسيط في شرح جمل الزّجّاجي:851/2، وذكرَ الأخفش الكاف في مواضع متفرقة في معانيه، ولم يصرح باسميتها، ففي تفسير قوله تعالى: :﴿كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [سورة يونس من الآية 24] قال: ((يريد: كماءٍ)):372/1، وفي قوله جلّ جلاله::﴿مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾ [سورة هود: من الآية 24]، قال: ((يقول: كمثل الأعمى والأصم)):381/1. وفي قوله تبارك وتعالى:﴿كَمِشۡكَوٰةٖ﴾[سورة النورمن الآية/35]، قَالَ:((كمثلِ مشكاةٍ)):456/2.

([480]) سرُّ صناعة الإعراب:300/1.

([481]) يُنظر: المصدر نفسه:298/1.

([482]) سورة آل عمران: من الآية/ 49.

نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ في موضعِ نصبٍ، التقديرُ: خلقًا مِثلَ هيأةِ الطَّيرِ[483]، وعندَ الأخفشِ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ لِـ(أَخلقُ)، والتقديرُ: أنِّي أخلقُ لكم من الطينِ مِثلَ هيأةِ الطَّيرِ، وذلكَ يقضي اسميَّةَ الكافِ في ظاهرِ الأمرِ[484]، ووافق على هذا المذهبِ كثيرٌ من النَّحويِّين[485].

الرأيُ الثالثُ: تكون الكافَ اسمًا مطلقًا؛ لأنَّ معناها معنى (مِثْلٍ)، وما كانَ بمعنى الاسمِ فهو اسمٌ، وهو منقول عن ابنِ مضاءٍ، وفي ذلك قالَ المرادي: ((وشذَّ أبو جعفر بن مضاء، فقال: إنَّ الكاف اسم أبداً، لأنَّها بمعنى مثل)) [486]. ونقل ذلك السُّيوطي بقوله: ((وَقَالَ أَبُو جَعفَر بن مضاء هِيَ اسم أبدًا؛ لِأَنَّهَا بِمَعنى مثل وَمَا هُوَ بِمَعنى اسم فَهُوَ اسم)) [487].

الرأي الرابع: ذهب ابن أبي الربيع إلى أنَّها أكثر ما تكون اسمًا في الشعر، وأقلّ ذلك في الكلام وذلك قوله: ((قال سيبويه: وإذا قُلْتَ: أنتَ كعبدِ الله فقد أضَفْتَ إلى عبد الله الشبه بالكاف، وتوجدُ أسماءٌ في الشعرِ، وفي قليلٍ من الكلام؛ لأنَّها على حرفٍ واحدٍ ولا يوجد اسمٌ ظاهرٌ على حرفٍ واحدٍ فدلَّ على أنَّ أصلَ الكاف الحرفيَّةُ واستعمالها اسمًا اتساعٌ لمَّا فُهِمَ منها ما يفهم من مِثْل)) [488]

وتكلم ابن الفخّار على هذهِ المسألة، وذكر الخلاف فيها، إذ قال: ((وأما كاف التشبيه، فللناس فيها ثلاثة مذاهب، فأما الأخفش فأطلق القول باسميتها تعلقًا منه بالمعنى، وبمجيئها كذلك في بعض المواضع...، وأما سيبويه فأطلق القول بالحرفية،

([483]) يُنظر: مشكل إعراب القرآن:161/1.

([484]) يُنظر: البحر المحيط:407/4، والدّرّ المصون:192/3، والمقاصد الشافية:666/3.

([485]) يُنظر: المقدّمة الجزوليّة في النَّحو:131، وشرح التسهيل (ابن مالك):170/3، والجنى الداني:79.

([486]) الجنى الداني:79.

([487]) همع الهوامع:451/2.

([488]) الملخص:524/1.

وخصّص اسميتها بالضرورة، على ما هو مبسوط في الأُمهات، وهذا المذهب الثاني، وأما الأستاذ أبو الحسين، فتوسط بين المذهبين، فقال: أكثر ما تكون اسمًا في الشعر، وأقل ذلك في الكلام)) [489].

ونقد ابن الفخّار ما نسبه إلى الأخفش وبيَّن أنَّه مردودٌ لأمرين: ((أحدهما: وقوعها صلةً في نحو قولك: أعجبني الّذي كزيد. ووجه الاستدلال من هذا أنَّ الصفة محصورةٌ في أربعة أشياء، وهي إمَّا جملة فعليّة، أو جملة اسميّة، أو ظرف، أو مجرور، وقوله: كزيد، في صلة (الّذي) قد انتفى عنه أنْ يكون جملة فعليّة، أو جملة اسميّة، أو ظرفًا، فَتَعَيَّنت الحرفيّة، فإن زعم أنَّها اسم مبنيّ على مبتدأ محذوف تقديره: أعجبني الّذي هو كزيد، أُجيب بأن حذف المبتدأ من صلة (الّذي) مع عدم الطول قليل جدًّا ووقوع الكاف صلة للذي مطَّرِدٌ كثير، فكثرة هذا وقلّة ذاك دليل على صحة ما قلناه، فتفهم ذلك.

والأمر الثاني: فقولهِ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [490]، ووجه الدليل أنَّه إنْ قيل باسميتها لزم أنْ تكونَ غيرَ زائدة؛ لامتناع زيادة الأسماء عنده كسائر البصريين، والقول بهذا يؤدي إلى صريح الكفر؛ لأنَّ تقديره على هذا الفرض: ليس مثل مثله شيء، وهذا كفر صُراح، فلزم لهذا أنْ تكونَ زائدة للتوكيد. وإذا لزمت الزيادة تَعَيَّنت الحرفيّة، على الأصل الّذي أَجمَعَ عليه البصريون، فتأمل ذلك، فإنَّه حسن، والله أعلم)) [491].

وقبل تقرير الرأي الراجح في هذه المسألة يجبُ أنْ أشيرَ إلى أنَّ ما قاله ابن الفخار: ((فأما الأخفش فأطلق القول باسميتها تعلقًا منه بالمعنى))، ففيه نظر؛ لأنَّ

([489]) شرح الجمل:1/321-322.

([490]) سورة الشورى: من الآية/11.

([491]) شرح الجمل:1/321-322.

الأخفش لم يطلق القول باسميتها وإنَّما جوَّز أن تكون اسمًا في فصيح الكلام. والقول باسميتها مطلقًا هو قول ابن مضاء، كما ذكر في تأصيل المسألة.

ويخالف الباحث قصرَ اسميتها على الضَّرورة؛ إذْ لا مانع من أنْ تكونَ اسمًا في فصيح الكلام؛ لأربعة أسبابٍ:

السَّببُ الأوَّلُ: ذكرَ النّحويّونَ أنَّ الكافَ تتعيَّنُ فيها الاسميَّةُ في مواضعَ لا تقبلُ التَّأويلَ؛ لأنَّها تقعُ مواقعَ الأسماءِ؛ لوجودِ خصائصها فيها من الجرِ، والإسنادِ [492]، فشاهد جرها بحرفِ الجرِّ هوَ قولُ ذي الرُّمَّةِ:

أَبِيْتُ عَلى مَيٍّ حَزِيْنًا وَبَعْلُهَا عَلى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ [493]

فالكافُ في: كالنَّقا، ليست حرف جرٍّ، ويجب أنْ تكونَ اسمًا؛ لدخولِ حرفِ جرٍّ عليها، ولا يجوزُ دخولُ حرفِ جرٍّ على مثلِهِ إلَّا في الضَّرورة بشرطِ أنْ يكون الحرفانِ في معنى واحدٍ؛ ليكون الثاني توكيدًا للأولِ[494]، وهنا ليسَ الحرفانِ لِمعنًى واحدٍ، وَأمَّا وقوعها موقعِ الإسنادِ فبيتُ الأعشى المذكور آنفًا. فالشواهدُ الشعريةُ الَّتي جاءتْ فيها الكافُ اسمًا، وفيها خصائص الأسماءِ كثيرةٌ جدًا كما وصفها السُّيوطي[495].

السَّببُ الثَّاني: وقعتِ الكافُ مفعولةً، وهذا الموقعُ يكونُ للأسماءِ لا للحروفِ، وشاهدهُ قولُ النَّابغةِ الذُّبياني:

لا يَبْرَمُوْنَ إِذا مَا الأُفقُ جلَّلَهُ بَرْدُ الشِتَاءِ مِنَ الأَمحالِ كَالأَدَمِ [496]

([492]) يُنظر: سر صناعة الإعراب:291/1، والخصائص:170/2، وأمالي ابن الشجري:537/2-538، 23/3.

([493]) ديوانه:419. وفيه (مثل النقا).

([494]) يُنظر: المسائل البصريات:450/1، وسر صناعة الإعراب:296/1، وتمهيد القواعد:3012/6.

([495]) يُنظر: همع الهوامع:450/2.

([496]) يُنظر: ديوانه:101.

فالكافُ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بهِ، التَّقديرُ: جَلَّلَهُ بردُ الشتاءِ مِثْلَ الأَدَمِ[497].

السَّببُ الثَّالثُ: في حالة تأويل أبيات الاسمية سيضطرنا إلى الوقوع في ضرورة أخرى؛ لأنَّ ابنُ عصفورٍ جوَّزَ أنْ تكونَ الكافُ حرفًا في كلِّ ما وردَ من هذهِ الشواهدِ، وغيرها، إذ قال: ((وهذا كلهُ عندَنَا لا حجَّةَ فيهِ؛ لأَنَّهُ شِعرٌ، والكافُ عندنا قدْ تكونُ اسمًا في الشعرِ على أنَّ الكافَ قدْ يمكنُ أنْ تكونَ في جميعِ ما ذُكرَ حرفًا، ويُحملُ جميعُ ذلكَ على حذفِ الموصوفِ؛ لفهمِ المعنى، وإقامةِ الصفةِ مقامهُ، وإنْ لمْ يكنْ مختصَّةً، فكأَنَّهُ قالَ: نَاهٍ كالطعنِ...، إلَّا أَنَّ ذلكَ أيضًا ضرورة؛ فلِذلكَ تكافأَ الأمرانِ))[498]، فهذا التأويلُ يخرجنا من ضرورةٍ، ويُدخِلُنا في أُخرى، والقضيَّةُ لمْ تحل بعدُ، فلوْ طُبِقَ كلامهُ على بيتِ الأعشى الذَّي سبق ذكرهُ لكانَ التقديرُ: لنْ ينهى ذوي شططٍ شيءٌ كالطعنِ، فيكونُ الفاعلُ (شيءٌ) محذوفًا، وتكونُ الكافُ حرفَ جرٍّ في موضعِ الصِّفةِ لهُ. وهذا غيرُ جائزٍ من جهتينِ، إحداهما: اَنَّ حذفَ الموصوفِ هنا، وإقامةَ الصفةِ مقامهُ قبيحٌ على كلِّ حالٍ، والأُخرى: يمتنعُ حذفُ الموصوفِ هنا، وإقامةُ الصفةِ مقامهُ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ حذفهُ إلَّا في حالِ جوازِ إقامةِ الصفةِ مقامهُ؛ ليعملَ عامِلُ الموصوفِ فيها، والموصوفُ هنا فاعلٌ، والصفةُ جملةٌ، وهذا يؤدي إلى أنْ يكونَ الفاعلُ جملةً، والفاعلُ لا يكونُ إلَّا اسمًا محضًا[499].

السببُ الرابعُ: الشواهدُ الكثيرةُ تقضي ألَّا يحكمَ عليها بالضرورةِ، أوِ الاستقباحِ، فتأويلُ ما كثرَ ليسَ صحيحًا؛ لما فيهِ من تكلفٍ، وهذا ما أكَّدهُ ابن جنيّ بعد أنْ ذكرَ عدَّةَ شواهدَ؛ إذ قالَ: ((فهذا، ونحوهُ يشهدُ بكونِ الكافِ اسمًا...، فلسنا ننزلُ عنِ الظاهرِ، ونخالفُ الشَّائعَ المطَّرِدَ، إلى ضرورةٍ، واستقباحٍ، إلَّا بأمرٍ يدعو إلى ذلكَ، ولا ضرورة

([497]) يُنظر: الجنى الداني:83، وتمهيد القواعد:3010/6.

([498]) شرح جمل الزّجّاجي:479/1.

([499]) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب:295/1، وشرح المفصل (ابن يعيش):505/4.

هُنا، فنحنُ على ما يجبُ من لزومِ الظَّاهرِ، ومُخالِفنا مُعتقدٌ لما لا قياسَ يعضدهُ، ولا سماعَ يؤيدهُ))[500].

وأمَّا ما قالهُ ابنُ مَضاءٍ فقد ردَّ عليه ابن الفخّار بما نقد به الأخفش.

والباحث يرجح ما ذهب إليه ابن أبي الربيع؛ لأَنَّ الكافَ تكونُ حرفًا محضًا في مواضع معينةٍ، وتتعيَّنُ اسميَّتهُ المحضةُ في مواضعَ أُخرَ يكونُ أَكثرها في الشعرِ، وأقلها في النثرِ من دونِ وصفها بالضَّرورةِ، والاستقباحِ استنادًا إلى كثرةِ الشَّواهدِ الواردةِ في هذا الموضعِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الحُرُوْفِ

زيادة (مِنْ) في الإيجاب.

تستعمل (مِنْ) حرف جرّ لا غير، وتأتي زائدة مِنْ جهة الإعراب، بمعنى: أَنَّ وجودها، وعدمه لا يغير مِنْ سلامة التركيب، ولكنَّها تؤدي وظيفة دلالية بانتقال الحرف من دلالته الأصلية إلى دلالةٍ أُخرى تفيد معنى التوكيد[501].

واختلف النحويون في موضع زيادتها: فكانوا على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تحدث سيبويه عن زيادة (مِنْ) في أكثر مِنْ موضع في كتابه[502]، ويفهم مِن الأمثلة التي ذكرها بأنَّ زيادة (مِنْ) لا تكون إلا في سياق نفي أو استفهام ويكون مدخولها نكرة، وذلك قوله: ((وقدْ تدخلُ في موضعٍ لوْ لمْ تدخلْ فيهِ كانَ الكلامُ مستقيمًا، ولكنَّهَا توكيدٌ بمنزلةِ (ما) إلَّا أَنَّها تجرُّ؛ لِأَنَّها حرفُ إضافةٍ، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رجلٍ، وما رأَيتُ مِنْ أحدٍ، ولوْ أُخرجتْ (مِنْ) كانَ الكلامُ حسنًا، ولكنَّهُ أُكدَ بـ(مِنْ)؛ لِأَنَّ هذَا موضعَ تبعيضٍ))[503]. وتابعه على ذلك الجمهور[504].

القول الثاني: جواز زيادتها في الإيجاب والنفي، سواء أُدخلت على معرفةٍ أم أُدخلت على نكرةٍ، وهذا قول الكسائي، وهشام من الكوفيين[505].

وذهب إليه الأخفش، وتحدَّث عنه في أماكنَ متفرقةٍ، واستشهد بعدّة آيات شريفة[506]، ومنها قوله جلَّ جلالهُ: ﴿**يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ**﴾[507]، إذ قال: ((وإِنْ شئْتَ جعلتهُ على قولك: ما رأيتُ مِنْ أحدٍ، تريدُ: ما رأيتُ أحدًا، وهلْ جاءكَ

([501]) يُنظر: الكتاب:2/315-317، والأصول في النحو:1/68.

([502]) يُنظر: الكتاب: 2/130، 275، 315-317، 4/225.

([503]) الكتاب:4/225.

([504]) يُنظر: الأُزهية في علم الحروف:228، وارتشاف الضرب:4/1723، ومغني اللبيب:1/223.

([505]) يُنظر: المسائل المشكلة (البغداديات):83، وارتشاف الضرب:4/1723.

([506]) يُنظر: معاني القرآن:1/105، 242، 262، 276، 298، 306.

([507]) سورة البقرة: مِنَ الآية/61.

مِنْ رجلٍ، تريدُ: هلْ جاءكَ رجلٌ. فإنْ قلتَ: إنَّما يكون هذا في النفي، والاستفهامِ، فقدْ جاءَ في غيرِ ذلكَ، قالَ: ﴿**وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّاتِكُمْ**ۗ﴾[508]، فهذا ليس باستفهامٍ ولا نفيٍ، وتقول: زيدٌ مِنْ أَفضلِها، تريدُ: هو أفضلُها، وتقولُ العربُ: قدْ كانَ مِنْ حديثٍ فَخَلِّ عنِّي حتَّى أذهبَ، يريدون قدْ كانَ حديثٌ))[509].

وكذلك اختاره الفارسيّ، واستدل عليه بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿**وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ**﴾[510]، فتأول قوله تعالى ثلاثة تأويلاتٍ مختلفةٍ، وحكم على (مِنَ) الثانيةِ، والثالثةِ بالزيادةِ على اختلافِ تأويلهِ مِنْ دون أنْ تسبقَ بنفيٍ أو استفهامٍ، وعلَّلَ زيادتها بأنّه لا يوجدُ قياسٌ يمنعُ زيادتها في الإيجاب؛ لِذا لزم قبوله واستعمالهُ[511].

وأيده ابن مالك، وبين أنَّه ثابتٌ بالسماعِ نثرًا، وشعرًا، فذكر شواهد قرآنية منها قوله جلَّ جلاله: ﴿**وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ [512]، وعزَّزَ هذا التأييد بشاهدٍ شعري يثبتُ فيه زيادتها في الإيجاب، وأنشد قول جرير:

لَمّا بَلَغتُ إمامَ العَدْلِ قُلتُ لَهُم قَد كانَ مِن طُولِ إدْلاجي وَتَهجيري[513].

أراد: قد كان طولِ إدلاجي وتهجيري[514].

ومِنَ المحدثين ذهب الدكتور خليل بنيان الحسَّون إلى هذا الرأي، وقطعَ بزيادتها في الإيجاب، وذكر عددًا مِن الشواهد القرآنية، منها قوله تبارك اسمه:

([508]) سورة البَقرة: منَ الآية/271.

([509]) معاني القرآن:105/1.

([510]) سورة النور: من الآية/43.

([511]) يُنظر: المسائل المشكلة (البغداديات):83.

([512]) سورة الأنعام: مِن الآية/ 34.

([513]) ديوانه:147/1.

([514]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):138/3-139.

﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ﴾ [515]، إذ قال: ((فالظاهرُ البينُ أَنَّ لؤلؤًا...، معطوفٌ على محل أساورَ المجرورِ بـ(مِنْ) الزائدةِ))[516].

القول الثالث: نقلَ أبو حيان الأندلسي أنَّ بعضًا من الكوفيين أجازوا زيادتها في الواجب، وغير الواجب بشرط تنكير مدخولها، نحو: قدْ كانَ مِنْ مطرٍ[517].

ولمْ يكنِ ابن الفخّار في معزلٍ عن هذه المسألةِ، فقد ذكر الخلاف فيها، ونقد ابن عصفور انتصارًا لابي الحسين بن أبي الربيع إذ قال: ((واختلف في موضعها على ثلاثة أقوال: أحدها: أن زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها، وكونها في مَسَاقِ نَفْيٍ، أو نَهْيٍ، أو استفهامٍ، هذا مذهب البصريين، وزاد الأستاذ أبو الحسين شرطًا ثالثًا، وهو: أن يكون مجرورها مرادًا به استغراقُ الجنس. وظاهره غير مستقيم؛ لأن استغراق الجنس مستفاد من زيادة (مِنْ) في أحد الوجهين، فكيف يشترط ما هو لازم عنها؟، ولذا أسقط ابن عصفور هذا الشرط، والصحيح ما قاله الأستاذ. ووجه ذلك أن (مِنْ) لا تزاد في النكرة إلَّا بشرط أن يراد بتلك النكرة استغراق الجنس قبل دخول (مِنْ) عليها. ودخول (مِنْ) علامة على ذلك المعنى، فإنْ كانت تلك النكرة غير مراد بها استغراق الجنس، لمْ يجز دخول (مِنْ) عليها، كقولك: ما قام رجل واحد بل اثنان أو أكثر، والصحيح اشتراطه. والقول الثاني: أنَّ زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها حَسْبُ، قاله الكوفيون، واحتجوا بقولهم: قد كانَ مِنْ مطر، وأُوّل بإمكان كونها للتبعيض، على معنى: قد كان شيء من مطر، أو كائن من مطر، ويحسن حذف الموصوف مع (مِنَ) التبعيضية...، وأما الأخفش فأطلق القول بزيادتها، وهو القول الثالث. واحتج بقوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾[518]؛ لأنَّ الكافر، إذا

() [515]سورة الحج: منَ الآية/23.

([516]) النحويون والقرآن:18.

([517]) يُنظر: ارتشاف الضرب:1723/4، والتذييل والتكميل:144/11.

()[518] سورة الأحقاف: من الآية/31، وسورة نوح: من الآية/4.

أسلم، يغفر له ما قد سلف. وأوَّله ابن عصفور بإمكان كونها تبعيضية قال: لأنَّ المغفور بالإيمان ما اكتسبه في حال الكفر، لا ما يكتسبه في الإسلام من الذنوب، فالمغفور إذًا بالإيمان بعض الجملة. وهذا التأويل إنَّما يستقيم على الجملة لا على التفصيل، فهو بعيد. وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين من كونها لابتداء الغاية، على تضمين الفعل، والمعنى: يخلصكم من ذنوبكم؛ لأنَّ من غفرت ذنوبه فقد خلص منها))[519].

وما يرجحه الباحث في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه، وتابعه عليه الجمهور، ويرد على القولين الآخرين بما يأتي:

اولًا: السماع: إنَّ استدلالهم بزيادة (مِنْ) في الإيجاب، في نحو: ضَرَبَ مِن رجلٍ، محتملٌ؛ لأنَّ من استقرأ كلام العرب يعلم انتفاء صحته، وإنَّما ثبت في كلامهم في غير الواجب، نحو: ما ضَرَبت من رجلٍ[520]. ومن المعلوم أن الدليل إذا كان يحتمل التأويل لا يصح الاستدلال به، ولا تثبت القاعدة بما يحتمل التأويل، وإنَّما تثبت بالنص الذي لا يحتمل التأويل[521].

ثانيًا: القياس: إنَّ القول بزيادة حروف المعاني خارج على القياس؛ لأنَّ الأصل فيها عدم الزيادة؛ لأنَّها جيء بها اختصارًا وايجازًا، فإنَّ زيادتها نقض لغرض الاختصار والإيجاز؛ لأنَّ الزيادة إسهابٌ وإطنابٌ لا اختصار وإيجاز، والحكم بزيادتها متوقف على إفادة توكيد المعنى [522].

دلالة (من) على ابتداء الغاية.

()[519] شرح الجمل:1/306-307.

()[520] يُنظر: الخصائص:2/281-282.

()[521] يُنظر: البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي:1/423-425، 527.

()[522] يُنظر: الخصائص:2/281-282.

تستعمل (مِنْ) في اللغة العربية لمعان متعددة منها: ابتداء الغاية، واختلف النحويون في استعمالها لابتداء الغاية في الزمان، فكانوا فيها على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أنّ (مِنْ) لا تستعمل في ابتداء الغاية في الزمان، وهي مختصة بابتداء الغاية في المكان، وفي ذلك قال: ((أما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِنْ مكانِ كذا وكذا إلى مكانِ كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها)) [523]، فهي عكسُ (مُذْ)، و(منذُ). اللتين تستعملان في ابتداء الغاية في الزمان، فلا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها؛ لأنَّ كلًّا منهما مختصٌّ بالدلالة على المكان أو الزمان بحسب الاستعمال [524]، وتابعه البصريون على ذلك[525].

فـ(مِنْ) عندهم في ابتداء الغاية في المكان نظيرة (مُذْ) و(منذُ) في الزمان، فإنّك تقول: ما رأيته مُذْ يوم الجمعة، كما تقول: ما سرت منْ بغدادَ فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، كما كان المعنى في (مُذْ) ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة [526].

المذهب الثاني: ذهبَ الكوفيون إلى جواز استعمال (مِنْ) في ابتداء الغاية للزمان والمكان [527]، وأخذ الأخفش به، واستشهد على صحة ذلك في أثناء تفسيره لقوله تعالى ﴿**لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ**﴾

([523]) الكتاب: 224/4.

([524]) ينظر: المصدر نفسه: 226/4.

([525]) ينظر: الإنصاف: 207/1، المسألة (54)

([526]) يُنظر: الكتاب: 226/4، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي): 92/1، والإنصاف: 1/ 306، المسألة (54)، وشرح المفصل (ابن يعيش): 116/3.

([527]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 92/1، والإنصاف: 306/1، المسألة (54)، وأسرار العربية:246.

[528]، إذ قال: ((يريد: مُنْذُ أولِ يومٍ؛ لأَنَّ من العرب من يقول: لمْ أرهُ منْ يَومِ كذا، يريد: مُنْذُ أولِ يَومٍ، يريد به: منْ أولِ الأيامِ))[529]، وتابعهم ابن درستويه على ذلك [530]، والزجاج، والهروي، وابن مالك، وغيرهم[531] ورجّحه من المحدثين د. فاضل السامرائي[532]. واستدلّوا كذلك بقول زهير بن أبي سلمى:

لِمنِ الديارُ بقُنةِ الحِجْرِ أَقوَينَ من حِجَجٍ ومن دَهرِ [533]

فقد دخلتْ (من) على (حِجَجٍ، ودهر)، وكلاهما يدلان على الزمان؛ لأنَّ (حِججٍ) معناه: سِنون، فدلَّ ذلك على جواز استعمالها في ابتداء الغاية في الزمان[534].

ولم يرتضِ البصريون بما احتجَّ به الكوفيون، فردُّوا استدلالهم بقوله تعالى في سورة التوبة، بأنَّه لا حجة فيه؛ لأن التقدير عندهم: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، مثل قوله تعالى: ﴿**وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا**﴾[535]، التقدير: أهل القرية، وأهل العِيرَ، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، وكذلك ما جاء في كلام العرب من

([528]) سورة التوبة: من الآية/108.

([529]) معاني القرآن: 366/1.

([530]) يُنظر: مغني اللبيب:318/1.

([531]) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 478/2. والأزهية في علم الحروف:283، وشرح التسهيل: 131/3، وشواهد التوضيح:189، وشرح الرضي على الكافية: 246/4، وارتشاف الضرب: 1718/4، والجنى الداني: 308-309.

([532]) يُنظر: معاني النحو: 76/3.

([533]) ديوانه: 54، وفيه (من شهر) بدلًا عن (من دهر).

([534]) يُنظر: الإنصاف:306/1-307، المسألة (54)، وأسرار العربية:246، وشرح المفصل (ابن يعيش): 116/3.

([535]) سورة يوسف: الآية/82.

قولهم: الجود حاتم، والشجاعة عنترة، أي: جود حاتم، وشجاعة عنترة، وكذلك ردّوا استشهادهم بقول زهير من وجهين، أحدهما: إنَّ الرواية الصحيحة هي (مُذْ حجج ومُذْ دهر)، والآخر: إذا سلمنا بصحة الرواية، فيكون على إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، تقديره: مِنْ مَرِّ حجج ومِنْ مَرِّ دهر، فدخولُ (مِنْ) على هذا التقدير يكون على معنى الحدث، لا على معنى ابتداء الغاية في الزمان. وبهذا لا دليل على مذهب الكوفيين[536].

وقد ذكر ابن الفخار هذا الخلاف، ونقد ما ذهب إليه البصريون بما عنَّ له من آراء من سبقه من النحويين، وذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك قوله: ((هذه المسألة خلافية بين أهل البلدين، فزعم الكوفيون أنَّ (مِنَ) الابتدائية تقع موقع (مُنْذُ)، فتقول: ما رأيته مِنْ يوم الجمعة، كما تقول: ما رأيته مُنْذُ يوم الجمعة، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿**لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ**﴾، ووجه الدليل من ذلك أنّ حرف (مِنْ) قد دخل على (أولِ) و(أولِ) هاهنا عبارة عن الزمان؛ لأنَّ أوَّلَ الزمان زمان، فصح الاستدلال بالآية، على جواز: ما رأيته مِنْ يوم الجمعة. وأما البصريون فمنعوا دخولها على الزمان، وتأوّلوا هذه الآية بأنَّها على حذف مضاف تقديره: من تأسيس أول يوم، فحرف (مِنْ) وإنْ دخل على الزمان في اللفظ، فهو داخل على المصدر في الأصل، والاعتماد على الأصول دون العوارض. قال بعض أشياخنا[537]: هذا التأويل يؤدي إلى التسلسل؛ لأنَّه مهما قدّرنا مصدرًا، قدّرنا قبله زمانًا؛ لأنَّ الموضع موضع تأريخ، والتأريخ إنَّما يقع بالزمان دون المصدر، وإذا جاء بالمصدر، كمقدم الحاجِّ، فلا بد مِنْ تقدير الزمان، وذلك

([536]) يُنظر: الإنصاف: 307/1، المسألة (54)، وشرح المفصل (ابن يعيش): 117/3، 459/4.

([537]) السهيلي بحسب تصريح ابن هشام، لكن لم أقف على رأيه في كتبه: (نتائج الفكر)، و(الروض الأنف)، و(أمالي السهيلي)، ينظر: مغني اللبيب:319/1.

يؤدي إلى ما لا يتناهى، فذلك باطل، فقوي احتجاج الكوفيين بهذه الآية؛ لما ذكرنا))[538].

والباحث يوافق ابن الفخّار الذي وافق مذهب الكوفيين، فأما ما ذهب إليه البصريون ففيه نظر؛ لما ذكره ابن الفخّار، ولما يأتي:

أولًا: الصحيح جوازه؛ لأنَّ في المدونةِ اللُّغويةِ شواهدَ مسموعةً منْ فصيحِ الكلامِ في عصرِ الاحتجاجِ، وعلى رأس هذه الشواهد هو القرآن الكريم، والحديث الشريف الصحيح، وكذلك ما سمع من كلام العرب نثرًا ونظمًا، فأمّا ما ورد في القرآن الكريم استعمال (مِنْ) في ابتداء الغاية للزمان، فمنه قوله تعالى الذي ذُكِر آنفًا، وأمّا الحديث الشريف فقول الرسول الأعظم ﷺ :((مثلُكم ومثلُ اليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمّالا فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال: مَن يعمل لي مِن نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت النصارى مِن نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال: ومَن يعملُ لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرّتين))[539]. فقد استعملت (مِن) أربع مرات لابتداء غاية الزمان في الحديث الشريف، ولا تكون لابتداء الغاية في المكان، وغيرها من الأحاديث الشريفة التي دلَّت فيها (من) على ابتداء الغاية الزمانية[540].

([538]) شرح الجمل:1/481-482.

([539]) صحيح البخاري: 3/264، رقم الحديث (2281).

([540]) شواهد التوضيح والتصحيح: 189-190، والتذييل والتكميل:11/117-118.

والذي ورد في فصيح الكلام العرب قولهم: من الآن إلى غدٍ[541]، ومن الشواهد الشعرية ما ذُكر من قول زهير بن أبي سُلمى، ومنه كذلك قول النابغة الذبياني:

تُخيّرنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إلى اليومِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ[542]

فـ(مِنْ أزمانِ) جاءت (مِنْ) فيه لابتداء الغاية في الزمان، وغيرها من الشواهد الشعرية[543].

ثانيًا: إنَّ القائل باستعمالها في ابتداء الغاية في الزمان ملتزم بظاهر الشواهد التي سمعت، وأن القائل بعدم استعمالها ذهب إلى تقدير حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والقواعدُ التي نصوا عليها تقولُ: إنَّهُ ((متى أمكنَ حملُ الشيءِ على ظاهره كانَ أَولى، إذ العدولُ عن الظاهر إلى غير الظاهر، إنَّما يكونُ لمرجِحٍ، ولَا مُرَجِحَ))[544]، وكذلكَ قولهمْ: ((الكلامُ بلا تقديرٍ أولى منْ كلامٍ بمحذوفٍ وتقديرٍ))[545].

يتضح مما سبق أنَّ مذهب الكوفيين في استعمال (مِنْ) في ابتداء الغاية للمكان والزمان هو الأولى بالاتّباع؛ لأنَّ السماع يؤيده؛ لذَلك منَ الإنصافِ الأخذُ بِه منْ دُونِ تأويلٍ للشواهد التي جاء فيها دلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان، فالقواعدُ النّحويةُ إنَّما بنيتْ على السماع؛ لذا لا مُسوغ للتقدير الذي يراد منه اطرادُ

([541]) يُنظر: معاني القرآن (الأخفش):11/1.

([542]) ديوانه: 45. وفيه (تَوَرِثْنَ) بدلًا عن (تُخيّرنَ).

([543]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 132/3-133، وشواهد التوضيح والتصحيح: 189-191، والتذييل والتكميل:117/11-118.

([544]) البحر المحيط:417/1.

([545]) البسيط:697/2.

قواعدهمْ، لأنَّ تقدير ما كثر سماعه، وتأويله ليس بجيد[546]. والله تعالى أعلى، وأعلم.

لن بين التركيب وعدمه.

هي أداة تعمل لاختصاصها، وهي ناصبة للفعل المضارع؛ لأنها تشبه(أَنْ) من وجهين: الأول: أنها تخلص الفعل للاستقبال كما تفعل ذلك (أَنْ)، والثاني: أنَّها نقيضتها فـ(أَنْ) تثبت الفعل، وهي تنفيه[547]، واختلف النحويون في أصلها، أهي مركَّبة أم غير مركَّبة، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنّها مركَّبة مِن(لا) و(أَنْ) وهو مذهب الخليل والكسائي[548]، وفي ذلك قال الخليل: ((وأمّا (لن) فهي: (لا أنْ)، وصلت؛ لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنّها تُشْبِهُ في المعنى (لا)، ولكنّها أوكد. تقول: لن يُكْرِمَك زيدٌ، معناه: كأنّه يَطْمَعُ في إكرامِهِ، فنفيتَ عنه، ووكّدت النَّفي بـ(لن) فكانت أوكد من (لا)))[549]. وكذلك حكاه سيبويه عنه، وذلك قوله: ((فأمَّا الخليل فزعم أنَّها (لا أنْ)، ولكنَّهم حذفوا؛

(546) يُنظر: ارتشاف الضرب: 1718/4، وهمع الهوامع:461/2.

(547) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 32/2، وشرح التسهيل (ابن مالك): 14/4.

(548) يُنظر: معاني القرآن واعرابه: 161/1، وشرح التسهيل (ابن مالك): 15/4، وارتشاف الضرب: 1643/4.

(549) العين: 350/8.

لكثرته في كلامهم...، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا (هلَّا) بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هل ولا)))[550].

واحتج سيبويه على هذا القول، بأنَّه لو كانت (لن) مركَّبة من (لا) و(أنْ) ما صحَّ القول: زيدًا لن أضرب، كما لا يصحّ القول: زيدًا لا أن أضرب؛ لامتناع جواز تقديم الصلة على الموصول، وللمحتج عن الخليل أنْ يردّ على ذلك بأنَّ تركيب الحروف يخرجها عن حكمها الذي كانت عليه قبل التركيب، ودليلهم على ذلك قول العرب: زيدًا لن أضرب، فقد زال حكم (أنِ) المحذوفة الهمزة بعد تركيبها مع لام (لا)، فلو كان الحكم باقيًا كما كان قبل التركيب ما جاز لزيدٍ أنْ يتقدمَ على (لن)؛ لأنَّه كان في التقدير من صلة (أنِ) المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها ما جاز أنْ يتقدمَ عليها؛ لأنَّ ما في صلة (أنْ) لا يعمل فيما قبله[551].

المذهب الثاني: ذهب سيبويه إلى أنَّ (لن) بسيطة، وليس مركَّبة من (لا) و(أنْ) كما قال الخليل وذلك قوله: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيداً فلن أضرب؛ لأنَّ هذا اسم والفعل صلة فكأنَّه قال: أما زيداً فلا الضرب له))[552]. وهذا مذهب جمهور النحويين[553].

المذهب الثالث: ذهب الفرَّاء فيما نسب إليه إلى أنَّ (لن) و(لم) أصلهما (لا)، وأنَّ النون والميم مبدلتان من الألف في(لا) [554].

([550]) الكتاب: 5/3.

([551]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):33/1، وعلل النحو: 192-193، وسر صناعة الإعراب: 314/1.

([552]) الكتاب: 5/3.

([553]) يُنظر: ارتشاف الضرب: 1643/4، والجنى الداني: 270-271، وتوضيح المقاصد: 1229/3.

([554]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي): 34/1، وشرح المفصل (ابن يعيش): 226/4، وشرح التسهيل (ابن مالك): 15/4، والتعليقة على المقرب:353، وارتشاف الضرب: 1643/4.

وذكر ابن الفخّار هذا الخلاف ونقد مذهب الخليل والكسائي، ومذهب الفراء، وذلك قوله: ((وأمَّا (لن) ففيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّها بسيطة، أعني غير مركَّبة، وهو قول سيبويه، وعليه الأكثر.

والثاني: أنَّها مركَّبة من (لا) و(أن)، وهو قول الخليل، وردّه سيبويه بإجماعهم على جواز تقديم معمول معمولها عليها، كقولك: زيدًا لن أضرب. ولو كان أصلها: لا أَنْ أضرب زيدًا، كما يقوله الخليل، لأمتنع هذا؛ لأنَّ الموصول لا يتقدم عليه ما في حيّزه. وقد وجهه بعضهم بأنَّ التركيب تحدث معه أحكام لم تكن قبل التركيب، وهذا كما ترى؛ لأنَّه يلزم عليه أَنْ يعودَ ما ليس بكلام كلامًا مستقلًّا بالتركيب، وذلك غير مستقيم، فتأمل ذلك.

والمذهب الثالث: أن أصلها (لا) ثم أبدلت ألفها نونًا، كما أبدلت النون ألفًا في نحو: ضربت زيدًا، إذا وقفت عليه. ويعزى هذا القول إلى الفراء، وهذه دعوى مجردة من الدليل))[555].

ويرى الباحث أنَّ مذهب سيبويه هو الراجح، فأمَّا ما ذهب إليه الخليل والكسائي، فليس بصحيح؛ لِما يأتي:

أولًا: الأصل في الحروف عدم التركيب[556]، وسيبويه قد أبقى (لن) على أصلها بسيطة ((ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل))[557]. والشيء إذا جاء على

([555]) شرح الجمل: 99/1، وينظر:80/2.

([556]) يُنظر: المرتجل: 202، واللباب في علل البناء والإعراب: 33/2، وشرح المفصل (ابن يعيش): 408/2، وشرح التسهيل (ابن مالك): 218/2، وشرح الرضي على الكافية: 372/4.

([557]) الإنصاف: 245/1، المسألة (40).

أصله لا ينبغي أنْ يُسألَ عن علَّته [558]، وعلى هذا فمن أخرج (لن) عن أصلها عليه أنْ يأتيَ بالدليل؛ لأنَّه خرج عن الأصل، ولا يطالب بالدليل المثبت للأصل.

ثانيًا: لن بسيطة غير مركَّبة من شيء عملًا بالظاهر، فهي لها نظير من الحروف مثل: (أنْ) و(لم) و(أم)، فإذا جاء اللفظ على ظاهره، وأمكن استعمال معناه، فغير جائز أنْ يُعدلَ عن ظاهره إلى غيره، من دون ضرورة إلى ذلك، فلمَّا كانت (لن) معناها مفهوم بتعين لفظها، لم يجز أنْ يُدعى أنَّ أصلها شيء آخر من غير حجَّة قاطعة ولا ضرورة[559]؛ و((لأنَّ الأصل في الحروف أنْ لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها؛ لأنَّها بعيدة عن التصرف والتمسك بالأصل أولى وأحق))[560].

ثالثًا: يلزم ممَّن يدعي أنّها مركَّبة من (لا) و(أن) أن تكون (أنْ) وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلامًا تامًا، فإن قيل يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، فهو قول ضعيف لأمرين:

أحدهما: هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا يوجد دليل عليه.

والآخر: تكون(لا) في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر، وهي واجبة التكرار إذا دخلت على الجملة الاسمية[561].

وأمَّا الرد على مذهب الفراء بقوله أنّ أصلها (لا)، وأبدل الألف نونًا، فهو قول ضعيف؛ لأنَّه دعوى لا دليل عليها؛ ولأنَّ (لا) لم تأتِ ناصبة في موضع [562].

([558]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 337/2.

([559]) يُنظر: علل النحو: 193، وشرح المفصل (ابن يعيش): 38/5.

([560]) شرح قواعد الإعراب (القُوجَوي):169.

([561]) يُنظر: الجنى الداني: 271، ومغني اللبيب: 284/1.

([562]) يُنظر: الجنى الداني: 272.

والمعروف إنّما هو إبدال النون ألفًا لا العكس مثل: (لَنَسۡفَعًا)[563]، و(لَيَكُونٗا)[564]، وبأن (لا) تدخل على الاسم والفعل، و(لن) مختصة بالفعل المضارع[565].

فقد تحصل مما سبق أن(لن) بسيطة غير مركَّبة؛ لأنَّ الأصل في الحروف عدم التركيب، ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع، وعليه يكون مذهب سيبويه وجمهور النحويين هو المذهب الراجح؛ لما سبق ذكره من الأدلة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(563) سورة العلق: من الآية/15.

(564) سورة يوسف: من الآية/32.

(565) يُنظر: مغني اللبيب: 284/1، وشرح الدماميني على مغني اللبيب: 197/2، وموصل النبيل: 1480/4-1481.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: النَّقْدُ النَّحْوِيُّ فِي الحُرُوْفِ الثُّلَاثِيَّةِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا.

كسر همزة(إنَّ)، وفتحها بعد القسم.

اختلف النحويون في كسر همزة (إنَّ)، وفتحها بعد القسم، إذا كان فعل القسم مضمرًا، ولم يكن في خبرها اللام، فكانوا على ثلاثة أقوال[566]:

القول الأول: ذهب البصريون إلى وجوب كسر همزتها إذا وقعت في جواب القسم، واللام ليست في خبرها، نحو: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ[567].

القول الثاني: نقل عن الكسائي، والكوفيين أنَّهم جوّزوا كسر همزة (إنَّ)، وفتحها في هذا الموضع، واختاروا الفتح على الكسر، وتابعهم على ذلك البغداديون[568].

القول الثالث: وافق الزّجّاجيُّ الكسائيّ، في جواز الكسر، والفتح، واختار الكسر على الفتح، وذلك قوله: ((وتكسرُ (إنَّ) أيضًا بعدَ القسمِ، كقولك: واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ...، وقد أجاز بعضُ النّحويينَ فتحها بعدَ اليمينِ، واختارهُ بعضهُم على الكسرِ، والكسرُ أجودُ، وأكثرُ في كلامِ العربِ، والفتحُ جائزٌ قياسًا))[569].

وتحدّث ابن الفخّار عن هذه المسألة، ونقد ما ذهب إليه الزّجّاجي ومن تابعه، إذ قال: ((وأمَّا ما يجوز فيه الأمران، فأربعة مواضع وهي: إذا وقعت بعد القسم...،

([566]) يُنظر: الكتاب:3/146-147، والأصول في النحو:1/279، وشرح التسهيل (ابن مالك):2/24، وأوضح المسالك:1/331، وفي المسألة قول رابع نقل عن الفراء أنَّه أوجب فتح الهمزة في هذا الموضع، يُنظر: التذييل والتكميل:5/70، وهمع الهوامع:1/499.

([567]) يُنظر: الكتاب:3/146، والمقتضب:4/107، والأصول في النحو:1/263، وشرح ابن الناظم:120، والتذييل والتكميل:5/70، ومنهج المسالك:75.

([568]) يُنظر: الأصول في النحو:1/279، وشرح التسهيل (ابن مالك):2/24، وشرح عمدة الحافظ:1/230، والتذييل والتكميل:5/69-70، وتوضيح المقاصد:1/529.

([569]) الجمل في النحو:57-58.

إلَّا أَنَّ كسرها بعد القسم أجودُ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره؛ لأمرين، أحدهما: أنَّ ذلك لم يأتِ في القرآن أصلًا. والآخر: أنَّ جواب القسم لا يكون إلا جملةً اسمية أو فعلية، فقول أبي القاسم: والفتح جائز قياسًا، فيه نظر؛ لما ذكرناه))[570].

ثمَّ بين حجة من قال بكسرها، وفتحها، وذلك قوله: ((البيِّن الذي لا اختلاف فيه كسرها؛ لأنَّ جواب القسم لا يكون إلا جملة، ومن جوّز فتحها، فعلى معنى: أحلف بالله على قيام زيد، وهو قليل جدًا))[571].

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الراجح؛ لما يأتي:

أولًا: قول البصريون يؤيده السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ**﴾[572]، ولم يسمع فتحها بعد القسم، ولا وجه لفتح همزتها في القياس[573].

ثانيًا: يجب التزام كسر همزتها؛ لأنَّ القسم يجاب عنه بجملة، و(إنَّ) المكسورة مع اسمها وخبرها في تقدير جملةٍ، والمفتوحة مع اسمها، وخبرها ليست في تقدير جملةٍ، وإنَّما في تقدير مفردٍ، وعليه يكون جواب القسم مفردًا، وهذا غير جائز؛ لأنَّ جواب القسم لا يكون إلا جملةً؛ لأنَّه توكيد للكلام، والمفرد لا يكون كلامًا[574].

([570]) شرح الجمل:294/1.

([571]) المصدر نفسه:296/1.

([572]) سورة الدخان: الآيتان/2، 3.

([573]) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن خروف):468/1، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عرب، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، 1419هـ، والتذيل والتكميل:70/5، والجنى الداني:423.

([574]) يُنظر: الكتاب:104/3، والإيضاح العضدي:263، والمرتجل:173، وشرح المفصل (ابن يعيش):248/5.

ثالثًا: يجب أنْ تكونَ همزة (إنَّ) مكسورة في هذا الموضع؛ لأنَّ مفتوحة الهمزة مؤولة باسم يقع مبتدأٍ، وهذا يؤدي إلى أنْ تقع الجملة الابتدائية جوابًا للقسم، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الجملة الابتدائية لا تقع بنفسها جوابًا له، فلا تقول: واللهِ زيدٌ مجتهدٌ، فكذلك لا تقول: واللهِ أَنَّك مجتهدٌ[575].

رابعًا: من فتح همزة (إنَّ) ظنَّ أنّ وقوعها في جواب القسم يخرجها عن الصدارة، وهذا غير صحيح؛ لأنّها وإنْ كانت جوابًا فهي بمنزلة الجملة المستأنفةِ، ولولا ذلك ما جاز دخول لام الابتداء في جواب القسم، في نحو: واللهِ لَزيدٌ قائمٌ[576]. وبما تقدم اندفع قول الكسائي ومن تابعه.

وأمَّا ما يراه الزّجّاجي من أنّ الكسر أجودُ، وأكثرُ في كلام العرب، وأنّ الفتح جائزٌ قياسًا، ففيه نظر؛ لأنّه يقتضي أنْ يكونَ الفتح مستعملًا في كلام العرب استعمالًا يكون فيه أقلَّ من استعمال الكسر، والأمرُ ليس كما يرى؛ لأنَّه لمْ يسمع عن العرب فتح همزتها في هذا الموضع، فضلًا عن أنَّ فتح همزتها يتوقف على أنْ يكونَ محل المصدر مغنيًا عن العامل والمعمول، وليس جواب القسم كذلك. بخلاف كسرها فهو يتوقف على أنْ يكون المحلُّ محلَّ جملةٍ لا يغني عنها مفرد، وجواب القسم كذلك؛ لِذا وجب كسرها قياسًا[577]. وعليه يكون قولُ البصريين هو القولُ الرَّاجح؛ لتعاضد السَّماع والقياس فيه معًا.

([575]) يُنظر: شرح جمل الزّجّاجي (ابن عصفور):461/1.

([576]) يُنظر: المقاصد الشافية:334/2.

([577]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):24/2-25.

(ربَّ) بين الحرفيةِ، والاسميةِ.

تأتي(رُبَّ) في كلام العرب حرف جرٍّ، ولمعمولها ثلاثة أوجه: الأول: يكون اسمًا ظاهرًا نكرة، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، الثاني: أن يكون مضمرًا عائدًا إلى نكرة، نحو: رُبَّهُ رجلًا، الثالث: أن يكون فعلًا، بعد دخول (ما) عليها، نحو: رُبَّما قامَ زيدٌ[578].فإذا كان معمولها اسمًا ظاهرًا نكرة اختلف النحويون فيها أهي حرفٌ أم اسمٌ فكانوا على رأيين:

الرأي الأول: ذهب سيبويه إلى أَنَّها حرفُ جرٍّ، وذلكَ قوله: ((واعلمْ أَنَّ (كمْ) في الخبرِ لا تعملُ إلا فيما تعملُ فيه (رُبَّ)؛ لأنّ المعنى واحدٌ إلا أنّ (كمْ) اسمٌ، و(رُبَّ) غيرُ اسمٍ بمنزلة (مِنْ)))[579].

فهي تقابل (كمِ) الخبرية التي تفيد التكثير، و(رُبَّ) تدل على التقليل، وهما يشتركان في أَنَّهما يقعان في صدر الكلام، ويدخلان على النكرة؛ لذا اختصت من بين سائر حروف الجرِّ بالصدارة، غير أنها تختلف عن (كم)، فهي حرف، و(كم) اسم وهذا مذهب البصريين[580].

واحتجوا على حرفيتها من ثلاث جهات:

الأولى: إنَّها لا تقبل علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال.

([578]) يُنظر: الكتاب:161/2، 176، والمفصل:383، وشرح المفصل (ابن يعيش):485/4، والكناش في فني النحو والصرف:78/2.

([579]) الكتاب: 161/2.

([580]) يُنظر: الإنصاف:686/2، المسألة (121)، وشرح المفصل (ابن يعيش):481/4-482.

والثانية: إنَّها جاءت لمعنى في غيرها، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو: رُبَّ رجلٍ يفهم.

والثالثة: إنَّ ما بعدها مجرور أبدًا ولا يوجد معنى للإضافة فيها فتعين أن تكون حرف جرٍّ [581].

الرأي الثاني: ذهب الكسائي إلى أنّها اسمٌ مبني، نحو قول بعض العرب: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ، فـ(رُبَّ) في محل رفع مبتدأ، وظريفٌ خبرٌ لها، وتابعه على ذلك الكوفيون[582]، واختاره الأخفش، وابن الطراوة[583]، وحجتهم في ذلك أربعة أدلة:

الدليل الأول: أنَّها يخبر عنها، وما يخبر عنه اسمٌ لا حرفٌ، ومنهُ قول بعض العرب: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ، وكذلك قولُ ثابت العتكّي:

إنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ [584]

والشاهد فيه رفع (عارُ) على أنَّه خبرٌ لـ(رُبَّ) وما يخبر عنه اسمٌ لا حرفٌ[585].

الدليل الثاني: أنَّها يدخلها الحذف ولا يحذف شيء من حروف الجرّ، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿**رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ**﴾[586]، قرئت بالتّخفيفِ[587]؛ فدلَّ ذلك على أنَّها ليست بحرفِ جرٍّ؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا يحذفُ منها شيءٌ.

وكذلك قال أبو كبير الهذلي:

([581]) يُنظر: الإنصاف:686/2، المسألة (121)، واللباب في علل البناء والإعراب:363/1.

([582]) يُنظر: الأصول في النحو:418/1، والإنصاف:686/2، المسألة (121).

([583]) يُنظر: أمالي السهيلي:72، وشرح التسهيل (ابن مالك):175/3.

([584]) يُنظر: شعره:49، وفيه (وبعض قتل). فلا شاهد فيه.

([585]) يُنظر: المقتضب:66/3، والأزهية في علم الحروف:259، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):477/1.

([586]) سورة الحجر: الآية/2.

([587]) قرأ نافع وعاصم (ربَما) بفتح الباء وتخفيفها، وروى الأعشى عن أبي بكر عن عاصم (ربُما) بضم الباء وتخفيفها، وقرأ الباقون (ربَّما) بفتح الباء وتشديدها، يُنظر: معاني القراءات:67/2، وحجة القراءات:380.

أزهيرُ إنْ يَشِب القَذالُ فإنَّه رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ[588]

والشاهد فيه قوله: (رُبَ) بتخفيفها[589].

الدليل الثالث: هي تخالف حروف الجرِّ من ثلاثة أوجه، الأول: تقع في صدر الكلام، وحروف الجرّ تقع متوسطة؛ لتربط بين الأسماء والأفعال، والوجه الثاني: تدخل على النكرة الموصوفة، وحروف الجرّ تدخل على المعرفة، والنكرة الموصوفة وغير الموصوفة، والوجه الثالث: لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، بخلاف حروف الجرّ فيجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

الدليل الرابع: حملها على (كمْ)، فهي تفيد العدد، والتقليل، و(كمْ) تفيد العدد، والتكثير، وهذا يجعل منها اسمًا لا حرفًا؛ لأنَّ (كم) اسمٌ[590].

وقدْ ذكرَ ابْنُ الفخّار هذا الخلافَ، وذهبَ مذْهبَ سيبويه القاضي بِحرفِيَّتها، ونقدَ مَنْ خالفهُ، وَذلك قولهُ: ((وذهبَ بعضُ الناس إلى اسميتها، واستشهد بقولهم:

إِنْ يَقْتُلُوْكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

وهذا ممكن. وليست بأبعد من (كم)، إلَّا أنَّ من منع ذلك تأوّل منه قولهم: (رب قتل عار)، فجعله خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ، أي: ورب قتل هو عار، وفرق بينها وبين (كم)، بأنَّ (كم) يدخل عليها حرف الجر، نحو: (بكم رجلٍ مررت)، ويستقلّ بها الكلام مع الاسم، نحو: كم رجل أفضلُ منك، وكم رجلٍ عاقِلٌ، ولولا هذا ما قيل في (كم) إنَّها

([588]) ديوان الهذليين:89/2.

([589]) يُنظر: الأزهية في علم الحروف:264، وأمالي ابن الشجري:179/2.

([590]) يُنظر: أمالي ابن الشجري:46/3-49، والإنصاف:686/2، المسألة (121)، وشرح التسهيل (ابن مالك):175/3.

اسم؛ لأنَّها تدلّ على معنًى في غيرها، ولا يوجد في (ربّ) من هذا شيء، فالصواب القول بحرفيتها، والله أعلم))[591].

فهي ينطبقُ عليها حدُّ الحرفِ؛ لدلالتها على معنًى في غيرها؛ ولفقدانِ علامتي الأسماءِ فيها، وهما الجرّ والإسنادُ، بخلافِ (كمْ) وإن كانت تدلُّ على معنى في غيرها، لكنَّها فارقتها في دخولِ حرفِ الجرّ عليها، مثلُ: بكمْ رجلٍ مررتَ؟ وكذلكَ فارقتها في صحةِ الإسنادِ إليها فيكونُ الكلامُ مستقلًا إذا ركّبت معَ الاسمِ، مثلُ: كم رجل قائل هذا؟، ولا يصح هذا معَ (رُبَّ)، فلا تقولُ: رُبَّ رجلٍ قائلٍ هذا؛ لأنَّ الكلامَ لا يكونُ تامًا منْ حرفٍ واسمٍ. ناهيك عمَّا ورد في كلامِ العربِ منْ حذفِ مجرورِ (كمْ) في مثل: كمْ عندي؟ تريدُ: كم رجلٍ عندي؟ وهذا الحذفُ يمتنع مع (رُبَّ)، فلا يجوزُ أَن تقول: ربَّ عندي، وأنتَ تريدُ: ربَّ رجلٍ عندي، فبان الفرق بينهما[592].

والباحثُ يوافقُ ابن الفخّار الذي وافق مذهب سيبويه، فأمَّا ما ذهب إليه الكسائي ومن تابعه فيرد بما يأتي:

أولًا: قولهم تقع صدرًا ليس فيه دليلٌ على اسميتها؛ لأنَّ معناها التقليل، والعرب تحمل القليل على النفي، وحروف النفي تلزم صدر الكلام، وعلى هذا وقعت صدرًا، وكذلك فهي نقيضة (كم) الخبرية في المعنى، فحملت عليها، ووقعت صدرًا؛ لأنَّ من سنن العرب حمل الشيء على الضدِّ، كما يحملونه على النَّظيرِ[593].

ثانيًا: قولهم إنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلَّا في النكرات، وحروف الجرّ تعمل في النكرات والمعارف، وهذا دليل على اسميتها، فيه نظر؛ لأنَّ معنى (رُبَّ التقليل)، والنكرة تدل على الكثرة؛ لذلك وجب أنْ يكونَ معمولها نكرة؛ لتصحّ فيها دلالة التقليل، والتقليل لا

([591]) شرح الجمل: 1/318-319.

([592]) يُنظر: شرح الجمل: 1/317-319.

([593]) يُنظر: الأصول في النحو:1/416، وعلل النحو: 404، وأمالي ابن الشجري:3/46-49.

يتصور في المعارف، وكذلك اختصاصها بالنكرة الموصوفة لا يعين اسميتها؛ لأنَّ الصفة عوضٌ عن العامل المحذوف[594].

ثالثًا: إنَّها مبنية من دون عارضٍ، وهذا دليل على حرفيتها، فلو كانت اسمًا لكانت معربة، وكانت من قبيل (حُبٍّ) و(دُرٍّ) في الإعراب[595].

رابعًا: عدم تعدي الفعل إليها بنفسه إن كان متعديًا، نحو: رُبَّ رجلٍ أكرمتُ، وبحرف الجرّ إن كان لازمًا: مثل: بِرُبَّ رجلٍ عالمٍ مررتُ، دليل على أنَّها حرفٌ[596].

()[594] يُنظر: الإنصاف:687/2، المسألة (121)، وشرح المفصل (ابن يعيش):483/4.

()[595] يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش):483/4.

()[596] يُنظر: شرح الرضي على الكافية:288/4-289، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:492/1.

إذن بين البساطة والتركيب، وما يبنى عليهما.

استقرَّ في المدونة النحوية أنَّ بعضَ الحروفِ لفظٌ بسيطٌ، وهو الأصل فيها، ومنها ما هو مركَّبٌ من كلمتين، وهو الفرع، وأنَّ مسألةَ بساطةِ الحرفِ وتركيبه، وما يبنى عليهما لم تكن محطَّ اتّفاقٍ بين النحويين، ومن هذه الحروف التي اختلفوا فيها بين بساطتها وتركيبها، هو الحرف (إذن)، وما له من أثر في عمله، فكانوا على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: حكى سيبويه عن الخليل أنَّ (إذن) حرف بسيط، وعلى هذا ينبني أنّها هي العاملة بنفسِها، وهو ما ذهب إليه سيبويه [597]، وعليه جمهور النحويين[598].

المذهب الثاني: ذكر سيبويه أنَّ بعضهم نقل قولاً آخرَ للخليل مفاده أنَّ (إذن) حرف بسيط، وليست هي العاملة، وإنَّما يكون المنصوب بعدها على إضمار (أنْ)، وفي ذلك قال: ((وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال: (أَنْ) مضمرةٌ بعد (إذن))) [599]. وحجَّة نصبِ ما بعدها عنده يكون بـ(أَنْ)؛ لأنَّ الأفعالَ المضارعةَ لا تكونُ منصوبةً إلَّا بـ(أَنْ) مضمرة أو مظهرة [600]، وأخذ بهذا المذهب الزجّاجُ[601].

([597]) ينظر: الكتاب:16/3.

([598]) ينظر: ارتشاف الضرب:1650/4، والجنى الداني:363، والمساعد:74/3.

([599]) الكتاب:16/3.

([600]) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي):35/1، 205/3، وشرح المقدمة المحسبة:232/1.

([601]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:63/2.

المذهب الثالث: ذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ (إذن) أصلها اسم منوّن وهي مركّبةٌ من (إذ) الظرفية، و(أنِ) الناصبة، فالمنصوب بعدها منصوب بـ(أنِ) المظهرة، أي المنطوق بها، وأخذ به الرضيّ[602].

فهذا المذهب يلتقي مع ما نُقِلَ عن الخليل في قوله الثاني بأنّ (إذن) ليست عاملة بنفسها، وإنَّما العمل لـ(أنْ)، ويختلف معه في أمرين، أحدهما: إنَّ (إذن) عند الخليل بسيطة، وعندهم، مركّبة، والآخر: في قول الخليل تكون (أنْ) مضمرةً، وفي قولهم تكون مظهرةً.

وناقش ابن الفخّار هذه المسألة، وذكر الآراء الثلاثة، ونقد ما ذهب إليه بعض الكوفيين، ووصفه بالضعف، ولم ينسبه إليهم، ونقد ما نُقِلَ عن الخليل في قوله الثاني، واستندَ في نقده له إلى ردّ سيبويه عليه، وبما تحصل عليه ممن سبقه من النحويين، وصحح مذهبَ سيبويه الذي تابعه عليه الجمهور. وذلك قوله: ((اختلف الناس في (إذًا)[603] على ثلاثة أقوال[604] أحدها: أنها مركبة وأصلها (إذ أن) فنقلت حركة الهمزة إلى الذال قبلها، وهذا ضعيف من أربعة أوجه، أحدها: لزوم الرفع فيما إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها، كقولك: زيد إذًا يكرمُك، ولو كان على ذلك التقدير للزم نصب الفعل بعدها مطلقًا. والثاني: إخراج (إذ) عن المعنى الذي وضعت له من الدلالة على الزمان الماضي. والثالث: وقوع فعل الحال بعدها، و(أنْ) مخصوصة

([602]) ينظر: شرح الرضي على الكافية:39/4، 46.

([603]) اختلف النحويون في كتابتها، فكان لهم فيها ثلاثة أقوال، الأول: ذهب الفراء إلى أنَّها تكتب بالنون إذا كانت عاملة، وبالألف إذا لم تكن عاملة، وقيل عكس ذلك، والثاني: يرى المازني أنَّها تكتب بالألف في حالتي الوصل والوقف، ونقل عنه رأي آخر وهو أنها تكتب بالنون في حالة الوقف، وبالألف في الوصل، والثالث: المبرّد يكتبها بالنون في حالتي الوصل والوقف، ينظر: إعراب القرآن (النحاس):463/1، وشرح الرضي على الكافية:45/4، ورصف المباني:67-68، والجنى الداني:366.

([604]) وفيها قول آخر: أنَّها مركبة من (إذا) و(أن)، فحذفت همزة (أن)، وبعدها ألف (إذا)؛ لالتقاء الساكنين، ينظر: ارتشاف الضرب 1650/4.

بالمضارع بعدها. والرابع: استقلال الكلام بمعمولها، كقولك: (إذ) يكرمك (زيد) وقد تقدم بيان هذا في (لن)[605]، والثاني من الأقوال: أنَّ الفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) محذوفة، وهو محكيّ لسيبويه عن الخليل، وإليه ذهب الزجاج، وردّه سيبويه بأنَّه لو كان كذلك لنصبت في قولك: عبد الله إذًا يأتيك، أي: لو كان النصب لـ(أن) محذوفة لاستوى حكم (إذًا) مع تقديمها وتوسيطها، كما أنَّ (حتى) و(اللام) كذلك. وردّه بعض المتأخرين بوجه آخر، وهو أنّه لو كان كذلك لم يكن ما بعدها كلامًا مستقلًا؛ إذ كانت (أنْ) والفعل بتأويل المصدر...، الثالث: أنَّ النصب بها نفسها، وهي حرف واحد غير مركب، وهو مذهب سيبويه الذي حكاه عن الخليل، وهو الصحيح الذي عليه الجمهور))[606].

ويرى الباحث أنَّ ما حكاه سيبويه عن الخليل من كونها حرفًا بسيطًا وهي العاملة بنفسها هو الراجح، وأنَّ القول بخلافه يندفع بما ذكره ابن الفخّار من أدلة في نقده للمذهبين الآخرين، وبما سنذكره من أدلة تكون على قسمين، أحدهما: نقدُ ما ذهبوا إليه من أنَّ العامل هو (أنْ) سواء أكانت مضمرة على قول الخليل الثّاني، أم مظهرة على قول بعض الكوفيين، والآخر: ردٌّ من قال بتركيبها، وهم بعض الكوفيين.

فَأَمَّا القِسم الأَوَّل فَيُرَدُّ عليه بِمَا يأتِي:

أولًا: تكون (أنْ) مضمرة في موضعين، أحدهما: بعد حرف الجر من مثل (حتَّى)، ولام الجحود، والآخر: بعد حرف العطف، من مثل الواو، ونحوه، فمَنْ جوَّز إضمارها في غير هذين الموضعين فقد أجاز ما هو خارج عن الأصول، ومَنْ جعل إضمارها بعد (إذن) أصلًا قائمًا برأسه، مستقلًا بنفسه فهذا لم يذهبْ إليه النُّظَّارُ من أهل الصناعة النحوية؛ لأنَّ هذا الموضع هو المتنازَعُ عينُهُ فلا يجعلُ أصلًا، فكذلك هنا

([605]) يُنظر: شرح الجمل: الصفحة/؟ من هذا البحث.

([606]) شرح الجمل:101/1. وينظر:474/1.

لا يجوز أنْ تكونَ (أنْ) مضمرة بعد (إذن)؛ لأنّه لا أصل يدلُّ عليه، ولا دليل يتعلَّق به[607].

ثانيًا: إنَّ (إذن) حرف بسيط، والعمل لها؛ لطلبها المعمول، وتضمّنها إيَّاه، أو لـلزوم

طلبه والاختصاص به، وكذلك لاعتماد الكلام عليها[608].

ثالثًا: إنَّ (إذن) تدخلُ على الأسماء، مثل: إِذَنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فلو كانت (أنْ) بعدها ما جاز ذلك؛ لأنَّها من عوامل الأفعال[609].

وأَمَّا القِسم الثَّانِي فَيُرَدُّ عليه بأنَّ الأصل في الحرف أنْ يكونَ بسيطًا لا مركّبًا، ولا يصار إلى القول بالتركيب إلَّا بدليل قاطع، ولا دليل عندهم على تركيبه[610].

وبما تقدم ذكره من أدلة في هذه المسألة، تكون (إذن) حرفًا بسيطًا وهي العاملة بنفسها. والله تعالى أعلم.

([607]) يُنظر: الإغفال:2/162-163.

([608]) ينظر: رصف المباني:70.

([609]) ينظر: الإغفال:2/161.

([610]) ينظر: التبيين:423، (المسألة72)، وشرح المفصل (ابن يعيش):2/408، ورصف المباني:70.

(إِمَّا) المكرّرة.

تستعمل (إمَّا) المكسورة الهمزة مكررة، نحو: جاءَ إمّا زيدٌ وإمَّا عمرو، في العطف لمعاني (أو): الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتفصيل. ولا خلاف بين النحويين في أن (إمَّا) الأولى غير عاطفة، واختلفوا في (إمَّا) الثانية، هل هي العاطف أو الواو التي تلازمها[611]، فكانوا على رأيين[612]هما:

الرأي الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ (إمَّا) الثانية هي العاطفة[613]، وتابعه على ذلك ابن السراج إذ قال: ((حروف العطف عشرة أحرف يتبعنَ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها...، الخامس: إما. وإما في الشك والخبر بمنزلة (أو)))[614].، وعلى هذا الرأي أكثر النحويين[615].

([611]) يُنظر: الكتاب:429/1، ومعاني القرآن(الأخفش):75/1، والأُزهية في علم الحروف:74، وشرح المقدمة المحتسبة:260/1، وأمالي ابن الشجري:126/3، وشرح التسهيل (ابن مالك):365/3.

([612]) في المسألة رأي ثالث ذكره الرضي وردَّ عليه وذلك قوله: ((وقال الأندلسي: إما الأولى مع الثانية حرف عطف، قدمت تنبيها على أن الأمر مبني على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لأما الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معا: ما بعد الثانية على ما بعد الأولى، وهذا عذر بارد من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة في كلامهم)). شرح الرضي على الكافية:403/4.

([613]) الكتاب:435/1.

([614]) الأصول في النحو:55/2-56.

([615]) يُنظر: الجنى الداني:528، ومغني اللبيب:59/1، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:328/1، وشرح الأشموني:384/2.

وقد استدلوا على أنّها هي العاطفة لا (الواو)، بدليلين:

أحدهما: إنَّ المعنى المستفاد من الجملة ليس آتيًا من الواو وإنَّما هو آتٍ منها، ولا يصحّ أنْ تكونَ الواو عاطفة للكلام؛ لأنَّ الواو مشركة لفظًا ومعنى، والكلام الذي فيه (إمّا) ليس كذلك[616].

والآخر: أنَّ (أو) تعاقبها، كقولك: قام إمّا زيدٌ أو عمرو، و(أو) عاطفة بالإجماع، فلتكن(إمّا) كذلك؛ لينسجم المتعاقبان ولا يتفاوتان[617].

الرأي الثاني: إنَّ (إمَّا) ليست حرف عطف، والواو التي تسبقها هي العاطفة، وقد نسب هذا الرأي إلى يونس، وابن كيسان[618]، وأخذ به السيرافي إذ قال:((إمّا معناها: معنى الشك وتخالف (أو)؛ لأنَّ (أو) حرف عطف، و(إمَّا) ليست بحرف عطف))[619]، واختاره الفارسي، والجرجاني، وابن الشجري[620]، وغيرهما[621].

وقد استدلوا على ذلك بحجتين:

إحداهما: لا يجوز أن تكون (إمَّا) الثانية عاطفة؛ لدخول الواو عليها، والواو هي الأصل في العطف، فإن جعلت (إمَّا) عاطفة فقد جمعت بين عاطفين، والعاطف لا يدخل على العاطف[622].

([616]) يُنظر: الحلل في إصلاح الخلل:119-120، ورصف المباني:183-184.

([617]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):344/3.

([618]) يُنظر: ارتشاف الضرب:1976/4، والجنى الداني:529، ومغني اللبيب:59/1، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:238/1، وهمع الهوامع:208/3.

([619]) شرح كتاب سيبويه:320/2.

([620]) يُنظر: الإيضاح العضدي:224، والمقتصد:945/2، وأمالي ابن الشجري:126/3.

([621]) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:426/1، وشرح التسهيل (ابن مالك):344/3، وشرح الرضي على الكافية:404/4، وشرح قطر الندى (ابن هشام):308، وشرح الأشموني:384/2.

([622]) يُنظر: الأصول في النحو:27/1، والإيضاح العضدي:224، والحلل في إصلاح الخلل:119، وأمالي ابن الشجري:126/3، ورصف المباني:183.

والأخرى: إنَّ حروف العطف تعطف اسمًا على اسم، أو فعلًا على فعل، أو جملة على جملة. و(إمَّا) عارية من هذه الأقسام[623].

وتناول ابن الفخار هذه المسألة، وبيَّن أنَّ الزّجّاجي[624] قد عدّ (إمَّا) حرفًا من حروف العطف، وذكر أنَّه مذهب سيبويه، وذكر بعد ذلك الرأي القائل بأنها ليست حرف عطف، ولم ينسبْه إلى أحد، واكتفى بالإشارة إلى حذّاق العلماء[625]، ونقد بعد ذلك الرأي الأول بقوله: ((وإمَّا الثانية: فغير جائز أنْ تكونَ عاطفة؛ لأمرين: أحدهما: لزوم حرف العطف إياها، وحرف العطف لا يدخل على مثله. والأمر الثاني: تدافع المعنيين؛ وذلك أنَّ الواو موضوعة للجمع، و(إمَّا) موضوعة للتفريق، والجمع والتفريق أمران متدافعان، وإنَّما سميت حرف عطف؛ للزوم حرف العطف إياها، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء بما يلازمه، كما تسمى الفاء التي يتلقى بها الشرط جوابًا، وليست هي الجواب في الحقيقة، وإنَّما الجواب الجملة التي صدرت بها فتسميتها جوابًا، مستعارٌ على الوجه المذكور. والله أعلم))[626].

وبعد عرض أدلَّة الرأيين يرى الباحث أن الرأي الثاني القائل بأن (إمَّا) ليست حرف عطف هو الصحيح؛ لأنّها لا يليها معطوف إلا والواو قبلها، فالعطف بالواو لا بها؛ لأنَّ الواو إذا خلت من (إمَّا) فهي حرف عطف ثابت، و(إمَّا) إذا خلت من الواو فينتفي كونها حرف عطف، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي، وكذلك فإن توسط الواو إذا تكررت (إمَّا) يكون كتوسطها بين (لا) إذا تكررت في نحو: زيد

([623]) يُنظر: الأصول في النحو:150/2، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي):415/3، والإيضاح العضدي:224.

([624]) قال ابن السيد البطليوسي: ((اختلف كلام ابي القاسم (رحمه الله تعالى) في (إمَّا) فعدها في هذا الكتاب من حروف العطف وهو مذهب بعض النحويين، وذكر في غير الجمل أنها ليست من حروف العطف)). الحلل في إصلاح الخلل:119.

([625]) يُنظر: شرح الجمل:156/1.

([626]) المصدر نفسه:156/1-157.

لا بخيل ولا جبان، والعطف قبل (لا) بالواو إجماعًا، فليكن بها قبل (إمَّا) ليتفق المتماثلان ولا يختلفان[627].

إذما بين الحرفية، والظرفية

اختلف النحويون في (إذما)، بين الحرفية والظرفية، فكانوا في ذلك على مذهبين هما:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّها حرفٌ، وأكّدَ ذلك قائلًا: ((فما يجازي به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيهم. وما يجازي به من الظروف: أي حينٍ، ومتى، وأين، وأنى، وحيثما. ومن غيرهما: إن، وإذما. ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضمّ إلى كلّ واحد منهما (ما) فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنَّما) و(كأنَّما)، وليست (ما) فيهما بلغو، ولكن كلّ واحد منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد))[628].

فـ(إذ) لا يجازى بها إلَّا باقترانها مع (ما)؛ لأنَّها ظرف يدل على ما مضى، وبعد دخول (ما) عليها تكون دلالتها على المستقبل كـ(إن) فهي حرف؛ لأن معناها قد زال، وليست (ما) زائدة فيها[629]. وعلى هذا المذهب جمهور النحويين[630].

المذهب الثاني: القول ببقائها على الظرفية، وهو قول المبرد: ((وَلَا يكون الجَزَاء فِي (إِذْ) وَلَا فِي (حَيْثُ) بِغَيْر (مَا)؛ لِأَنَّهُمَا ظرفان يضافان إِلَى الْأَفْعَال وَإِذا زِدْت على كل وَاحِد مِنْهُمَا (مَا) منعتا الْإِضَافَة فعملتا))[631].

([627]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك):344/3، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:238/1.

([628]) الكتاب: 56/3-57.

([629]) يُنظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي): 258/3-259، وعلل النحو:438، والأزهية في علم الحروف: 31.

([630]) يُنظر: شرح ابن الناظم:495/1، والمقاصد الشافية:113/6، وشرح شذور الذهب (الجوجري):598/2.

([631]) المقتضب: 47/2.

فهو يرى أنّ الظرفية قد ثبتت لها، فلا تخرج عنها، فهي باقية على ظرفيتها وقد تحوّلت دلالتها من الماضي إلى الاستقبال[632].

وإلى هذا القول ذهب ابن السراج، والفارسي[633]، وتبعهم من المحدثين د. فاضل السامرائي[634].

وقد ذكر ابن الفخّار هذا الخلاف وذهب مذهب سيبويه ونقد المذهب الثاني وذلك بقوله: ((وأما (إذما)...، اختلف في بقاء ظرفيّتها وتجرّدها للحرفية؛ فذهب أبو العباس المبرّد إلى الأول، وذهب سيبويه إلى الثاني. والعجب أنَّ أكثر المتأخرين سلكوا في هذه المسألة مسلك أبي العباس مع نصّ الإمام على الحرفية، وصحة الاستدلال على ذلك، فلنبسط القول في الاحتجاج لكلّ واحد من القولين حتى يظهر صحّة الصحيح منهما، إنْ شاء الله. فأمَّا أبو العباس فتعلق بما ثبت لها قبل أنْ تكونَ شرطًا من أحكام الاسمية، فلزم مصاحبة الأصل الثابت لها، ويقول: إنَّما أحدث التركيب إنْ كانت عبارةً عن الزمان الماضي، فصارت في هذا الباب صادرةً عن الزمان المستقبل؛ لتضمنها حرفه، فهذا هو الوجه الذي أحدثه التركيب.

وأما سيبويه فيقول: كان الأصل فيها أنْ تكون حرفًا؛ لأنَّها بمنزلته في لفظها وأصل معناها، وإنَّما قلنا فيها بالاسمية؛ لجريان بعض أحكام الأسماء عليها، فاسميتها مجازية، فلمَّا ركّبت مع حرف (ما) في هذا الباب انتفت عنها أحكام الأسماء جملةً، فكان الحكم الذي أوجبه التركيب أنْ صَيَّرَها إلى الأصل الذي كان ينبغي أن تكون

([632]) يُنظر: المقتضب:54/2، وعلل النحو: 438، وشرح المقدمة المحسبة: 247/1.

([633]) يُنظر: الأصول في النحو: 159/2، والإغفال: 423/1-424.

([634]) يُنظر: معاني النحو:79/4-81

عليه قبل التركيب؛ لانتفاء جملة أحكام الأسماء عنها في حال التركيب هذا أظهر، والله أعلم))[635].

فمذهب سيبويه في هذه المسألة هو الصحيح، وهو ما يرجحه الباحث؛ لِمَا ذكره ابن الفخّار في أثناء نقده للمبرد، ولأمرين:

أحدهما: أنَّ (إذما) قبل دخول (ما) عليها، كانت ظرفًا يدل على الزمن الماضي خاليًا من معنى الشرط، ودخول (ما) عليها زال ما فيها من معنى الظرف، وجعلها حرف شرط مختصة بالمستقبل بمعنى (إنْ)، ولم تنقلها إلى غير هذا المعنى، فحكم عليها بالحرفية؛ لأنَّ دلالتها عليها متيقّنة، ودلالتها على معنى الظرفية غير متيقّنة، والحكم بمقتضى ما تيقّن أولى[636].

والآخر: (إذ) قبل التركيب كانت تقبل بعض علامات الأسماء، كالتنوين، والإضافة، والوقوع موقع المفعول فيه، ومفعول به، أما بعد تركيبها، فهي غير قابلة لشيء من هذه العلامات، التي كانت تقبلها قبل التركيب، فوجب انتفاء الظرفية عنها، وثبوت الحرفية لها[637].

([635]) شرح الجمل: 2/138-139

([636]) يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 4/72، ورصف المباني:149.

([637]) يُنظر: الجنى الداني: 191.

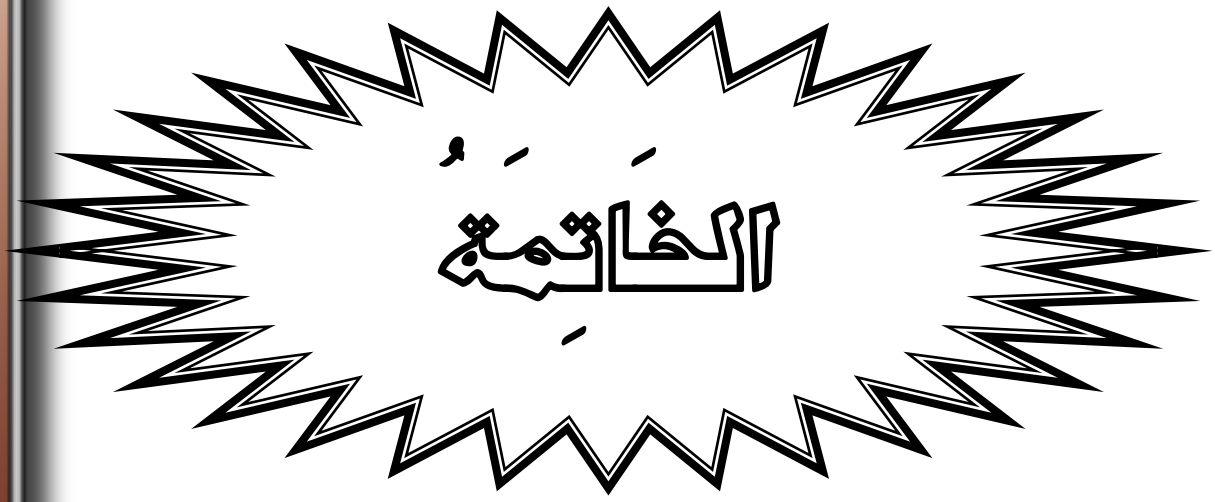
الخَاتِمَةُ

اللهَ تعالى أَحمَدُ أنْ حباني بألطافه في الوصول إلى خاتمة لهذا البحث بعد صحبة مفيدة نافعة معه، فآنَ لي أن أُدوّن أهمّ النتائج التي توصلت إليها بهذه النِّقاط:

اللهَ تعالى أَحمَدُ أنْ حباني بألطافه في الوصول إلى خاتمة لهذا البحث بعد صحبة مفيدة نافعة معه، فآنَ لي أن أُدوّن أهمّ النتائج التي توصلت إليها بهذه النِّقاط:

1- لم يكن ابن الفخّار في نقده لمن سبقه من النحويين يرمي عن قوس من التعصب العلمي، وإنَّما بنى ذلك على منهج علمي دقيق يقوم على أصول النحو، والأدلة المستمدة منها، فهو يستدل بها من وجهين، أحدهما: قدّم السماع على غيره من الأصول النحوية إذا لم يحتمل تأويلًا، أو لم يكن شاذًّا أو قليلًا، والآخر: يستعين بالقياس إذا كان السماع محتملًا أو شاذًّا أو قليلًا؛ من أجل إثبات ما يريد قبوله أو رفضه في أثناء نقده.

2- استعان ابن الفخَّار بآراء من سبقه من النحويين، وهو في استعانته التزم التصريح بأسمائهم في غير موضع، واتخذ طريقتين في هذا التصريح، إحداهما: التصريح بأسماء الذين أخذ عنهم الاستدلال في أثناء نقده، والآخر: التصريح بأسماء من نقدهم، وهذا التصريح في الموضعين يكشف عن مصادر التي استند إليها في بناء مصنّفه (شرح الجمل)، فهو يعبّ من تراث مَن سبقه عبًّا استدلالًا، ونقدًا.

3- كان بصريّ الرأي، ويتبيّن ذلك في امتثاله لأقوالهم في أكثر مواضع نقده، إلّا أنَّ ذلك لم يجعله ممتثلًا لهم في جميع ما قالوه، وكذلك لم يكن هذا الامتثال مانعًا من نقدِ بعض أعلامهم، ومنهم: الأخفش، والمبرد، وغيرهما.

4- عُني بالخلاف النحوي، وكان له طريقان في عرضه، أحدهما: نسبة الأقوال إلى من صدرت عنه، والآخر: استعمال عبارات تؤكد أنَّ المسألة واقعة في خلاف من

دون نسبة الآراء إلى قائليها. ويقتصر في ذكره على آراء انتقائية، ثمَّ ينقد منها ما يراه مخالفًا لأصوله النحوية، وقد ينقد رأي عالم ما نقدًا مباشرًا من دون ذكر الخلاف، ويتسم في هذه الحالة بالرفض والتضعيف.

5- لم يستعمل ابن الفخّار منهجًا واحدًا في نقده للآراء من سبقه، وإنّما تعددت مناهجه وتنوّعت بحسب المسألة المراد نقدها.

6- الألفاظ، والعبارات النقدية عند ابن الفخار كانت متعددة، فمنها ما دلّ على القبول، والاستحسان للقول الوارد في المسألة، ومنها ما دلّ على الرفض والتضعيف، وهذا التعدد للألفاظ والعبارات يكشف عن عقليته النقدية، ورأيه القاطع في عدم تردده لرأي ما إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

7- لم يقتصر النقد النحوي عند ابن الفخار على تفسير مسائل الصناعة النحوية، بل تعدت إلى تفسير دلالة التركيب النحوي على وفق المعنى المقصود، وما يترتب عليه من فساد التركيب، وصلاحه.

8- كشف البحث عن أنَّ ابن الفخّار يسلم لإجماع النحويين إذا استعمل عبارات تدلّ على إجماعهم، وقد ذكر ذلك في أكثر من موضع من هذا البحث.

9- انماز فكره النقدي بمخزون علمي، وسعة معرفية، وذهن وقّاد، ورأي قاطع في عدم تردده في نقد رأي، أو تعليل، أو تأويل ما إذا دعا الأمر إلى ذلك، وقد برزت هذه السمات في استعماله لألفاظ وعبارات في أثناء نقده لمن سبقه من العلماء تكشف عن قوة شخصيته العلمية الفذّة، فهذان السببان لهما الأثر في إعطاء خصوصيّة لفكر ابن الفخّار النقدي.

10- شمولية النقد النحوي في مؤلفه (شرح الجمل)، فلم يقتصر نقده على العامل والمعمول، أو الوظيفة النحوية، وإنَّما عمَّ فشمل ما خرج عن الأصول النحوية،

وكذلك اتسمت آراؤه النقدية بالاتساع، والعمق، والثراء، فشملت عوارض التركيب، وما يبنى عليها من اختلاف في المعنى.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

قَائِمَةُ المَصَادِرِ، وَالمَرَاجِعِ

- القرآن الكريم.

أَوَّلًا: الكتب المطبوعة:

–أ –

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1407هـ – 1987م.
- ابن الطراوة النحوي، د. عيّاد عيد الثبيتي، ط1، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، المملكة العربية السعودية،1403هـ – 1983م.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الغرناطي الأندلسي، المعروف بلسان الدين الخطيب، (ت776هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة – مصر، 2012م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ – 1998م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، مصر– القاهرة، 1979م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت982هـ)، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة، القاهرة، 1391هـ – 1971م.

- الأُزهية في علم الحروف، عليّ بن محمد النَّحوي الهَرَويّ (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413هـ -1993م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (ت538هـ)، تقديم: د. محمود فهمي حجازي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة – مصر، 2003م.
- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1995م.
- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، وآخرون، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ - 1987م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، ط1، دار الغريب، القاهرة، 2006م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ - 1996م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحّاس (ت338هـ)، تحقيق: د.

  زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ - 1988م.
- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلّة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، قدّم لهما وعُني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر، بيروت، 1391هـ -1971م.
- الإغفال (المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت377هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر حاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، د. ت.
- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 1427هـ - 2006م.

- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، المسمّاة (الخلاصة في النحو)، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. سليمان بن عبد العزيز العُيُونِيّ، دار منهاج، الرياض، 1428هـ.
- الإلمام بأحاديث الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي، المعروف بابن دقيق العيد (ت702هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط2، دار المعراج الدولية، الرياض–السعودية، 1423هـ–2002م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب (646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمَّار، عمّان – الأردن، ودار الجبل، بيروت – لبنان، 1409هـ–1989م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت542هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1413هـ –1991م.
- أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي (ت581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، 1389هـ –1969م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(ت646هـ)

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، بيروت،1424هـ – 2004م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد التميمي (ت332هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416هـ – 1996م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصريّة، القاهرة – مصر، 1424هـ – 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1414هـ – 1993م.
- الإيضاح العضدي، أبو عليّ الفارسيُّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، كلية الآداب – جامعة الرياض، الرياض، 1389هـ – 1969م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمّد عبد الله، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1406هـ –1986م.

–ب–

- البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
- البديع في علم العربية، أبو السعادات مجد الدين بن الأثير (ت606هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، 1420هـ.
- برنامج التجيبي، القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت730هـ)، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1981م.

- برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، قاسم بن عبد الله بن الشاط السبتي (ت723هـ)، علق عليه: العربي الدائز، ط1، مركز الدراسات والأبحاث، وإحياء التراث، الرباط – المغرب، 1432هـ-2011م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشيّ الأشبيليّ السَّبتيّ (ت688هـ)، تحقيق ودراسة: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1407هـ – 1986م.
- البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. حازم سليمان الحلي، ط١، المكتبة الأدبية المختصة،١٤٢٧هـ.
- بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، د. ت.
- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (ت761هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط1، عالم الكتب، بيروت،1405هـ-1985م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817هـ)، تحقيق: محمد المصري، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1421هـ- 2000م.

–ت–

- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمَرِيّ (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، ط1، دار الفكر، دمشق، 1402هـ – 1982م.

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، 1976م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ -1986م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت749هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الله بن علي الشلال، ط1، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، 1429هـ – 2008م.
- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، 1419هـ – 1998م.
- التراكيب اللغوية، د. هادي نهر، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1387هـ – 1967م.
- التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1414هـ -1994م.
- التعليقة على المقرب، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحاس (ت698هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، ط1، وزارة الثقافة، عمان – الأردن، 1424هـ – 2004م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخرون، ط1، مطبعة العاني، بغداد، ،1381هـ – 1962م.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 2001م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت639هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط1، دار السلام، القاهرة – مصر، 1423هـ – 2002م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428هـ – 2008م.

– ج –

- جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات، ابن الأثير الجزري (ت606هـ) تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ط9، دار الكتب العلمية، بيروت،1138هـ–1969م.
- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ودار الأمل، إربد – الأردن، 1404هـ – 1984م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المراديّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1413هـ – 1992م.

– ح –

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ – 1997م.
- حجّة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت 403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ –1997م.

- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1413هـ - 1993م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد البطليوسي (ت521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سَعُودي، دار الطليعة، بيروت، د. ت.

-خ-

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1431هـ - 2010م.

- د -

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ - 2004م.
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1978م.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث إدارة البحوث والدراسات الثقافية، قطر،٢٠١٠م.
- ديوان امرِئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1389هـ - 1969م.
- ديوان جرير (شرح محمد بن حبيب)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1986م.

- ديوان جميل بثينة، تحقيق: بطرس البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1402هـ - 1982م.
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: عبد علي مهنا، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1414هـ - 1994م.
- ديوان ذي الرُّمّة (شرح الخطيب التبريزي)، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1416هـ - 1996م.
- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، ط1، دار الكتب العلمية_ بيروت، 1408هـ-1988م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرحه: مهدي محمد ناصر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1423هـ-2002م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1381هـ - 1962م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1985م.
- دِيْوَانُ الهُذَلِيِّيْنَ، تحقيق: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1385هـ - 1965م.

- ر -

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق،1423هـ -2002م.

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، السهيلي، ومعه السيرة النبويّة لابن هشام (ت218هـ)، تحقيق وتعليق وشرح: عبد الرحمن الوكيل، ط1، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، 1387هـ – 1967م.

- ز –

- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ – 1992م.

- س –

- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة – مصر، 1400هـ.
- سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1421هـ – 2000م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بحاجي الخليفة)، (ت1067هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، 2010م.

- ش –

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1400هـ – 1980م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة - مصر، 1394هـ - 1974م.
- شرح أشعار الهُذليين (رواية السكري)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار العروبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1384هـ - 1965م.
- شرح الأشمُوني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت929هـ)، تحقيق: الدكتور حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م.
- شرح ألفية ابن معطي، ابن القواس (ت696هـ)، تحقيق ودراسة: د. علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1405هـ - 1985م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - مصر، 1410هـ - 1990م.
- شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت 778هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة، القاهرة - مصر، 1428هـ - 2007م.
- شرح التسهيل، المراديّ، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة - مصر، 1427هـ - 2006م.

- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1421هـ – 2000م.
- شرح الجمل، محمد بن علي بن أحمد المعروف بابن الفخار (ت754هـ)، تحقيق، د. روعة محمد ناجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2013م.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط1، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1400هـ – 1980م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، 1428هـ.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي – ليبيا، 1996م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق– سوريا، 1984م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (ت 889هـ)، دراسة وتحقيق: د. نوّاف بن جزاء الحارثي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، 1423هـ – 2004م.
- شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد – العراق، 1397هـ – 1977م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1383هـ - 1963م.
- شرح قواعد الإعراب، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت 950 هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، ط1، دار الفكر المعاصر، لبنان- بيروت، دار الفكر، سوريا- دمشق، 1416هـ- 1995م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ - 1982م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1429هـ - 2008م.
- شرح اللمع، أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهانيّ (ت543هـ)، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1411هـ - 1990م.
- شرح المفصّل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422هـ - 2001م.
- شرح المُقدِّمة المُحسِبة، ابن بابَشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية، الكويت، 1977م.
- شعر ثابت قطنة العتكي، جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1390هـ - 1970م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، بغداد، 1413هـ.

- ص –

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ - 1987م.
- صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول (الله صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، 1422هـ.
- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1374هـ - 1954م.

- ع -

- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، 1420هـ - 1999م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، الجمهورية العراقية، 1981م.

-غ -

- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخطّابيّ (ت388هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، 1402هـ - 1982م.
- غريب الحديث، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين القلعجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1405هـ - 1985م.

- ف -

- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ – 1987م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي، ط1، مطبعة مصطفى الحلبي، 1386هـ –1966م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي– بروت– لبنان، ط2، 1406هـ– 1986م.
- في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، د. خليل أحمد عمايرة، ط1، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، 1404هـ – 1984م.

- ك -

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السَّبتيّ، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1422هـ – 2001م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ – 1988م.
- كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، أبو علي الفارسيّ، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، 1408هـ –1988م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشريّ، تحقيق: د. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2007م.
- الكنّاش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت732هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 2000م.

- ل -

- اللامات، الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1405هـ - 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العُكبريّ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق، 1416هـ - 1995م.
- اللّمع فِي العربية، ابن جني، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.

- م -

- مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1403هـ - 1983م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1415هـ - 1994م.
- المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، حاتم الضامن، الإعدادية المركزية بغداد، د.ت.
- المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت567هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392هـ - 1972م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد، ط1، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، 1405هـ - 1985م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، 1407هـ - 1987م.

- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. محمد خير الحلواني، ط1، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، 1412هـ – 1992م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة، عمان – الأردن، 2002م.
- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1406هـ –1986م.
- المسائل المشكلة (البغداديات)، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.
- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسيّ، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار، ط1،

  دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 2003م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، 1405هـ.
- مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الحديث، القاهرة، 1416هـ – 1995م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.
- مصابيح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت516هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1407هـ–1987م.
- معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، ط1، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1412هـ – 1991م.

- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ – 1990م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، 1955م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزَّجَّاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ – 1988م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر، الأردن، 1420هـ – 2000م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414هـ – 1993م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983م.
- المغني في النحو، أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، دار الشؤون القافية العامة، بغداد، 1999م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات مكتبة الصادق للمطبوعات، د. ت.
- المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت–لبنان، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبيّ

(ت790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى – مكة المكرّمة، 1428هـ -2007م.

- مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت – لبنان ،1399هـ -1979م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، 1982م.
- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1431هـ - 2010م.
- المقدِّمة الجزولِية فِي النحْو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزولي (ت607هـ)، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه د. حامد أحمد نيل، ود. فتحي محمد أحمد جمعة، ط1، مطبعة أم القرى، 1408هـ.
- المُقرّب، ابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد المجود، وعلي محمد معوَّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1418هـ -1998م.
- الملخص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق ودراسة: علي بن سلطان الحكمي، ط1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 1405هـ - 1985م.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 1421هـ - 2001م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: سيدني جلازر، ط1، أضواء السلف عن طبعة الجمعية الشرقية الأمريكية، 1947م.

- ن -

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، أبو بكر محمد بن محمد الدلائي (ت1089هـ)، تحقيق: د. مصطفى صادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، 1979م.
- نتائج الفكر في النَّحو، السهيلي، تحقيق وتعليق: عادل أحمد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1412هـ - 1992م.
- النجم الثاقب (شرح كافية ابن الحاجب)، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (ت849هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة، ط1، مؤسسة الأمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء- الجمهورية اليمنية، 1424هـ - 2003م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن (ت 1398هـ)، ط8، دار المعارف، القاهرة – مصر، 1986م.
- النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، ط1، مكتبة الرسالة، عمّان – الأردن، 1423هـ - 2002م.
- نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، 1405هـ – 1985م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: د. عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ - 1985م.

- هـ -

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 1985م.

- و -

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان البرمكي (ت 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1972م.

ثَانِيًا: الرسائل، والأطاريح الجامعية:

- أ -

- أبو عبد الله بن الفخّار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه (شرح الجمل)، حمّاد بن محمد حامد الثمالي، أطروحة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، كلية التربية اللغة العربية، 1409هـ – 1410هـ.

- ت -

- تفسير القرآن الكريم، ابن أبي الربيع السَّبتيّ، دراسة وتحقيق: الدكتورة صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1430هـ.

- د -

- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح محيي، أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 1427هـ–2006م.

- ش -

- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت609هـ) تحقيق ودراسة: سلوى محمد عرب، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى،

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، 1419هـ.

- شرح الكافية في النحو، منصور بن فلاح اليمني، تحقيق ودراسة: نصَّار بن محمد بن حسين حميد الدين، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، كلية اللغة العربية، 1422هـ.

- م –

- موصل النبيل إلى نحو السهيل، تحقيق ودراسة، خالد عبد الله الأزهري، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1418هـ-1998م.

- ن –

- النَّقد النَّحويّ عِنْد الشاويّ (ت 1096هـ) في كتابه المحاكمات، حسين جاسم عبد الرضا، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، 1439هـ – 2017م.
- النَّقد النَّحويّ في فكْرِ النحاة إلى القرن السادس الهجري، سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، رسالة ماجستير، جامعة ديالى، كلية التربية، 1427هـ – 2006م.

المُلَخَّصُ بِاللُّغَةِ الإِنْجِلِيْزِيَّةِ.

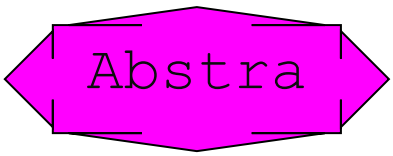

Grammar is the cornerstone of the Arabic language; as it is the way to maintenance the tongue from falling into the wrong. It is for those who want to understand the Book of Allah and the Sunnah of the Holy Prophet, and it is the shelter in the detection of closed words on the meanings that are not the only way to know without it. This is to stand on its various connotations, to know the purpose of the speaker, to understand speech, it is the standard by which the correct speech is known from the ignorant.

Since the opinions issued by the those who prone to praise and criticism mug grew up, and enjoy the consideration of the grammatical Code since its inception finds that the criticism grammar found with their presence, and grew their growth. This is due to two things, one: It shows how much grammarians are interesting in the protection of language, integrity, and the other: It is linked to the multiplicity of opinion on one issue, which give rise to a difference in reasoning, analysis, and interpretations. This difference leads to the acceptance or rejection of that opinion based on the basics of grammar and its originated tense.

Grammatical criticism dominated my mind; So, I directed toward it; To be based in practice for this study, because I found a topic on the two important highlighted sides, one: syntax grammar, and the other: regarding monetary grammatical opinions of Ibn Al-Fkaar

Monetary grammar cares about plenty of issues including criticism grammar means following the grammar of the heritage of the stage induction on which the grammarians build their rules, detailed their judgments to the sentencing phase. This leaves a significant impact in ridding the way than similar disputes complex, multiple interpretations, and various explanations.

From this, the Arabic language is kept and developed. As well, it confers a tinge of renewal on them, as well as it reveals the origins of grammar thinking are discovered in the critic and the criticized one. This is helpful to understand the grammatical evidence for transport and mental thorough understanding which may be on the way to laying down general controls that govern grammatical doors.

The aim of all of this is to facilitate the grammar and simplify it. In addition, it is building later on an earlier building would enrich grammatical including the Code in accordance with the rules of customary and typical of its right. This reveals the secrets of grammatical structure, and its specificity, and its move away from affectation and arbitrariness in sentencing, which has not been to the language irrelevant, it achieves the protection of language, and the defense of their origin; to cleanse it from errors; To arrive at the ideal opinion, and to guide to the best speech.

As for monetary opinions grammatical Ibn Al-Fkaar, two reasons are found, one of them: comprehensiveness criticism grammar has, not only the worker, or function of grammatical, and others, but his critique is broadening of what came out of the grammatical assets, as well as characterized by its

provision's monetary richness, and depth and breadth encompassing issues, which is built on structural equilibrium and the difference in meaning attached to it. And the other thing is critical thought, which was characterized by the scientific cache, the cognitive capacity, and the guiding mind in the inquisitiveness. The well-known opinion is that he does not hesitate to criticize an opinion if the need arises. These features have appeared in the use of words and phrases in the course of his criticism of the views of his predecessors, scientists reveal the scientific strength of his character. These two reasons have the effect of giving privacy to the idea of monetary grammar, in which the central theme was built upon issues in his books that have been studied. And this thing is the pole of the mill that rises in the cornerstone of this research.

Thus, it is time for me to mention the most important results I reached, and write them down with these points:

1- The research revealed that grammatical criticism is concerned with everything related to the grammatical code to reveal the areas of quality, or poor quality, based on mental and psychological evidence; to reach a judgment on it by accepting or rejecting it.

2. The relationship of the grammar criticism approach to the subjects of reservations concerning, responses, and objections are part of the whole relationship, as the grammar criticism is a general framework of these issues, which they are collectively subject to his authority.

3. What Ibn Al-Fkaar in his criticism of those who preceded throw from the arc of scientific intolerance, but built on a careful scientific approach that based on the assets as, and evidence derived therefrom.

4- Ibn Al-Fkaar from his predecessor's grammarians, which is in his reliance on this statement committed in their names in more than one place, and it was this statement on two parts. One of them: declare the names of those who took their reasoning in the course of his criticism, and the other: the names of those who declare their criticism. This statement reveals the sources relied upon in the construction of his works, he put from the legacy of his predecessors, as well as in the case of failure to declare their names, it was found during the search that took this reasoning or that of those who preceded grammarians.

5. He is concerned with grammar disputes and has two tendencies in it. One of them: he was a secretary in the proportion of the views relied upon in the course of his criticism to those scientists who said it, and the other: It may be attributed opinion given to the world, and assert that alone this world went to that, and after research shows that this view is unprecedented to him, and this happened in the position, and provide news of him (not) it, it has cut that this view of the file alone, while the public Alkoviin had preceded him to him, and that this in place.

6. Ibn Al-Fkaar from his blog grammatical protest hadith, is not invoked in the base grammatical report, but responding to the protested against it, to criticize their protest.

The Republic of Iraq
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
Karbala University / College of Education
Department of Arabic Language / Graduate Studies

Grammatical criticism of Ibn Al-Fkaar (754 AH) in his book (Shrih AL-Gomal)

A Thesis Submitted

By

Basim Dakil AL–Tarfi

Supervised By
Assistant Professor Dr.

Falah AL–Husseini

2022 AD

1444 AH